وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique

UNIVERSITE
Abdelhamid Ibn Badis
MOSTAGANEM

جامعة عبد الحميد ابن باديس مستغانم
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم: العلوم السياسية

المرجع:.....

مذكرة نهاية الدراسة لنيل شهادة الماستر

القيادة السياسية ودورها في توجيه ورسم السياسة الخارجية: تركيا دراسة حالة (2003-2021)

ميدان الحقوق والعلوم السياسية

الشعبة: علوم سياسية
التخصص: تعاون دولي

من إعداد الطالبة(ة):
براكني أمال

تحت إشراف الأستاذ(ة):
د. لقرع بن علي

أعضاء لجنة المناقشة

الأستاذ(ة):	بوجحفة رشيدة	رئيسا
الأستاذ(ة):	بن علي لقرع	مشرفا مقررا
الأستاذ(ة):	عادل انزارن	مناقشا

السنة الجامعية:2022/2021

تاريخ المناقشة: 2022/06/27

الفهرس

الفهرس:

الفهرس: 4

مدخل: القيادة السياسية كمقاربة في تحليل السياسة الخارجية 11

الإطار المفاهيمي والنظري للقيادة السياسية: 11

صنع السياسة الخارجية : 15

دور القياده السياسية في عملية صنع السياسة الخارجية: 19

الفصل الأول: تحليل عملية صنع السياسة الخارجية في فترة حكم حزب العدالة والتنمية (2003-2021) 23

المبحث الأول: مؤسسات صنع السياسة الخارجية التركية 24

المطلب الأول: المؤسسات الرسمية 25

المطلب الثاني: المؤسسات غير الرسمية 29

المبحث الثاني: مبادئ حزب العدالة والتنمية في رسم السياسة الخارجية التركية 35

المطلب الأول: اعادة ضبط وعقلنة السياسة الخارجية 35

المطلب الثاني: العمق الإستراتيجي وسياسة تصفير المشكلات 36

المطلب الثالث: المبادرة والمسؤولية في السياسة الخارجية 38

المطلب الرابع: تطوير السياسة الخارجية وتطوير المعارضة العالمية 39

المبحث الثالث: محددات السياسة الخارجية التركية في فترة حزب العدالة والتنمية 40

المطلب الأول: القيادة السياسية الجديدة 40

المطلب الثاني: هوية الدولة 41

المطلب الثالث: أثر المنظمات عبر الوطنية 41

المطلب الرابع: تغير التوازنات الإقليمية 42

الفصل الثاني: الدور القيادي لرجب طيب أردوغان في رسم وتوجيه السياسة الخارجية لتركيا(2003-2021). 45

المبحث الأول: البيئة النفسية لرجب الطيب أردوغان كقائد سياسي 46

المطلب الأول: السمات الشخصية (حياته وخبراته) 46

المطلب الثاني: النسق العقيدي لرجب طيب اردوغان (عقائده، تصوراته، مصادر نسقه العقيدي) 48

المبحث الثاني: تأثير رجب الطيب أردوغان كقائد في عملية صنع السياسة الخارجية التركية 49

المطلب الأول: الاختصاصات الدستورية.....49

المطلب الثاني: محددات تعامل الرئيس رجب طيب أردوغان مع بعض القضايا الداخلية والخارجية.....50

المبحث الثالث: توجهات السياسة الخارجية التركية من منظور رجب الطيب أردوغان 51

المطلب الأول: السياسة التركية تجاه القوى الدولية الكبرى (أمريكا، روسيا، الإتحاد الأوروبي) 51

المطلب الثاني: السياسة التركية تجاه العالم العربي قبل وبعد الثورات العربية 58

المطلب الثالث: السياسة الخارجية التركية تجاه آسيا الوسطى وإفريقيا 60

خاتمة 65

قائمة المراجع.....68

مقدمة

تعد القيادة السياسية حلقة وصل بين مقومات عملية إعادة بناء الدولة والمحرك الأساسي لـهـا، تشمل عناصر سياسية واقتـصـاديـة واجتماعية وثقافية وحضارية وعسكرية متكاملة فيما بينها وغير قابلة للتجزئة، وإلا يؤدي هذا إلى فشل عملية إعادة البناء وتحقيق الأهداف المنشودة. يتم التأكيد على أهمية في مدى الدور الذي تلعبه في حال ما إذا غابت مؤسسات الدولة في عملية إعادة البناء، ففي هذا الحالة تقع مهمة إعادة البناء على عاتق القيادة السياسية، ويبرز هذا خاصة في الدول النامية التي لا تواجه القيادة السياسية فيها القيود التي تعرفها البلدان المتقدمة، الأمر الذي يجعل تأثير القيادة واضحاً وحاسما في العملية السياسية، بل والنظام السياسي كذلك ، حتى إن تأثيرها يصل في بعص الأحيان إلى كل النظم الفرعية الأخرى خـارج نطاق هـذا النظام. فتمتع القيادة السياسية برؤية عقلانية واضحة يؤدي بها إلى إمكانية تحديد الشكل المناسب للحكم في المجتمع فضلا عن تحديد أولوياته، والاستغلال الأمثل لموارد الدولة.

عقب وصول حزب العدالة والتنمية للحكم عام 2002 بتركيا، بدأت تتغير معالم السياسة الخارجية التركية ومن خلال ما أتى به أحمد داوود أوغلوا أصبحت هذه الأخيرة تتمحور حول سياسة خارجية متعددة الأبعاد هدفها تصفير المشكلات مع الدول الجوار وإعادة صياغة الدور التركي في المنطقة، باعتبار أنها فاعل إقليمي، محوري نتيجة امتلاكها لمكونات القوة الدبلوماسية والاقتصادية، بهذا ساهم حزب العدالة والتنمية منذ مجيئه في تغيير الرؤى الإستراتيجية والسياسات الداخلية والخارجية لتركيا تجاه مشكلات المنطقة، خاصة مع منطقة الشرق الأوسط حيث كان لهذا الحزب رؤية استشرافية على المدى الطويل هدفها تفعيل الدور التركي الإقليمي والدولي، وتم تجسيد هذا من خلال المقاربة الإستراتيجية التي أتى بها "أحمد داود أوغلوا"، المتمثلة في مقاربة العمق الإستراتيجي ومقاربة العثمانية الجديدة التي تجسد فكرة التحول الحضاري.

إن التحولات الجذرية التي شهدتها السياسة الخارجية التركية دفعت بصانع القرار التركي إلى تشكيل مرحلة جديدة تمجد الدور التركي إقليميا ودوليا، وهذا ما تسعى القيادة التركية إلى تحقيقه منذ عام 2002 بقيادة رجب طيب أردوغان، من خلال تبنيها لمنطلقات جديدة نحو السياسة الخارجية التركية تشمل احترام عقيدة المجتمع التركي، وتاريخه، وثقافته العثمانية التي تعد مرجعية أساسية يتوجه من خلالها صانع القرار التركي نحو مقاربة تصالحية مع العالم العربي والإسلامي، من خلال اتخاذ مواقف دينية وتاريخية كدعم القضية الفلسطينية، وبالتالي أعتبر العامل الديني مصدر تأثير اتخذه القادة الأتراك الجدد منذ وصول حزب العدالة والتنمية لإعادة تركيا إلى سابق مجدها والذي ساعد في تطوير علاقاتها مع العالم العربي والإسلامي.

الإشكالية:

في هذا الاتجاه يتم صياغة التساؤل الرئيسي للدراسة حول دور القيادة السياسية وتأثيرها في السياسة الخارجية التركية على الشكل التالي:

كيف تساهم القيادة السياسية في رسم وتوجيه السياسة الخارجية للدولة؟

ويندرج ضمن هذه الإشكالية الأسئلة الفرعية التالية:

ما هي أهم محددات ومبادئ السياسة الخارجية التركية؟

فيما تتمثل أهم التغيرات التي عرفتها تركيا بعد وصول حزب العدالة والتنمية؟

كيف تؤثر القيادة السياسية في توجهات السياسة الخارجية التركية؟

الفرضيات:

كلما زاد التوتر في منطقة الشرق الأوسط كلما كان للدور التركي تدخل أكثر.

كلما تغيرت رؤى القيادة السياسية كلما حدث تغير في السياسة الخارجية.

كلما تواجد عامل الكاريزما وقوة الشخصية لدى القائد السياسي كلما ساعده هذا في انتهاج سياسة صارمة وناجحة.

مبررات إختيار الموضوع:

مبررات التخصص: ميول الباحثة واهتمامه الشخصي بالشؤون التركية خاصة فيما يتعلق بدراسة القيادة السياسية التركية وتأثيرها منذ وصول حزب العدالة والتنمية إلى الحكم

المبررات العلمية: الرغبة في تقديم عمل أكاديمي يتناول دراسة جديدة تتميز بنوع من الحركية والديناميكية في الأحداث نتيجة بروز الدور التركي في الساحة الدولية والتأثير الذي أصبح يمارسه على المستوى الإقليمي والدولي.

أهمية الموضوع:

تتمثل أهمية الدراسة في كون تركيا أنها تكتسي أهمية كبيرة نتيجة بروزها في الآونة الأخيرة كفاعل إقليمي فعال بعد وصول حزب العدالة والتنمية للسلطة في تركيا، ولاكتسابها من ناحية أخرى مقومات سياسية، اقتصادية واجتماعية جعلتها تكسب وزن سياسي كبير وتنخرط في قضايا الشرق الأوسط والعالم العربي.

أهداف الموضوع:

إن الهدف من هذه الدراسة هو الدور الذي تلعبه القيادة السياسية في التأثير في السياسة الخارجية التركية نتيجة التحولات التي شهدتها تركيا في السنوات الأخيرة وتوجهت من خلالها إلى تبني إستراتيجيات جديدة مع دول الجوار لتحقيق مصالحها.

تهدف الدراسة إلى فهم السلوك التركي الخارجي من خلال تحديد أهم أولويات السياسة الخارجية التركية ومبادئها في ظل عمقها الجيو إستراتيجي. وتهدف الدراسة إلى إبراز تركيا كقوة صاعدة تؤثر في النظام العالمي الجديد.

الأدبيات السابقة:

من خلال البحث هناك دراسات سابقة لها صلة بموضوع الدراسة تتمثل فيما يلي:

دراسة إعادة هيكلة السياسة الخارجية التركية خلال حكم حزب العدالة والتنمية(محي الدين أتامان)، مجلة رؤى تركية.

تحاول هذه الدراسة شرح سلوك السياسة الخارجية التركية منذ وصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة في تركيا من خلال تحديد بعض العوامل الداخلية والخارجية التي كان لها أثر في إعادة هيكلة السياسة الخارجية لدولة تركيا تمثلت في عامل القيادة السياسية، هوية الدولة، لفاعلين الدوليين العابرين للحدود، فضلا عن الأحداث والقضايا الإقليمية التي تشهدها المنطقة.

الأسس النظرية لتحولات السياسة الخارجية التركية في الشرق الأوسط في ظل حكومة حزب العدالة والتنمية(نسرين أرجيلوس)،المجلة الجزائرية للعلوم السياسية والعلاقات الدولية.

بقدوم حزب العدالة والتنمية إلى السلطة، تشهد السياسة الخارجية لتركيا تغييرا جوهري في رؤيتها الاستراتيجية تجاه القضايا الإقليمية والدولية خاصة قضايا الشرق الأوسط، ما جعل حكومة حزب العدالة والتنمية تتخذ بنهج جديد للعمل يقوم على منظور استشرافي للدولة التركية، يهدف إلى جعل تركيا دولة إقليمية فاعلة، و تجسد هذا من خلال ما أتى به أحمد داوود أوغلو من خلال نظريته الإستراتيجية التي سميت بالعمق الإستراتيجي والتي تعبر عن التحول الحضاري.

رسالة ماجستير من اعداد "أحمد سليمان سالم الرحاحلة" بعنوان "الدور التركي الجديد في منطقة الشرق الأوسط: الفرص والتحديات".

تنطلق هذه الدراسة من محاور مختلفة أهمها، اهتمام تركيا بالشرق الأوسط ، وهي: التغييرات وبسياستها مع جيرانها الإقليميين، سواء كانت سوريا أو العراق أو إيران، إضافة إلى عدم انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي بغض النظر عن الفوائد الاقتصادية لسياسة تركيا في الشرق الأوسط ، كذلك محاولة تركيا تعظيم دورها الإقليمي والجهود المبذولة لتحقيق المصالح التركية.

دراسة مراد يشيلطاش، فرحات بيرينججي، "سلوك تركيا الإستراتيجي في ظل النظام الدولي المتغير"، مجلة رؤى التركية.

تهدف هذه الدراسة إلى توضيح كيفية تغيير تركيا لموقعها الدولي وتعديل إستراتيجيّتها الكبرى في ظل التحولات التي كان يشهدها النظام الدولي. في هذه الدراسة يرى الباحث أن تركيا بحاجة إلى تحديد أولوياتها في ظل المتغيرات الدولية، وأنه من الضروري أن تعرف كيف تتعامل مع الواقع الجديد للنظام الدولي، لتحقيق مصالحها وتوفير الحماية لنفسها بسبب التوترات في المنطقة.

معتصم محمد خير احمد بني خالد، "السياسة الخارجية التركية تجاه الدول العربية 2002-2014(مصر: دراسة حالة)".

تحاول هذه الدراسة تحليل الدور التركي ومكانته وسط المنطقة العربية بعد تولي حزب العدالة والتنمية التركي الحكم، حيث أيقنت تركيا أن تعزيز علاقاتها مع دول الجوار عامل أساسي في سياستها الخارجية، وتجسد هذا من خلال اتباع تركيا لسياسة تصفير المشكلات مع الجوار، و اتخاذها دور

الوسيط في بعض القضايا الإقليمية ، و بالتالي حرصت هذه الدراسة على فهم طبيعة الموقف التركي في المنطقة.

حدود الدراسة:

الإطار الزماني: يمتد النطاق الزمني للدراسة بين 2003 إلى 2021 في الفترة التي استلم فيها حزب العدالة والتنمية التركي الحكم بزعامة رجب الطيب أردوعان.

الإطار المكاني: : الإطار المكاني لهذه الدراسة هو تركيا، إضافة إلى أن هذه الدراسة تشمل المحيط الإقليمي لتركيا المتمثل في دول الجوار خاصة أوروبا، منطقة الشرق الأوسط، افريقيا، أمريكا لاتخاذ السياسة الخارجية التركية أبعاد مختلفة.

الإطار المفاهيمي للدراسة:

القيادة السياسية: تعرفها الباحثة سلوى شعراوي جمعة في دراسة لها على أنها ذلك الشخص الذي يحتل قمة الهرم السياسي بحكم منصبه أي رئيس السلطة التنفيذية وبالتحديد في شخص رئيس الجمهورية.

السياسة الخارجية: برنامج العمل العلني الذي يختاره المسئولون والممثلون الرسميون للوحدة الدولية من بين مجموعة البدائل المتاحة من أجل تحقيق أهداف محددة في المحيط الإقليمي والدولي.

الدور: يعرفه كال هولستي Kal Holsti بأنه تعريفات ومفهوم صناع القرار للأنواع العامة الشاملة للقرارات والالتزامات والقواعد والسلوكيات التي تكون صادرة عن دولهم، و الوظائف التي يجب على كل دولة أن تفعلها وتؤديها على أساس مستمر سواء في النظام الدولي أو الإقليمي.

ويعرفه ستيفن ولكر Steven Walker بأنه مجموعة تصورات مهندسي السياسات الخارجية لعناصر دولهم في النظام الدولي.

رسم السياسات: تلك العمليات والإجراءات السياسية وغير السياسية التي تتخذها الحكومة بقصد الوصول إلى اتفاق على تعريف المشكلة وتحديد بدائل حلها.

المرحلة المحورية في العملية السياسية التي تتخذها الحكومة بهدف الوصول إلى اتفاق على تعريف المشكلة والتعرف على بدائل حلها وأسس المفاضلة بينها، تمهيدا لاختيار البديل الذي يقترح إقراره في شكل سياسة عامة ملزمة تنطوي على حل مقبول للمشكلة.

الإطار المنهجي:

منهج دراسة الحالة: يعتمد هذا المنهج على دراسة حالة القيادة السياسية التركية بزعامة أردوغان منذ أن كان زعيم حزب العدالة والتنمية حتى توليه الرئاسة التركية، كذلك دراسة حالة الدور التركي في المنطقة وموقفه من القضايا الاقليمية.

اقتراب القيادة السياسية: تم الاستعانة بهذا الاقتراب لدراسة ظاهرة القيادة السياسية التركية بزعامة رجب طيب أردوغان في فترة حزب العدالة والتنمية، ودورها في دولة تركيا فضلا عن تحديد اتجاهات صانع القرار التركي وقدرته على التأثير في السياسة الخارجية لدولته.

اقتراب صنع القرار: ساعد هذا الاقتراب على توضيح التطورات التي طرأ عليها النظام السياسي التركي عقب وصول حزب العدالة والتنمية بداية من تحوله إلى نظام شبه رئاسي إلى نظام رئاسي في 2017 وتغييره لمعالم السياسة الخارجية التركية.

الاقتراب الوظيفي: يقوم هذا الاقتراب على فهم السلوك الوظيفي للسياسة الخارجية لتركيا، وكيفية صياغته في السياسة الدولية والأزمات التي تواجهها.

الاقتراب المؤسسي: تم اعتماد الاقتراب المؤسسي بهدف التعرف على مختلف الأدوار التي تقوم بها المؤسسات الرسمية، وقوة تأثيرها في صنع القرار السياسي وتوجيه مسار السياسة الخارجية التركية.

الاقتراب القانوني: تم استخدام الاقتراب القانوني في دراسة النظام السياسي التركي من خلال تحديد صلاحيات الأجهزة الرسمية للدولة والعلاقة القانونية بينها.

صعوبات الدراسة: أهم الصعوبات التي واجهت الباحثة هي قلة المراجع التي تتناول موضوع البحث بشكل مباشر.

تقسيم الموضوع: تتقسم الدراسة إلى مقدمة ومدخل للبحث وفصلين رئيسيين وأخيرا خاتمة، تتناول المقدمة التعريف بموضوع البحث وإشكاليته، وبعض التساؤلات الفرعية حول الدراسة، إضافة إلى فرضيات البحث ومبررات اختيار الموضوع، الإطار الزماني والمكاني والمنهجي للبحث ثم التطرق إلى تقسيم الموضوع، بالنسبة للمدخل فإنه يتناول الإطار المفاهيمي والنظري للقيادة السياسية ودورها في توجيه السياسة الخارجية، أما بالنسبة للفصل الأول فيتطرق فيه الباحث إلى تحديد أهم مؤسسات صنع القرار الخارجي في تركيا، بالإضافة إلى انعكاسات صعود حزب العدالة والتنمية على السياسة الخارجية التركية و التغيرات التي جاء بها، وفي الفصل الثاني ينتقل الباحث إلى التعريف بقيادة حزب العدالة والتنمية رجب طيب أردوغان وسرد حياته من كونه رئيس الوزراء حتى استلامه الرئاسة في تركيا ثم بعد ذلك يقوم الباحث بإبراز الدور القيادي لرجب طيب أردوغان وكيفية تغييره لتوجهات السياسة الخارجية التركية حتى أصبحت تركيا تكتسب وزن إقليمي في الساحة الدولية، وأخيرا الخاتمة التي يقدم فيها البحث إجابة للإشكالية المطروحة وأهم فرضياتها.

مدخل:

مدخل: القيادة السياسية كمقاربة في تحليل السياسة الخارجية

الإطار المفاهيمي والنظري للقيادة السياسية:

تلقت ظاهرة القيادة السياسية اهتماما كبيرا في عملية صنع القرار في السياسة الخارجية من قبل الأبحاث الميدانية والتطبيقية واعتبرت متغير وعامل أساسي تقوم عليه عملية التلاعب بالقوى والمواقف الدولية. يدخل القادة حقل العوامل النوعية وهو أحد العوامل المهمة للسياسة الخارجية الذي أثار علماء السياسة الدولية وباحثو السياسة المقارنة حيث يظهر الأساليب العقلانية المختلفة التي يتبعها المسؤولون في البلدان الأخرى.[1]

يتحدث نيكسون RITCHARD NIXON عن عنصر القيادة مشيرا إلى أن هناك عنصران هما التمتع بالسلطة وعدم خشيته من المجازفة بالأخطاء سيؤدي به إلى القيام بالتحركات الجديدة التي تتطلبها القيادة العظيمة ويردف نيكسون قائلا: " فالقرارات الصعبة التي تعين على اتخاذها بشأن انهاء التورط الأمريكي في فيتنام غالبا ما كانت قرارات مغلقة وعندما يعرب المستشارون الذين أسهموا في صنع تلك القرارات عن شكوكهم بصورة سرية بشأن صحتها أقول لهم تذكروا زوجة لوط ولا تلتفتوا إلى الوراء قط فإذا ما شغل القائد نفسه ما إذا كانت القرارات التي اتخذها صحيحة يصبح مشلولا وأن السبيل الوحيد الذي يستطيع به اعارة الانتباه الكافي للقرارات التي ينبغي عليه اتخاذها غدا هو أن يطوي قرارات الأمس ويدير ظهره لها". [2]

وفي هذا الصدد لابد من توضيح مبادئ القيادة والتي يمكن تلخيصها كما يلي:

الحساسية: تشير إلى القدرة على فهم طبيعة وخصائص المواقف، فالقيادة هي نوع من السلوكيات التي تنحرف عن السلوك المعتاد وبالتالي يكون أكثر خضوعًا للاستجابة للموقف.[3]

عملية الاختيار:عملية الاختيار هي عمل تطوعي ارادي ولا يمكن إجراؤها إلا من قبل القادة لأن اختيار القرار ليس مجرد اختيار نماذج للحركة، وإنما عملية لمجموعة من التفضيلات وقدرات الموارد يتم التلاعب بها من خلال متغيرات متعددة.[4]

الجانب الإيديولوجي: يتضمن هذا الجانب عملية ربط الحركة بالأفكار بين المواجهة وما تعنيه والتقاليد وما تفرضه.[5]

عنصر الثقة: لا يمكن استلهام هذا العنصر إلا من القائد نفسه، فالقيادة ليس مجرد شخص بل هي العلاقة بين القائد وفريقه. هذه العلاقة تفرضها خصائص الظاهرة القيادية وبالمثل فإن عملية الاتصال

---

[1] - أحمد النوري النعيمي، **عملية صنع القرار في السياسة الخارجية الولايات المتحدة الأمريكية نموذجا** (عمان: دار زهران للنشر والتوزيع، 2013)، ص249.
[2] - المرجع نفسه، ص360.
[3] - المرجع نفسه، ص361.
[4] - المرجع نفسه، ص361.
[5] - المرجع نفسه، ص361.

التي تنطلق من الأبعاد المختلفة لظاهرة القيادة تصبح ضرورية في بعض الحالات، خاصة عندما يتعلق الأمر بالحرب المصيرية التي تتبعها طبيعة القيادة وتوحدها.[1]

أولا: جذور مفهوم القيادة السياسية

يرجع استخدام مصطلح القيادة السياسية إلى الزعيم أو الملك، وهي المفاهيم استخدمت للتمييز بين الحاكم وبقية أفراد المجتمع. ويوضح قاموس أكسفورد الإنكليزي أن ظهور كلمة «القائد» في اللغة الإنكليزية كان مع بداية عام 1300 لكن لم يظهر مصطلح القيادة بشكل واضح إلا في عام 1800. أول من صاغ مفهوم القيادة بهذا المعنى هو أفلاطون في حديثه عن الحكومة الأيديولوجية القائمة على سمو «العقل والمعرفة و«الفيلسوف الحاكم – حارس الدولة» الذي تتوافر فيه أسمى النزعات وهي العقل والحكمة لذلك تعتبر جمهورية أفلاطون بمثابة بحث عميق حول السلطة والقيادة.[2]

ساهم الكتاب والشعراء من خلال دراستهم لمصطلح القيادة في طرح أفكار ونصائح حول أفضل الطرق للوصول إلى مرتبة القائد الناجح. نذكر منها في أوروبا مثلا كتاب **"الأمير"** لمكيافيللي Nicolas Machiavel الذي تحدث عن الأمير الذي يقود ويحكم وتصير إرادته قانونا يضبط الآخرين دون أن يتقيد به. كذلك نجد هيغلFriedrich Hegel الذي تحدث عن البطل السياسي باعتباره الإرادة العالمية التي تجسدت في صورة شخص فرد، يستطيع من خلال تعامله مع الجماعة أن يحقق الوظيفة الحضارية كذلك التطورات في القرنين السابع عشر والثامن عشر التي شملت نظريات العقد الاجتماعي والتي تتناول بموجبها انتقال الإنسان من الحالة الطبيعية إلى الحالة المدنية.إضافة إلى كتابات توماس هوبز Thomas Hobz، وجون لوك Jean Luc، وجان جاك روسوJean Jacques Rousseau أفضل تفسير لها.هذه النظريات في معالجتها لشؤون الحكام والأفراد هي تناقش بدورها مسألةًالقيادة السياسية نظرا إلى أهمية هذه الشخصية في المجتمع وخاصة أن مصير الشعوب يتأثر بمواقف الحكام والقادة.[3]

ثانيا: تعريف القيادة السياسية وخصائصها

بشكل عام هناك العديد من التعريفات للقيادة اذ ليس هناك تعريف واحد تم الاتفاق عليه، فالقيادة ظاهرة تتأثر بطبيعة الدراسة وأهدافها وكذا وجهة النظر التي ينظر من خلالها الباحث حيث غالبا ما يتم تعريف القيادة من جانب كونها عملية أو نشاط أو حتى من خلال مميزات شخصية القائد في الموقف التفاعلي عن طريق طبيعة أفعاله أو السمات الفردية لشخصيته.

حسب ما جاء في التعريفات التي تركز على السمات الشخصية للقائد ما جاء في تعريف القيادة في "موسوعة السياسة" لعبد الوهاب الكيالي, أنها "صفة تدل على أهلية وقدرة وموهبة لتسيير عمل جماعي واستقطاب مجموعة من الناس في سبيل السير نحو تحقيق أهداف مشتركة. ويتحقق الاستقطاب عادة من خلال الثقة والاقتناع العملي أو النظري بشخصية القائد أو أشخاص القيادة

[1] - المرجع نفسه.

[2] - أحمد سيد حسين، **دور القيادة السياسية في اعادة بناء الدولة: روسيا في عهد بوتين** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2015)، ص56.

[3]-المرجع نفسه، ص57.

وغاياتهم والإعجاب بسيرتهم وسلوكهم وقدرتهم على انجاز المهام والاستجابة للتحديات المطروحة ولابد من توفر التعاطف والاتصال بين القيادة وأتباعها. ويرتبط مفهوم القيادة في التحليل السياسي ارتباطا قويا بمفاهيم السلطة والقوة والنفوذ".[1]

من منظور الباحث جلال معوض القيادة كطبقة حاكمة تتضمن عنصرين هم القائد والنخبة السياسية اضافة إلى عنصرين آخرين الموقع والقيم, فهو يعرف القيادة السياسية كعملية بأنها " قدرة وفاعليه وبراعة القائد السياسي بمعاونة النخبة السياسية في تحديد أهداف المجتمع السياسي وترتيبها تصاعديا حسب أولوياتها واختيار الوسائل الملائمة لتحقيق هذه الأهداف بما يتفق مع القدرات الحقيقية للمجتمع وتقدير أبعاد المواقف التي تواجه المجتمع واتخاذ القرارات اللازمة لمواجهة المشكلات والأزمات التي تفرزها هذه المواقف ويتم ذلك كله في اطار تفاعل تحكمه القيم والمبادئ العليا للمجتمع".[2]

يتم دراسة القيادة السياسية من خلال التمييز بين مستويين المستوى التحليلي والمستوى الإجرائي في المستوى التحليلي تعرف القيادة على أنها عملية التفاعل بين عناصر عدة أي وجود أقطاب أخرى مع القيادة، أما على المستوى الإجرائي فإنه غالبا ما يتم تسليط الضوء على شخصية القائد السياسي في حد ذاتها من قبل الباحثين في هذا السياق هناك تعريف للباحثة سلوى شعراوي جمعة في دراسة لها بعنوان"التغيير والاستمرارية في مؤسسه الرئاسة"التي تناولت فيها تعريفا للقيادة حيث تعرف القيادة السياسية على أنها ذلك الشخص الذي يحتل قمة الهرم السياسي بحكم منصبه أي رئيس السلطة التنفيذية وبالتحديد في شخص رئيس الجمهورية. [3]

عموما هناك ثلاث اتجاهات رئيسية لتعريف القيادة السياسية وتحديدها :"اتجاه يعتمد على المركز أو المكانة كأساس للتحديد، وأخر يعتمد على سمعة الشخص أو شهرته وثالث يتخذ من دور الشخص في صنع القرارات واتخاذه وسيلة لتحديد مفهوم الزعيم. أي أن هذه الاتجاهات تعتمد في تعريفاتها على كون الشخص يشغل منصبا أو مركز رسميا، أو كونه ذا نفوذ في المجتمع أو مدى مشاركته في عمليه اتخاذ القرارات".[4]

في إطار الحديث عن تعريفات القيادة السياسية ينبغي الإشارة إلى خصائص القيادة والتي تتمثل فيما يلي:

---

[1]-عبد الوهاب الكيالي وآخرون، **موسوعة السياسة** (بيروت: المؤسسه العربية للدراسات والنشر، الجزء الرابع، ط1، 1979) ص 833.

[2]-جلال عبد الله معوض، «**علاقة القيادة بالظاهرة الإنمائية: دراسة في المنطقه العربية**»،(رسالة دكتوراه في العلوم السياسية، القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة، 1985)، ص9-10.

[3]- سلوى شعراوي جمعة، «**التغيير والاستمرارية في مؤسسه الرئاسة**»،(المؤتمر السنوي الأول للبحوث السياسية، النظام السياسي المصري التغيير والاستمرار)، ص 140.

[4]- تركي الحمد، **ويبقى التاريخ مفتوحا: أبرز عشرين شخصية سياسية في القرن العشرين**، (بيروت:دار الساقي، ط1،2002) ص 51-52.

الشخصية التسلطية: وهي تلك الشخصيات المتعصبة التي تميل إلى السيطرة وتؤكد على اتخاذ تلك البدائل والخيارات التي تركز على شن الحروب والعدوان أو وقفها نهائيا حيث ترى أن العالم السياسي مكون من أصدقاء وأعداء.[1]

العقل المتفتح والعقل المنغلق: من أبرز رواد هذه الخاصية نجد ميلتون روكيش Milton Rokeach أحد رواد التحليل السياسي الذي تناول فكرة العقل المتفتح والعقل المنغلق، فالشخصية المنغلقة تميل إلى مضمون المعلومات أكثر من ميلها الى مصدرها من جهة أخرى فإنها تتميز بسمات النفسية القلقة وسرعة اتخاذ القرارات أي عدم ترك المجال لاختيار البدائل بالتالي ينعكس هذا سلبا على طريقة صياغتها للسياسة الخارجية لدولتها.[2]

تحقيق الذات: أهم خصائص هذه الشخصية هي حاجاتها للأمن، احترام الذات وكذا الحاجات الطبيعية وهذا ما يؤدي إلى الشعور بالثقة نحو العالم الخارجي.[3]

ثالثا: نظريات القيادة

توزعت دراسات ونظريات تحليل القيادة السياسية وتفسيرها خاصة في تحليل سيكولوجية الفرد القائد الذي يظهر في زمان و ظروف معينة، تمثلت هده النظريات فيما يلي:

نظرية الكاريزما: من أوائل النظريات التي تحدثت عن القيادة حيث ترى أن القائد يمتلك مواهب وقدرات غير عادية وشخصية قوية وهبتها له الطبيعة وهي التي تؤدي إلى التغير الثقافي الاجتماعي والسياسي، أهم روادها فرنسيس جالتون FRANCIS GALTON الذي أكد أن بعض الرجال العظماء الذين يتميزون بخصائص عبقرية غير عادية تجعل منهم قادة.[4]

نظريه السمات. تؤكد هذه النظرية على أن القائد لديه سمات شخصية تميزه عن غيره ما دام أنه يؤثر في السلوك وطالما يتصرف على نحو مغاير وبالتالي هذه النظرية تظهر صفات موجودة يتمتع بها الشخص القائد في التعامل مع الأزمات الاجتماعية، العقلية ...الخ وفي هذا السياق يرى مارفين شوMarvin Show أن نظرية السمات حتى ولو لم تفسر ظاهرة القيادة إلا أنها أبرزت العلاقة بين خصائص القائد والسمات الشخصية المتمثلة في الذكاء والخبرة.[5]

نظرية المواقف: وهي النظرية التي تدرس تصرفات القائد في المواقف والظروف المحيطة به والتي تتمثل في التفاعل بين الناس إذ أن هذه النظرية تؤكد على أن المواقف هي التي تحدد القائد وليس الصفات التي يتميز بها.[6]

---

[1]- أحمد النوري النعيمي، مرجع سبق ذكره، ص365.
[2]- المرجع نفسه، ص 365.
[3]- المرجع نفسه، ص366.
[4]- المرجع نفسه، ص 383.
[5]- المرجع نفسه، ص 380.
[6]- المرجع نفسه، ص381.

النظريه المشتركة: وهي النظرية التي تربط بين نظرية السمات ونظرية المواقف حيث أنه يرى بعض الباحثين أنه من الخطأ عدم التركيز على صفات وسمات القيادة السياسية فهي تعتبر الأساس في تمييزه عن غيره من الناس في الظروف والمواقف.[1]

النظرية الوظيفية: ترى هذه النظرية أن القيادة هي عبارة عن وظائف تنظيمية يجب القيام بها لتحقيق أهداف الجماعة والتخطيط لها ورسم السياسات وتوزيع الأدوار وتوجيه أفكار الجماعة وإثراء ثقافتها ونقل الخبرة لها وحل الخلافات داخل الجماعة.[2]

النظريه التفاعلية: تقوم هذه النظرية على فكرة وجود تفاعل وتكامل بين عدد من المتغيرات تتمثل في شخصية القائد، البيئة المحاطة به من مشكلات واتجاهات أي الجماعة نفسها ما يعني أن القيادة في هذه الحالة تستند على تفاعل الفرد مع الجماعة من أجل تحقيق أهداف معينة.[3]

في المحصلة تعد القيادة السياسية بوصفها أحد متغيرات النظام السياسي التي لها دور مهم في رسم وتوجيه السياسة الخارجية باعتبارها عملية متشابكة تربط مجموعة من العناصر تتمثل في التخطيط والتنفيذ والرقابة، تعكس بذلك طموحات المجتمع التي هي فيه، وتسعى من كل هذا إلى حل القضايا والمشاكل التي تواجها وهي بذلك تحاول ربط الحاضر بالماضي وصولا إلى المستقبل المراد تحقيقه.[4]

صنع السياسة الخارجية :

ارتبطت السياسة الخارجية بعدة مفاهيم كصنع السياسة الخارجية وصنع القرار في السياسة الخارجية ما أدى إلى صعوبة اعطاء تعريف محدد للسياسة الخارجية اذن قبل التطرق إلى مراحل صنع السياسة الخارجية يجب أولا معرفة معنى السياسة الخارجية في حد ذاتها ثم إلى تعريف صنع القرار في السياسة الخارجية ثم ذكر مؤسسات صنع السياسة الخارجية وأخيرا مراحل صنعها.

تعتبر السياسة الخارجية نتيجة لعملية صناعة واعية تقوم بها مجموعة من المؤسسات العاملة في مجال السياسة الخارجية تتأثر بمجموعة من المتغيرات.غالبا ما يقوم صانعو السياسة الخارجية بتكييف أنفسهم مع المتغيرات التي تؤثر على دولتهم ومحاولة التأثير فيها بطريقة تتوافق مع موقع دولتهم في النسق الدولي ومن ثم فإن صنع السياسة الخارجية هو متغير تابع، ولكن في نفس الوقت يسبب ويؤثر على شكل السياسة الخارجية، لذلك يمكن أن تكون صناعة السياسة الخارجية بمثابة متغير مستقل.[5]

---

[1]- المرجع نفسه، ص382.
[2]- المرجع نفسه.
[3]- المرجع نفسه، ص383.
[4] - أحمد سيد حسين، مرجع سابق، ص57.
[5]- محمد السيد سليم، **تحليل السياسة الخارجية** ،(القاهرة: الطبعة الثانية، مكتبة النهضة المصرية،1998)، ص449.

يمكن تعريف السياسة الخارجية على أنها تلك العملية السياسية القائمة على وضع القواعد وصياغة خطط العمل الخارجية للتعامل مع المتغيرات والظواهر الدولية الحالية والمحتملة تتضمن هذه العملية العديد من العمليات الفرعية أهمها عملية اتخاذ القرار.[1]

يقوم فهم عملية صنع السياسة الخارجية على تحديد الهيكل الذي تصنع من خلاله هذه السياسة ويقصد بهيكل صنع السياسة الخارجية هنا الطريقة التي يتم بها تنظيم العلاقات بين الأجهزة العاملة في مجال السياسة الخارجية أما عملية صنع السياسة الخارجية فتكون من خلال تفاعلات بين الوكالات العاملة في مجال السياسة الخارجية ويكون هذا في اطار تحديد الأهداف الرئيسية في المجال الخارجي والأدوات التي تحقق من خلالها هذه الأهداف ويشمل أنماط التفاعل بين الوكالات العاملة في مجال السياسة الخارجية في إطار عملية تحديد الأهداف الرئيسية للمجال الخارجي وأدوات تحقيقها.[2]

تتميز عملية صنع السياسية الخارجية بخاصية الجماعية حيث أنها ترسم من قبل مؤسسات عديدة تم ذكرها سابقا تختلف بإختلاف الأنظمة السياسية فبروز دور القائد السياسي الواحد في صنع السياسة الخارجية لا يعني أنه يقوم وحده بصنع تلك السياسة وهذا ما يؤكد ضرورة تشارك مؤسسات أخرى في صنع السياسة، فلكل من هذه المؤسسات رؤية معينة لعملية السياسة الخارجية تتحد طبقا لمصالح تلك المؤسسة.[3]

أما بالنسبة لتعريف صنع القرار في السياسة الخارجية فهو تلك المرحلة الحاسمة في العملية السياسية حيث يتم ترتيب القوى السياسية ثم الانتقال إلى صياغة سياسات رسمية الممثلة في مشروعات قوانين يتم اقتراحها وتمريرها من قبل المؤسسة التشريعية وبعد ذلك يتم الانتقال إلى تنفيذ أهداف السياسة الخارجية ومن ثم إلى مراجعة النتائج.[4]

فعملية صنع القرار تشير إلى مجموعة التفاعلات بين المشاركين التي تساهم في رسم السياسات العامة سواء على المستوى الرسمي وغير الرسمي، بالتالي اعتبرت عملية صنع القرار بأنها الوظيفة الرئيسية التي تقع على عاتق المؤسسة السياسية و هذا ما أكده ريتشارد سنايدر RICHARD SNEIDER اذ اعتبر أن الأساس في الوحدة النهائية لتحليل السياسة الخارجية هي عمليه صنع القرار.[5]

بحسب سنايدر فإن صنع القرار هو عملية متابعة مراحل مختلفة تتواجد في بيئة صنع قرار معينة حيث أن هذه الأخيرة تشمل الوحدات المسؤولة عن اتخاذ القرارات الخارجية ذلك لأن هناك عوامل تؤثر مثل الدوافع، مجالات الحيرة، طرق الاتصال وتفسير البيانات لعناصر مختلفة.[6]

عملية صنع القرارات باعتبارها منهج لتحليل السياسة الخارجية هي عملية معقدة وذلك لتواجد عوامل محيطة بها يمكن تلخيصها على النحو التالي:

---

[1]-المرجع نفسه، ص449.
[2]- المرجع نفسه، ص453.
[3]- المرجع نفسه، ص464.
[4]- النوري النعيمي، مرجع سابق، ص291.
[5]- المرجع نفسه، ص292.
[6]- المرجع نفسه، ص300.

البيئة الموضوعية كعامل مهم في عملية صنع القرار

القيم المتضاربة في مختلف مراحل صنع القرار

الترابط الموجود بين هذه القيم وبين هيئات التي يتم صنع القرار فيها

تأثير الأبعاد الثقافية والطبيعية المتعلقة بمصالح صانع القرار وبقراراتهم النهائية

تأثير البيئة الداخلية على صانعي القرارات

تأثير المهارات والخبرات على صانع القرار.[1]

وفي هذا الصدد يتضح أن صنع القرار في السياسة الخارجية يخضع لعوامل وظروف تختلف تبعا لطبيعة القرار وباختلاف النظام السياسي حيث أن هذه العوامل تتحدد في نقطتين أساسيتين هما الخلفية الداخلية والخلفية الخارجية.[2]

تتشارك في عملية صنع القرار في السياسة الخارجية مجموعة من الهيئات والمؤسسات يختلف دورها باختلاف تركيبة النظام السياسي لكن بالرغم من هذا الاختلاف إلا أن هناك مبادئ مشتركة بينها خاصة عندما يتعلق الأمر بصياغة السياسة الخارجية. تنقسم هذه المؤسسات إلى:

رئيس الحكومة: الخطوة الأولى في صناعة القرار تكون من خلال تقديم الحكومة مشروع قرار يقوم به رئيس ممثل لها إلى السلطة التشريعية إذ أن فكرة المشروع تكون سواء من رئيس الجمهورية أو من مستشاريه وتكون نتيجة لمبادرات ذاتية أو لطلب مقدم من الحكومة الأجنبية. عندما يتم الحديث عن دور الرئيس في السياسة الخارجية فهذا لا يعني انفراده في إعداد مشاريع القرارات بنفسه بل يلجأ في بعض الأحيان إلى المستشارين ذوي الخبرة والمعرفة ففي النظام الرئاسي مثلا يكون لرئيس الدولة دوراً بارزاً في صناعة القرار السياسي أما بالنسبة للدول البرلمانية التي لها رئيس أو ملك بالإضافة إلى رئيس الحكومة لا يستقبل رئيس الجمهورية أو الملك سوى السفراء و يمثل دولته في المناسبات الوطنية والدولية أي يكون دوره مراسيمي فقط، أما صنع القرارات السياسية فيعود لرئيس مجلس الوزراء ووزراءه.[3]

السلطة التنفيذية: تعتبر السلطة التنفيذية القوة الأكثر تأثيراً في مجال السياسة الخارجية فالسلطات الأخرى لها دور رقابي فقط على دور السلطة التنفيذية في صياغة السياسة الخارجية ينبع هذا من عدة اعتبارات تقليدية ومعاصرة. تتميز طبيعة السياسة الخارجية بعدم اليقين والتغيير السريع، وفي النظم السياسية غالبًا ما تمنح السلطة التنفيذية دورًا مركزيًا في تشكيل السياسة الخارجية استجابة للأزمات الدولية وتغيير الدروس حول العلاقات الدولية. تعالج الإدارة بسرعة قضايا السياسة الخارجية على حساب الأدوار التي يمكن أن تلعبها الوكالات الأخرى[4].

[1] - المرجع نفسه، ص309.
[2] - المرجع نفسه، ص 310.
[3] - محمد السيد سليم، مرجع سابق، ص453.
[4] - المرجع نفسه، ص454.

تندرج تحت السلطة التنفيذية مجموعة من المؤسسات تختلف باختلاف الأنظمة السياسية تتمثل هذه المؤسسات في الأجهزة الرئاسية كوزارة الدفاع، المخابرات ومجلس الأمن القومي...الخ يتمثل دور هذه الأجهزة الرئاسية في الإشراف على العلاقات الدولية مع العالم الخارجي بما في ذلك تبادل التمثيل الدبلوماسي والقنصلي مع الدول الأجنبية والمنظمات الدولية مثلا وزارة الدفاع التي تشارك في رسم السياسة الخارجية وبالذات فيما يتعلق بالأبعاد الأمنية والدفاعية كما يقوم جهاز المخابرات بالتقاط المعلومات وتحليلها التي تساعد في رسم السياسة الخارجية.[1]

أما مجلس الأمن القومي غالبا ما يكون تابعا إلى السلطة التنفيذية في النظام وبالتالي فإن دور الأجهزة الرئاسية يختلف باختلاف النظام السياسي القائم والفترة الزمنية لهذا النظام، من جهة أخرى فإن شخصية وزير الخارجية تؤثر في مدى الدور الذي تلعبه وزارته في رسم السياسة. إن مركزية دور السلطة التنفيذية لا يعني انفرادها بصنع السياسة الخارجية وإنما تتعدد وتختلف مؤسسات الدولة التي تساهم في صنع هذه السياسة الخارجية طبقا لماهية النظام السياسي وبالتالي دور هذه المؤسسات هو الذي يقود إلى فهم حركية صنع السياسة الخارجية.[2]

السلطة التشريعية: يختلف دور السلطة التشريعية في صنع السياسة الخارجية باختلاف النظام السياسي لكل بلد، في النظام البرلماني الذي يقوم على دمج السلطتين التشريعية والتنفيذية يصبح البرلمان هو الذي يقوم بصناعة السياسة الخارجية لكن من المعروف أنه بحكم سيطرة مجلس الوزراء على الأغلبية البرلمانية يصبح لمجلس الوزراء دور فعال أيضا في صنع السياسة الخارجية وأبرز مثال على ذلك بريطانيا وكندا.[3]

في هذه الحالة يصبح للسلطة التنفيذية دور حاسم في مجال صنع السياسة الخارجية أما في النظام الرئاسي الذي يقوم على فصل السلطتين ومبدأ الرقابة تكون للسلطة التشريعية استقلالية في مجال صناعة السياسة الخارجية ويصبح لها دورا واقعيا في هذا المجال فمثلا نجد في اختصاصات الدستور الأمريكي أن الكونجرس له اختصاصات مستقلة كإعلان الحرب،التصديق على المعاهدات، تنظيم التجارة الخارجية والدفاع.[4]

السلطة القضائية: تلعب السلطة القضائية دورا غير مباشر في صناعة القرار الخارجي حيث يتبين هذا في تمتعها بسلطة إبطال الاتفاقيات والمعاهدات التي لها علاقة بالسياسة الخارجية في حال كانت مخالفة للدستور، بالتالي يتبين أن بروز دور القائد في السياسة الخارجية يرجع إلى وجود العديد من المؤسسات التي تشارك في صناعة القرار الخارجي تختلف أدوارها حسب النظام القائم.[5]

عملية صنع القرار باعتبارها عملية معقدة ومتشابكة فإنها تمر بمراحل عديدة وتتمثل هذه المراحل في ما يلي:

---

[1]- المرجع نفسه، ص455.
[2]- المرجع نفسه.
[3]- المرجع نفسه، ص458.
[4]- المرجع نفسه، ص459.
[5]- المرجع نفسه، ص460.

تحديد الهدف: وهو عبارة عن تحديد أهداف السياسة الخارجية والتي تتم بالشكل الذي لا يتنافى مع المصالح الوطنية.[1]

جمع المعلومات وتفسيرها: بعد عملية تحديد الأهداف يتم جمع المعلومات وتحليلها من خلال استخدام وسائل التكنولوجية، الأقمار الصناعية، المحادثات التلفزيونية...الخ وكل هذا هدفه معرفة المعلومات المتعلقة بقدرات واستراتيجيات الآخرين.[2]

صياغة البدائل: وهي العملية التي يتم فيها تحديد البديل الملائم والمناسب لتحقيق الأهداف المرجوة من خلال المقارنة بين جميع البدائل والخيارات المتاحة أمام صانع القرار ليتم في آخر المطاف اختيار البديل الواحد.[3]

صناعة القرار وإعلانه: وهو من أهم المراحل في عملية صنع السياسة الخارجية فهو يعتبر القرار الحاسم لتحقيق الهدف المختار ويتم بعد ذلك الإعلان عن هذا القرار من أجل كسب تأييد الرأي العام عموما.[4]

تنفيذ القرار: وهو المرحلة التي تقوم الدولة فيها بتنفيذ هذا القرار على أرض الواقع أي بتنفيذ سياستها الخارجية.[5]

المراقبه والتقييم: تخضع عملية السياسة الخارجية بعد تنفيذها إلى المراقبة أي أنه يتم مراقبة الطريقة التي تنفذ بها هذه السياسة ومن ثم يتم تقييمها لمعرفة مدى تحقيقها لتلك النتائج المرجوة.[6]

دور القياده السياسية في عملية صنع السياسة الخارجية:

للقيادة السياسية دورا هاما في رسم وتشكيل وتوجيه السياسة الخارجية بالطريقة الفعالة التي تستند إلى الرؤية التي تحملها هذه القيادة، كذلك فإن عملية بناء سياسة خارجية قوية تتطلب قائدا يلعب دور المخطط الرئيسي للسياسة الخارجية، إضافة إلى هذا يتم تسخير قدرة الدولة على تطوير مظهر في البيئة الخارجية الذي يتوافق مع مكانة الدولة في بيئتها الخارجية، هذا ما يؤكد أن السياسة الخارجية لا تحدد بقوة الدولة وظروفها السياسية والاقتصادية فقط وإنما بالتصورات التي يحلها صانعي القرار السياسة الخارجية، من جهة أخرى كذلك فالأحداث الدولية المحيطة والعالم الخارجي تعتبر عامل أساسي يؤثر ويعكس تصورات صانع القرار في السياسة الخارجية

يمثل القائد السياسي بحكم موقعه الأعلى في النظام السياسي الأساس الذي تقوم عليه صناعة السياسة الخارجية، بذلك فإنه يؤدي مجموعة من الأدوار التي لها أثر بارز في العملية السياسية وبالتالي يكون لها أثر في تطور النظام والمجتمع. في هذا الإطار يمكن تحديد مجموعة من الأدوار التي يقوم بها القائد السياسي المتمثلة فيما يلي:

---

[1] -عامر مصباح، **تحليل السياسة الخارجية**،(الجزائر:دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع،2008)، ص28.
[2] - المرجع نفسه، ص32.
[3] - المرجع نفسه، ص35.
[4] - المرجع نفسه، ص36-38.
[5] - المرجع نفسه، ص39.
[6] - المرجع نفسه، ص39-40.

1 - القائد باعتباره وسيلة للتغيير المجتمعي: يستهدف القائد السياسي في هذه الحالة تحديد الأهداف والاستراتيجيات وكيفية اتخاذ القرارات المرتبطة بأولويات المجتمع كذلك تقييمه للمواقف، والفترة الزمنية في اتخاذ القرار، إذ يرتبط هذا الدور بعمل القائد وقدرته على تقييم المواقف، واختيار الوقت المناسب لاتخاذ القرار.[1]

2- القائد كأداة للتخطيط: يستند دور القائد إلى التخطيط وهذا من خلال ترتيب الأهداف ومعرفة نقاط القوة والضعف لإمكانية صياغة الأهداف حيث يكون هذا من خلال الاستعانة بقدرات وخبرة واختصاص الجماعة أو المختصين مع الأخذ بعين الاعتبار ردود أفعال الجماهير بالنسبة للسياسات التي تم اتخاذها ما يؤدي به إلى توسيع نطاق معارفه واكتشاف مطالب جديدة وتجاوب الجماهير ما يمنحه المساندة في تنفيذ هذه السياسات.[2]

3-دور القائد في تسوية الصراعات بين القوى والجماعات المختلفة فى المجتمع:

وفي هذا الدور يسعى القائد إلى الحكم في الخلافات المتعددة بين الجماعة ومحاولة التوفيق بينهم. مهما كانت الطريقة التي وصل عن طريقها القائد للسلطة سواء فئة أو طبقة أو طائفة أو حزب معين، فبمجرد وصوله إلى السلطة وتسلمه القيادة، يجب أن يكون موضوعيا ويكون موقفه حياديا إذ يتعين على القائد أن يرى نفسه أنه يعلو الجميع.3

4- دور القائد كنموذج للمثالية الاجتماعية: يرتبط هذا الدور بسلوكيات ومبادئ القائد وكذا السمات التي يتميز بها حيث يكون القائد في هذه الحالة نموذجاً أو قدوة سلوكية ينقل قيم ومبادئ مثالية في أفراد المجتمع ويصبح هذا القائد الشخصية المرادة التي يتمناها الأفراد.4

5- وظيفة القائد كرمز للجماعة والمجتمع: عموما يرتبط هذا الدور بنمط القيادة السياسية أي المواصفات الشخصية للقائد السياسي نذكر منها الكاريزما، مدى تأثيره في الجماهير ولكن في أحوال أخرى قد يسعى القادة الذين لا يملكون مقومات الشخصية القيادية إلى محاولة أداء هذا الدور فى مواقف معينة لكسب تعاطف ومساندة الجماهير لهم.5

6- دور القائد في خلق الشعور بالثقة والاطمئنان والكرامة وتقدير الذات:

ينجح القائد السياسي في خلق الشعور بالثقة والكرامة وتقدير الذات من خلال جمعه بين خصائص وقدرات ذاتية معبرة عن مفهوم "النبوغ السياسي "كالذكاء والفطنة والتدبر وسعة الأفق، والقدرة على التنسيق بين خصائصه الذاتية وأساليبه في التعامل بما يتفق مع مقتضيات مواجهة المواقف المختلفة التى تواجه المجتمع. ففي هذه الحالة يجب على القائد السياسي النظر إلى القيادة السياسية على أنها عملية أساسها الإقناع والثقة وليس القهر أو المناورة، ووجوب التنسيق بين قراراته

[1] -محمد الدبار، «القيادة السياسية و تغير السياسة الخارجية»، في03/04/2022. https://eipss-eg.org
[2] - سلوى حامد الملا، «دور القيادة في إدارة الأزمة»، في 03/04/2022. https://islamweb.net/ar/library/
[3] -محمد الدبار، مرجع سابق.
[4] - كمال الأسطل، «منهج تحليل ظاهرة القيادة السياسية »، في03/04/2022.http://www.k-astal.com
[5] - سلوى حامد الملا، مرجع سابق.

وسياساته وبين قيم ومثاليات المجتمع حتى يصبح أداة للتعبير عن هذه القيم.هذا مع مراعاة وجود نمط القيادي[1].

تتغير درجة تأثير القادة السياسيين في السياسة الخارجية حيث يرتبط هذا بالأحداث والسياسات والمواقف الدولية إضافة إلى أن هناك العديد من العوامل التي تساعد القائد السياسي في رسم وتوجيه السياسة الخارجية تتمثل في:

اهتمام القائد السياسي بالسياسة الخارجية: يلاحظ أن اهتمام القائد السياسي بالسياسة الخارجية لبلده ينعكس على دوره وبالتالي ينعكس على الأهداف المناسبة المرجو تحقيقها.

طريقه اكتساب السلطة: وهي الطريقة التي يكتسب من خلالها القائد السياسي السلطة ويكون ذلك سواء عن طريق انقلاب أو ثورة أو بوسائل ديمقراطية.

كاريزما القائد السياسي: ويقصد بها تلك السمات والصفات التي تتجسد بشخصية القائد السياسي والتي يهدف من خلالها القائد السياسي إلى اكتساب الولاء الشعبي.[2]

يتم النظر في بعض الدراسات إلى السياسة الخارجية على أنها نتاج لقوى اجتماعية، كما أنها تصنع داخل مؤسسات سياسية وإدارية ضخمة تفرض قيودا على الدور الذي يلعبه القائد السياسي. كذلك فالقائد السياسي هو في النهاية ممثل لطبقة معينة أو نخبة سياسية معينة ولا يملك إلا الانصياع لإدارة تلك الطبقة أو النخبة فمثلا السياسة الخارجية الأمريكية هي انعكاس للنظام الاجتماعي الأمريكي والمؤسسة الصناعية العسكرية التي تهيمن على النظام السياسي أي أنه لا يتولى أي فرد القيادة السياسية ما لم يكن معبرا عن تلك الإيديولوجية، وهنا يلاحظ أنه مهما اختلف القادة السياسيين في العقائد والشخصيات في ذات الموقف السياسي فأنهم سيدفعون حتما السياسات ذاتها ما يعني اتباعهم لسياسات متشابهة.[3]

يتجلى دور القائد السياسي كذلك في مدى تأثيره كشخصية على السياسة الخارجية لدولته وكذا اتباعه لمختلف سياسات معينة التي يتطلبها الدور ذاته ويقصد بالدور هنا تلك السلوكيات الاجتماعية المرتبطة بوظيفة معينه سواء كان ذلك منصب رئيس دوله أو وزير خارجية أو وزير الدفاع أو غيرها من الأدوار التي ترتبط بهذه السلوكيات، من جهة اخرى فالقائد السياسي ليس مجرد ممثل لمصالح وتصورات وإنما هو ذلك القائد الذي يعطي لتلك التصورات معاني محددة.[4]

إن دور الذي يلعبه القائد السياسي في عملية صنع السياسة الخارجية يولد داخله شعور وإحساس بالمسؤولية تجاه البيئة الخارجية ولا سيما أن هذا الدور يتحدد من خلال عوامل عديدة مرتبطة بالقيادة السياسية في حد ذاتها كالدوافع الذاتية والخصائص الشخصية والبيئة النفسية للقائد، فقد تساهم هذه

---

[1] - محمد الدبار، نفس المرجع .

[2] - جاسم محمد حاتم، « دور القياده السياسية في السياسة الخارجية أحمد داود اوغلو نموذجا»، في 16/03/2022. https://jilrc.com/%D8%AF%D9%88%D8%B1-0

[3] - السيد سليم، مرجع سابق، ص372.

[4] -المرجع نفسه، ص373.

الأخيرة في تعظيم اثر القائد السياسي على السياسة الخارجية لبلده أو الإقلال منها فهي تعد بمثابة المتغير الرئيسي في صنع وصياغة السياسة الخارجية والذي تفهم من خلاله هذه السياسة.[1]

إن اهتمام القائد السياسي بالسياسة الخارجية لدولته يكون حسب تصورات مختلفة كأن يراها أنها اداة فعالة لتأكيد شعبيه أو في حال كان هناك عدوا خارجيا يهدد أمن الدولة أو لأنه يراها أداة مناسبة لتحقيق الأهداف الأساسية للدولة وبالتالي كلما زاد اهتمام القائد السياسي بالسياسة الخارجية لدولته كلما انعكس ذلك على المتغيرات القيادية على السياسة الخارجية.[2]

تعتبر الكاريزما لدى القائد السياسي عامل مهم في السياسة الخارجية فهي تعبر عن انطباع يحمله القائد السياسي يسعى من خلاله الى اكتساب تأييد الجماهير والذي بدوره يخلق نوع من الثقة لديها بأن حل الأزمات الموجودة لا يتحقق إلا من خلال هذا القائد، ما يجعل تقبل هذه الجماهير لأفكار القائد وتصوراته يكون سهلا، أما بالنسبة للقائد الذي يفتقد إلى الشخصية الكاريزمية فإن صياغته للسياسة خارجية تكون محدودة .[3]

من ناحية أخرى يتم التركيز على سلطة القائد السياسي كعامل مهم في صنع السياسة الخارجية. فمثلا في النظم السياسية التسلطية التي تتواجد غالبا بالدول النامية تكون سلطة القائد مطلقة في إدارة الشؤون الدولية أي أن مساحته تكون واسعة ما يعني عدم وجود تقاسم المهام، فليس هناك أحزاب ولا نخب سياسية يتم أخذها بعين الاعتبار في صنع هذه السياسة الخارجية عكس النظم الديمقراطية التي يكون فيها القائد مقيد بحيث تبرز هنا قوة المؤسسات السياسية ما يعني عدم قدرة القائد على اتخاذ أي قرار لوحده دون الرجوع الى مؤسسات صنع السياسة الخارجية ودوره يكون محدود في النظم الديمقراطية فعلى سبيل المثال في النظام الرئاسي يصبح رئيس الدولة له دور كبير في صنع السياسة الخارجية اضافة الى اهتمامه بعملية صنع السياسة الخارجية.[4]

من جهة اخرى يزداد دور القائد السياسي في السياسة الخارجية في حين ما إذا كان هذا القائد لديه خبرة في الشؤون الخارجية أي في مجال السياسة الخارجية قبل وصوله إلى السلطة فهو في هذه الحالة لديه تصورات قبلية على السياسات العامة للدولة وهذا ما يزيد من دوره في عملية صنع السياسة الخارجية.[5]

---

[1]- المرجع نفسه، ص 376.
[2]- المرجع نفسه، ص377.
[3]-المرجع نفسه، ص378.
[4]- المرجع نفسه، ص379.
[5]- المرجع نفسه، ص379-380.

الفصل الأول: تحليل عملية صنع السياسة الخارجية في فترة حكم حزب العدالة والتنمية (2003-2021)

تعتبر تركيا من أهم الدول على المستوى الإقليمي حيث يرجع هذا إلى موقعها الاستراتيجي. ومنذ وصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة في عام 2002 أصبحت تركيا تعرف تحولا في الإستراتيجية التركية، فقد كان لحزب العدالة والتنمية دورا بارزا في ادخال الجمهورية التركية في حقبة جديدة تحت قيادة رجب طيب أردوغان Recep Tayyip Erdogan سميت بالعثمانية الجديدة.[1]

حزب العدالة والتنمية هو حزب سياسي تركي يدعي أنه يتبع مسار محافظ ليبرالي معتدل ليس مناهضا للغرب؛ يتبنى رأسمالية السوق. وهو الحزب الحاكم في البلاد تحت رئاسة رجب الطيب أردوغان تم تشكيل الحزب من قبل النواب المنشقين من حزب الفضيلة الإسلامي، حزب كان يرأسه نجم الدين أربيكانNecmettin Erbakan والذي تم حله بقرار صدر من محكمة الدستور التركي. يطلق على هذا الحزب وسياساته اسم العثمانيين الجدد وهو ما أقره الحزب من خلال أحد قادته أحمد داود اوغلوAhmet Davutoglu، ووافق عليه أحد قادة الحزب ووزير الخارجية أحمد داوود أوغلو.[2]

وفي هذا يقول أحمد داوود أغلو في لقاء مع نواب الحزب أن لدينا ميراثا آل إلينا من الدولة العثمانية: "إنهم يقولون هم العثمانيون الجدد، نعم نحن العثمانيون الجدد ونجد أنفسنا ملزمين بالإهتمام بالدول الواقعة في منطقتنا نحن ننفتح على العالم كله حتى في شمال أفريقيا، والدول العظمى تتابعنا بدهشة وتعجب خاصة فرنسا التي تفتش ورائنا لتعلم لماذا ننفتح على شمال إفريقيا. لقد أعطيت أوامري إلى الخارجية التركية بأن يجد ساركوزيNicolas Sarkozy، كلما رفع رأسه في أفريقيا سفارة تركيا وعليها العلم التركي وأكدت على أن تكون سفاراتنا في أحسن المواقع داخل الدول الأفريقية." أتى ذلك في إطار تخصيص أوغلو بالذكر لفرنسا وساركوزي لرفض الرئيس الفرنسي بشدة انضمام تركيا في الإتحاد الاوروبي.[3]

المبحث الأول: مؤسسات صنع السياسة الخارجية التركية

يعتمد فهم عملية صنع السياسة الخارجية التركية على فهم بنية نظامها السياسي والدستور والقوانين التي تتماشى عليها المؤسسات الرسمية وغير الرسمية التي تساهم في هذه العملية. كذلك فإن هذه المؤسسات تؤثر بدورها على رؤية صانعي القرارات التي تعكس كيفية تحقيق تركيا لمصالحها

[1]- جياى ادريس حسين، «دور العامل الاقتصادي في السياسة الخارجية التركية تجاه الشرق الأوسط 2002 - 2018(العراق: نموذجا)،» (رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة الشرق الأدنى، 2020)، ص10.

[2]- سمير ذياب سبيتان، **تركيا في عهد رجب طيب أردوغان** (عمان: الجنادرية للنشر والتوزيع، 2012)، ص37.

[3]- المرجع نفسه، ص38.

وإدارتها لعلاقاتها السياسية اقليميا ودوليا، حيث تتغير هذه الرؤية في حال كان هناك تغير للحكومة أو لرئيس الدولة.[1]

المطلب الأول: المؤسسات الرسمية

إن حركة الدولة و سلوكها الخارجي ماهو إلا انعكاس لسلوك أشخاص تناط بهم دستوريا وظيفة تمثيل الدولة عن طريق المؤسسات الرسمية وغير الرسمية. على ضوء ما تقدم يمكن القول أن هناك مؤسسات عديدة تقوم على ادارة الدولة وعمليات صنع القرار السياسي الخارجي في تركيا والتي تتمثل فيما يلي[2]:

السلطة التنفيذية: تتكون السلطة التنفيذية من:

رئيس الجمهورية: يعتبر رئيس الجمهورية الهيئة العليا في تركيا فهو يمثل الجمهورية التركية، تتمثل مهامه في ارسال الممثلين الأتراك إلى الدول الأجنبية، كذلك فإنه يستقبل السفراء المرسلين إلى تركيا والتصديق على الاتفاقيات الدولية، من جهة أخرى يعتمد رئيس الجمهورية التركي في عملية صنع القرار الخارجي على هيئة استشارية تتألف من وزير الخارجية، رئيس الوزراء، القادة العسكريين، وكبار الأحزاب السياسية وبالتالي فقد يساهم رؤساء تركيا بالتعاون مع مجلس الوزراء في صنع السياسة الخارجية.[3]

بعد أن تم تعديل الدستور في اكتوبر 2007 أصبح الرئيس ينتخب من قبل الشعب عن طريق الاقتراع العام بالأكثرية المطلقة في الاصوات الصحيحة من بين النواب الذين اتموا الأربعين من العمر، ممن أكمل الدراسة العليا أو من بين المواطنين الأتراك المؤهلين في الانتخاب نوابا، تكون مدة ولايته خمس سنوات بالإضافة إلى أنه يجب أن يتخلى عن عضوية الحزب في حال استلامه السلطة، وفقًا للدستور يتمتع رئيس الجمهورية بصلاحيات كبيرة في السياسة الخارجية لتركيا، تتمثل في دعوته المجلس الوطني للانعقاد عند الضرورة، كذلك القاء خطاب افتتاح المجلس في بداية الدورة التشريعية، إضافة إلى هذا تعيين رئيس الوزراء وقبول استقالته و كذا تعيين الوزراء وإقالتهم بناء على اقتراح رئيس الوزراء.[4]

أدى انتخاب الرئيس التركي رجب الطيب أردوغان في 2014 بالتصويت الشعبي إلى تحويل النظام السياسي في تركيا من نظام برلماني إلى نظام شبه رئاسي، يؤيده أردوغان فهو يرى أن إقرار النظام الرئاسي سيخفف من الخلافات التي يشهدها البرلمان التركي، ثم جاءت الدعوة إلى تغيير الدستور وطرح كل من حزب العدالة والتنمية وحزب الحركة القومي مجموعة التعديلات الدستورية التي ترتكز على تغيير وجهة نظام الحكم من برلماني إلى رئاسي ثم بعد ذلك لتشهد تركيا في 2017

---

[1] - فراس محمد الياس، **تحليل السياسة الخارجية التركية وفق منظور المدرسة العثمانية الجديدة** (عمان: شركة دار الأكاديميون للنشر والتوزيع، 2016)، ص46.

[2] - ادريس حسين، مرجع سابق، ص14.

[3] - أحمد النوري النعيمي، **السياسة الخارجية التركية بعد الحرب العالمية الثانية** (بغداد: دار الحرية للطباعة، 1975)، ص50.

[4] - أحمد مشعان النجم، «النظام الرئاسي في تركيا بين الواقع و التحديات-رؤية مستقبلية،» **مجلة العلوم السياسية**، عدد59، (2020)، ص376.

استفتاء شعبيا يتضمن الانتقال من النظام البرلماني إلى النظام الرئاسي بهذا توسعت صلاحيات رئيس الجمهورية في السياسة الخارجية لتركيا و شملت فيما يلي:[1]

توليه لمنصب القائد العام للقوات المسلحة نيابة عن المجلس الوطني، من جهة أخرى فإنه يتعين على رئيس الجمهورية في تركيا اتخاذ القرارات المتعلقة باستخدام هذه القوات وتعيين رئيس الأركان العامة، ودعوة مجلس الأمن القومي للانعقاد، كذلك فإنه مسؤول عن اصدار قرارات لها قوة القانون بما يتفق وقرارات مجلس الوزراء المنعقد برئاسته، من ناحية أخرى فإنه يوقع على قرارات تعيين رئيس المجلس الاستشاري للدولة وتعيين أعضاء المجلس الأعلى للتعليم والرؤساء الجامعات، إضافة إلى اعلانه عن أحكام حالة الطوارئ وتعيين اعضاء المحكمة الدستورية أو ربع أعضاء مجلس الدولة في محكمة الاستئناف العسكرية وأعضاء المحكمة الادارية العسكرية العليا وأعضاء المجلس الاعلى للقضاء والمدعين العامين.[2]

مجلس الوزراء: يجمع رئيس الجمهوريه بين مهام وصلاحيات رئيس الحكومة ورئيس الجمهورية وبين المهام والصلاحيات التي كان يمتلكها رئيس الوزراء في النظام السابق، كما يقوم بتعيين نائب رئيس الجمهورية والوزراء، ويحظر تولي أعضاء البرلمان مناصب وزارية أو عضوية مجلس الوزراء يتولى أيضا الرئيس تعيين كبار مسؤولي الدولة ورؤساء الجامعات والقضاة ويتولى رئاسة الجمهورية وعضوية البرلمان لمدة خمس سنوات حيث ستجرى الانتخابات البرلمانية في آن واحد ويمكن للرئيس.[3]

وزارة الخارجية: ساهمت الأوضاع بعد الحرب العالمية الثانية إلى حد كبير في تشكيل السياسة الخارجية التركية وإعادة هيكلة وزارة الخارجية ونشاطاتها حيث أدى هذا إلى زيادة العلاقات الاقتصادية الخارجية وانتشار الهيئات الاقتصادية الدولية، و تولت وزارة الخارجية بدورها مسؤولية رعاية المصالح التركية في هذا المجال، بالإضافة إلى تنفيذ الأعمال السياسية والاقتصادية المتعددة الأطراف ومتابعة العلاقات الثنائية بشكل متوافق مع الجهود الدولية المبذولة على صعيد التعاون السياسي والاقتصادي والهيئات الاقتصادية والسياسية التي ظهرت بعد عام 1945، وبالتالي ازداد عدد الممثليات التركية الدائمة نتيجة ازدياد النشاطات الدبلوماسية المتعددة الأطراف والمنظمات الدولية.[4]

على مدار السنوات الماضية مرت العلاقة بين وزارة الخارجية وحزب العدالة والتنمية بعدد من المراحل فقد اتسمت وزارة الخارجية التركية باحتكارها في التعامل مع القضايا الخارجية، لكن اندلاع الربيع العربي وانهيار الأمن في عدد من المناطق المحيطة ودخول تركيا في علاقة مع جهات دون الدول، تطلب نموذجا جديدا للعلاقات يفوق النموذج التقليدي التي تديره وزارة الخارجية وموظفوها.[5]

---

[1] - المرجع نفسه، ص381.
[2] - مشعان النجم، مرجع سابق، ص377.
[3] - المرجع نفسه، ص384.
[4] - الموقع الرسمي لوزارة الخارجية التركية في، "2022/06/09 https://www.mfa.gov.tr".
[5] - مأمون أبو جراد،" كيف تراجع دور وزارة الخارجية التركية"، في 2022/06/09
https://www.noonpost.com/content/40164

2- المؤسسة العسكرية:

تعتبر المؤسسة العسكرية التركية إحدى المؤسسات الرسمية الفاعلة في السياسة التركية، وذلك راجع إلى عوامل مختلفة ترتبط بالتاريخ والمجتمع والثقافة فضلا عن قوة هذه المؤسسة العسكرية منذ القدم، والتي اعتبرت من أبرز مؤسسات النظام السياسي التركي الأقدم والأكثر تنظيما في تاريخ الدولة العثمانية والتركية وتبقى الأساس الذي تبنى عليه الدولة التركية الحديثة.[1]

كان لدور الجيش التركي في السياسة التركية امتدادا في فترات زمنية مختلفة ومتباينة بدءا من الانقلاب العسكري عام 1908 وبداية سلسلة من التدخلات العسكرية على مدار أعوام 1919و 1923 ،1960 ،1970.[2] وتلعب المؤسسة العسكرية دورا هاما في السياسة الخارجية التركية من حيث كونها احدى المؤسسات التنفيذية للسياسة العامة سواء في حالة الحرب والنزاعات العسكرية أو في الأمن الداخلي.[3]

يلاحظ أن هناك علاقة تأثر وتأثير متبادلة بين المؤسسة العسكرية التركية والسياسة العامة كما ذكرنا سابقًا. فالمؤسسة العسكرية تعبر عن موقفها وتدفع بالنظام السياسي نحو اتخاذ البدائل المناسبة خاصة فيما يخص سياسات التنمية والعلاقات الخارجية التي تعكس بشكل إيجابي على الاستقرار السياسي والاجتماعي، كذلك فإنها تخفف من التوترات حول التدخل العسكري في السياسة وينعكس ذلك مع الوحدات الدولية الأخرى في المصالح العليا والأمن القومي للمجتمع والدولة.[4]

ترتبط قدرة وشدة تأثير المؤسسة العسكرية على السياسة الخارجية التركية بعاملين أساسيين: الأول يتمثل في مدى توفر مستوى الاستقرار الأمني في تركيا، فكلما زادت حدة القضايا الأمنية سيكون دائما هناك حضورا للجيش في قرارات السياسية لأنه الأساس لحماية وحدة أراضيها، أما العامل الثاني فيتمثل في إصلاحات تركيا قبل تنفيذ الإصلاحات الداخلية ومدى إبعاد الجيش من صنع القرار.[5]

تكمن مهمة المؤسسة العسكرية في تحسين القدرات التنظيمية التسليحية الخاصة بها، إضافة إلى القدرة على إدارة العمليات الأمنية المشتركة وعمليات دعم السلام، ومكافحة الإرهاب وعمليات الإغاثة.[6] لذا حتى ولو كانت المؤسسة العسكرية لا تتولى السلطة مباشرة، فإنها تظهر دائمًا استعدادًا للقيام بذلك في حال ما اذا سارت السياسة العامة في اتجاه مختلف عما تريد وقد تم ذلك في الماضي.[7]

السلطة التشريعية: تتكون السلطة التشريعية في تركيا من مجلس واحد وهو المجلس الوطني التركي الكبير يختلف عن سابقه الذي شكل وفق دستور 1961 والذي كان مكونا من هيئتان ليس كما

---

[1]-عقيل سعيد محفوض، **جدليات المجتمع والدولة في تركيا: المؤسسة العسكرية والسياسات العامة** (دبي: مركز الأمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2008) ص148.

[2] - وصال نجيب العزاوي، **المؤسسة العسكرية التركية، دراسة في الدور السياسي للمؤسسات العسكرية التركية (1960-1980)**، سلسلة دراسات إستراتيجية (81) (بغداد: مركز الدراسات الدولية، 2005)، ص5.

[3] - سعيد محفوض، مرجع سابق، ص135.

[4] - المرجع نفسه، ص164.

[5] - ياس خضير، مرجع سابق.

[6] - المرجع نفسه، ص149.

[7]- المرجع نفسه، ص166.

هو عليه الحال اليوم أي الإعتماد على صيغة الهيئة الواحدة. يمكن تلخيص أهم وظائفه في السياسة الخارجية كالتالي: [1]

يخضع التصديق على الاتفاقيات التي تبرم مع الدول الاجنبية أو المنظمات الدولية بإسم الجمهوريه التركية لموافقة المجلس الوطني التركي الكبير؛

اعلان حالة الحرب في الحالات التي يعتبرها القانون الدولي مشروعة، وكذلك ارسال القوات المسلحة التركية إلى الدول الاجنبية والسماح للقوات المسلحة بالإقامة داخل الحدود التركية باستثناء ما تقتضيه الاتفاقيات الدولية المبرمة بين تركيا وحلفائها.[2]

تم ذكر اختصاصات المجلس الوطني التركي في السياسة الخارجية في المادة 87 من دستور1982 التركي. يلعب المجلس الوطني التركي دورا بارزا في السياسة الخارجية التركية فبموجب الدستور فإن الحكومة التركية ملزمة بالرجوع إلى المجلس لطلب الإذن أو الدعم للعديد من سياساتها ولعل أهم ما يتمتع به المجلس هو التصديق على المعاهدات والاتفاقيات الموقعة من قبل السلطة التنفيذية، وكذلك الموافقة على قضايا الحرب والترخيص بشن الحرب أو استخدام الأراضي التركية كنقطة انطلاق للعمليات العسكرية.[3]

ساهم البرلمان من خلال اتخاذه العديد من القرارات في تغيير مسار السياسة الخارجية التركية حيث تولى المجلس توقيع أول معاهدة دولية مع جمهورية أرمينيا يوم 3 ديسمبر 1920 تم بموجبها إغلاق الجبهة الحربية الشرقية، إضافة إلى توقيعه لمعاهدة موسكو في 16 مارس 1921 التي على إثرها تم الاعتراف بالحدود الدولية لتركيا الحديثة، وهو أول اعتراف بها من دولة أجنبية.[4]

السلطة القضائية: السلطة القضائية في تركيا هي مؤسسة مستقلة عن المؤسسات الرسمية الأخرى حيث أن استقلال القضاء هو أحد المبادئ الأساسية للدستور التركي. كذلك فإن السلطة القضائية تلعب دورا غير مباشر في صنع السياسة الخارجية؛ ويتضح هذا الدور في النظام السياسي الذي يأخذ بمبدأ المراجعة القضائية. في هذه الحالة يصبح للمحكمة الدستورية صلاحية الفصل في دستورية القوانين أو إبطالها أو إبطال الاتفاقيات المتعلقة بالسياسة الخارجية، وتتكون السلطة القضائية من محكمة الاستئناف والمحكمة العسكرية الإدارية العليا ومحكمة المنازعات القضائية ومحكمة المحاسبة والمحكمة الدستورية، وتعتبر هذه الأخيرة أحد أهم أجهزة السلطة القضائية.[5]

4-مجلس الأمن القومي: تم تأسيسه بعد انقلاب عام 1960، حيث كان الجيش هو المسيطر على الحكم في البلاد، جاء المجلس لضمان سيطرة قادة القوات المسلحة التركية على الحكم بعد تسليم السلطة لحكومة مدنية وليظل النفوذ الأساسي بيد قادة القوات المسلحة الذين يشكلون مجلس الأمن القومي ويديرون أمور البلاد من خلاله. استمرت غلبة الطابع العسكري على مجلس الأمن القومي

---

[1]- النوري النعيمي، مرجع سابق، ص52.
[2]- المرجع نفسه.
[3]- ياس خضير، مرجع سابق.
[4]- " موقع الجزيرة"، في 2022/06/09،
https://www.aljazeera.net/encyclopedia/organizationsandstructures/
[5]-محمد الياس، مرجع سابق، ص57.

التركي لأكثرمن ثلاثة عقود، وفي عام 2003، قام البرلمان التركي بمجموعة من التعديلات الدستورية تخص صلاحيات ونهج عمل وتشكيلة مجلس الأمن القومي، كان هدفها الحد من دور الجيش من خلال إصلاح مجلس الأمن القومي.[1]

ساهمت التعديلات الدستورية في إصلاح المجلس ليصبح جهازاً استشارياً بغالبية مدنية وتم تقليص صلاحياته، حيث أصبحت مهمته تقتصر على تقديم توصياتٍ لرئيس الجمهورية ورئيس الوزراء ولم تعد له سلطات تنفيذية على أجهزة الدولة كالإعلام والاتصالات، يضم مجلس الأمن القومي في عضويته كلاً من: رئيس الجمهورية، رئيس الوزراء، وزير الدفاع، وزير الخارجية، وزير الداخلية، رئيس الأركان، قائد القوات البرية، قائد القوات البحرية، قائد القوات الجوية، قائد الدرك (الجندرما)، بالتالي اعتبر مجلس الأمن القومي التركي مصدر رسم السياسة العامة للدولة خاصة تلك التي تتعلق بسياسة الأمن القومي التركي رغم التعديلات الدستورية على صلاحيات وتشكيلة المجلس عام 2003.[2]

5-الاستخبارات: تلعب الاستخبارات دور مشابه لدور وزارة الخارجية في رسم السياسة الخارجية، إلا أنه بسبب عدم قانونية وشرعية ممارساتها فهي تختلف عن وزارة الخارجية في سرعة عملها لأنها لا تستخدم من قبل الدول كأداة للسياسة الخارجية ولكن من قبل دول محدودة عادة ما تكون دولا قوية وغنية ونشطة في المجتمع الدولي مثل تركيا حيث تستخدمها هذه الأخيرة في مواقف وأحداث خاصة معينة.[3]

تستهدف الاستخبارات التركية التنبؤ بالتهديدات والمخاطر التي يمكن أن تواجهها الدولة، إضافة إلى جمع المعلومات الإستخبارية التي أمن الدولة التركية وشعبها، وبهذا يتم تقديم هذه المعلومات إلى رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء ومجلس الأمن القومي، لمنع أية عمليات التجسس والحفاظ على أمن الاتصالات الرسمية.[4]

تم إعادة بناء جهاز الاستخبارات التركي عام 2009 وذلك لاختراقه خارجياً وداخلياً لسنوات طويلة، ويسمح القانون التركي للاستخبارات بمراجعة المعلومات سرية للمشتبه بهم، ويتيح له طلب ومراجعة بيانات خاصة ومعلومات مصرفية للمشتبه بهم، على أن لا يتم استغلال هذه البيانات بطريقة سيئة، بالتالي يرى المحللون أن الحكومة التركية أصبحت تتجه نحو تقوية وتدعيم جهاز الإستخباراتي وذلك لعدم ثقتها في جهاز المخابرات التابع للشرطة وفي القضاء التركي، إذ ترى أن هذين الجهازين مخترقين من طرف جماعة فتح الله كولن وقد تستغرق عملية إصلاحها مدة من الزمن.[5]

المطلب الثاني: المؤسسات غير الرسمية

---

[1] - الموسوعة الجزائرية للدراسات السياسية والإستراتيجية، "النظام السياسي في تركيا"، في 2022/06/10، https://www.politics-dz.com/

[2] - المرجع نفسه.

[3] -أحمد بني خالد، مرجع سابق، ص79.

4 - الموسوعة الجزائرية للدراسات السياسية والإستراتيجية، "النظام السياسي في تركيا"، مرجع سابق.

[5] - المرجع نفسه.

يتواجد في النظام السياسي التركي مؤسسات وقوى أخرى تشارك في عملية صنع السياسة الخارجية غير تلك المؤسسات الرسمية التي تم ذكرها سابقا، حيث تلعب بعض من هذه القوى والمؤسسات دورًا مباشرًا في الحدود التي يسمح بها الدستور لها بالمساهمة في عملية صنع السياسة الخارجية مثل الأحزاب السياسية أو أحزاب المعارضة التي قد تكون في مواقع السلطة؛ وهناك قوى أخرى لها تأثير غير مباشر. تتمثل هاته المؤسسات في:

الأحزاب السياسية: تلعب الأحزاب السياسية التركية دورا مهما في عملية صنع السياسة الخارجية التركية؛ يتبين هذا من خلال محاولتها للتوصل إلى خيارات السياسة الخارجية التي تعتبر مصدرًا لها لإثراء التوجه السياسي والاستراتيجي للدولة التركية. من أهم الأحزاب المتواجدة داخل تركيا نجد[1]:

حزب العدالة والتنمية (AKP) : ظهر حزب العدالة والتنمية في ظل مرحلة اشتد فيها التوتر بين الإسلاميين والنظام الذي كانت فيه المؤسسة العسكرية هي السلطة المهيمنة على العملية السياسية، وبعد مرحلة 28 فبراير 1997 وإقصاء الجيش لحكومة نجم الدين أربكان واتهام الإسلاميين بالسعي لتغيير طبيعة النظام والإطاحة بفكر الايديولوجية الأتاتوركية، اتخذت قيادات الحزب أسلوب عمل جديد دون مواجهة النظام وطبيعته، فجاء في شعار الحزب تحت عنوان "العمل من أجل كل تركيا واستقطاب مختلف شرائح المجتمع".[2]

تم تشكيل حزب العدالة والتنمية من قبل النواب المنشقين من حزب الفضيلة الإسلامي الذي تم حله بقرار صدر من محكمة الدستور التركية في 2001. ويعتبر رجب طيب أردوغان أول زعيم للحزب وأحد الشخصيات البارزة في الحركة السياسية الإسلامية في تركيا، ويعتبر هذا الحزب من ضمن الأحزاب السياسية التي دخلت الحياة السياسية التركية[3].

تنطلق الرؤية السياسية لحزب العدالة والتنمية تجاه السياسة الدولية انطلاقاً من عدة مقدمات، أولها أنها ترتبط ارتباطًا وثيقًا بالسياسة الداخلية، بضرورة الإصلاح، توسيع الحريات، تعزيز الديمقراطية وتعزيز النمو الاقتصادي، فوضع تركيا الضعيف داخليا وخارجيا في بداية القرن العشرين وتزايد المطالب الاقتصادية كل هذا تطلب رؤى وتصورات جديدة وبذلك قدم الحزب رؤية جديدة لتركيا باعتبارها دولة إقليمية رئيسية تقرر السياسات وتؤثر على المؤسسات في المنطقة، الأمر الذي يتطلب مشاركتها في دور فاعل وفعال.[4]

حزب الشعب الجمهوري(CHP) : تأسس في ديسمبر 1923 على يد مصطفى كمال اتاتوركMustafa Kemal Ataturk، مؤسس الجمهورية التركية. يمثل شعار الحزب في البلاد الأسهم الستة كمبادئ أساسية: جمهوري، شعبي، ، علمانية، قومية وثورية، وهي مبادئ التي

---

[1] - معتصم محمد خير احمد بني خالد، «السياسة الخارجية التركية تجاه الدول العربية 2002-2014 مصر دراسة حالة)،» (رسالة ماجستير، معهد بيت الحكمة، جامعة آل بيت، 2015)، ص79.

[2] -صدام أحمد سليمان الحجاجحة، «دور حزب العدالة والتنمية في التحولات الإستراتيجية للعلاقات العربية التركية في فترة 2002-2010،» (رسالة ماجستير، كلية الآداب والعلوم، جامعة الشرق الأوسط، 2011)، ص36.

[3] -أحمد سليمان، مرجع سابق، ص38.

[4] -عماد قدورة وآخرون، **حزب العدالة والتنمية التركي: دراسة في الفكر والتجربة** (بيروت، مركز صناعة الفكر للدراسات والأبحاث، 2016)، ص191.

تحدد شكل الدولة التركية. وفي عام 1950 خسر حزب الشعب الجمهوري أمام الحزب الديمقراطي في الانتخابات البرلمانية التركية. ثم بعد ذلك في الانتخابات التي أجريت في سنة 2015 حيث وصل حزب العدالة والتنمية برئاسة رجب طيب أردوغان إلى السلطة بأغلبية من الأصوات أمام منافسه حزب الشعب الجمهوري.[1]

حزب الحركة القومية(MHP) : يعرف أيضا هذا الحزب باسم "الذئاب الرمادية"، وقد أسسه الضابط العسكري التركي ألب أرسلان توركشAlparslan Turkes في 1969 الذي قاد حملة الانقلاب في البلاد في 1960. يعارض الحزب بعض الإصلاحات الدستورية مثل منح الحقوق الثقافية للأكراد في الإعلام والتعليم، وفي انتخابات 2007 حصل هذا الحزب على المرتبة الثالثة بعد حزب العدالة والتنمية (AKP) وحزب الشعب الجمهوري (CHP) حيث استمر هذا الحزب في المرتبة الثالثة بين الأحزاب التركية الفائزة.[2]

تواجدت العديد من الأحزاب السياسية في تركيا منذ أن تم اقرار التعددية الحزبية في عام 1945، وهو ما أدى إلى تأسيس أحزاب رئيسية وصغيرة، لكن هذه الأحزاب كانت محدودة الانتشار سعت الى استقطاب غالبا الشخصيات الدينية، كذلك فقد تناولت الأحزاب التركية معالجة العديد من القضايا كالبطالة الاصلاحات الاقتصادية، الانضمام للاتحاد الأوروبي، المشكلة القبرصية والعلاقة مع دول الجوار، لكن كانت قد فشلت أحزاب اليسار التركي في حل هذه الأخيرة نتيجة انعدام الرؤية المشتركة لها في بعض القضايا كالعضوية في الاتحاد الأوروبي بالإضافة إلى مواجهتها لحزب العدالة والتنمية.[3]

من جهة أخرى كان للأحزاب السياسية السابقة تأثيرا مباشرا في بعض قضايا السياسة الخارجية التركية، فقد تبين هذا من خلال اتخاذها للعديد من المواقف نجد في بدايتها موقف حزب الشعب الجمهوري من التدخل التركي في ليبيا الذي اعتبر أن هذه السياسة تفتقد الخبرة وأن موقف السياسة التركية من القضية الليبية والسورية يؤدي بها الى أضرار كبيرة وأن ليس هناك مكان للجيش التركي في ليبيا، إذ أنه يجب تشكيل سياسة خارجية تقوم على مصالح وطنية وليس على امتدادات سياسية، إضافة إلى هذا نجد فكرة رفض الحزب الشعب الجمهوري للتدخل التركي في ليبيا على عكس حزب الحركة القومية وحزب العدالة التنمية الذين يؤيدون فكرة إرسال قوات تركيا إلى ليبيا حيث ترى أن هذا يمثل انتصارا كبيرا لتركيا و أن توفير الأمن في ليبيا وسوريا والعراق يعني أن تركيا ستكون آمنة أيضا.[4]

---

[1] -شكري ديهية، سلوم ويزة، «السياسة التركية بين المثالية و الواقعية في ظل حزب العدالة والتنمية2002/2015»، (رسالة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2014)، ص29.

[2] -المرجع نفسه.

[3] -رنيم صائب سلامة، «أثر الأحزاب السياسية في السياسة الخارجية: الأحزاب التركية نموذجا»، **مجلة العلوم السياسية والقانون**، المجلد5، عدد 30(ديسمبر 2021)، ص142.

[4] - المرجع نفسه، ص146.

بالرجوع إلى مواقف الأحزاب التركية تجاه بعض القضايا الخارجية نجد أنه رغم وجود بعض نقاط الإختلاف في بعض القضايا إلا أنه يوجد العديد من التوافقات والتفاهمات حول العديد منها، هذا ما يجعلها تساهم بشكل أو بآخر في السياسة الخارجية.[1]

رئاسة وكالة التعاون والتنسيق التركية (تيكا- TIKA): سعت تركيا في التسعينات من أجل اعتراف المجتمع الدولي بالجمهوريات التركية المستقلة حديثاً، فقد بذلت العديد من الجهود في المجالات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية من أجل شعوب آسيا الوسطى. ففي البداية قدمت تركيا مساعدات عينية، ثم مشروعات طويلة الأجل ثم انتقلت إلى جهود تعاونية تنموية فجاءت الحاجة إلى إنشاء منظمة تقوم بتنسيق وتطبيق أولويات السياسة الخارجية والأنشطة التي ستتم في المنطقة. وبهذا تم تأسيس وكالة التعاون والتنسيق التركية (تيكا) في عام 1992 حيث أصبحت هاته الأخيرة أداة من أدوات تطبيق السياسة الخارجية التركية في العديد من الدول والمناطق وعلى رأسها الدول التي تشترك مع تركيا في القيم والثقافة.[2]

مؤسسة الإغاثة الإنسانية التركية (IHH) : هي جمعية خيرية تأسست في عام 1992 تضم 120 دولة جاءت كاستجابة للأحداث في فترة الحرب في البوسنة والهرسك، تسعى إلى تحقيق المساعدات الإنسانية والاجتماعية لكل المحتاجين والمظلومين في مختلف مناطق العالم. يقع مركزها الحالي في اسطنبول . تهتم المؤسسة بمشاريع الاغاثة الإنسانية وحقوق الانسان والحريات وكذا توفير المساعدة للضحايا والمنكوبين، وكذلك اللاجئين الذين أجبروا على ترك منازلهم بالإضافة إلى المساعدات الصحية والتعليمية، من أولوياتها أيضا الوصول إلى مناطق الأزمات في أسرع وقت ممكن لتقليل الخسائر البشرية قدر المستطاع وتعزيز علاقات التعاون بين الدولة ومنظمات العالم لتعزيز الوعي الجماعي في مجال المساعدات الإنسانية[3].

الرأي العام: يحاول صناع القرار السيطرة على الرأي العام ومحاولة توجيهه لأهميته في الحياة السياسية، لذلك تسعى الحكومات التركية جاهدة لكسب التأييد الداخلي لسياستها الخارجية عبر كسب الرأي العام التركي. وقد أيدت غالبية الشعب انضمام تركيا الى التكتلات الغربية بعد الحرب العالمية الثانية.[4]

يوصف الرأي العام التركي بأنه قومي تجاه موقفه من السياسة الخارجية التركية. كذلك فقد عبر عن عدم ثقته بالأحزاب التقليدية التي مارست العمل السياسي منذ تطبيق التعددية الحزبية فضلا عن الفشل في حلها للمشكلات الاجتماعية وجاء هذا التعبير في النتائج التي تمخضت عنها انتخابات عام 2003 التي اعتبرت خسارة للأحزاب العلمانية، بينما حصل حزب العدالة والتنمية الإسلامي على أكبر عدد من الأصوات ما جعله مؤهلا لتشكيل الحكومة بمفرده.[5]

---

[1] - المرجع نفسه، ص148.

[2] - "الموقع الرسمي لرئاسة الوكالة التركية للتعاون والتنسيق،" في 2022/04/17، https://www.tika.gov.tr/ar/page/%D8%AD%D9%88%D9%84%20%D8%AA%D9%8A%D9%83%D8%A7-16377

[3] - "الموقع الرسمي لهيئة الإغاثة الإنسانية،" في https://ihh.org.tr/ar/history.2022/04/17

[4] - فراس الياس، مرجع سابق، ص81.

[5] - المرجع نفسه.

لقد صوت معظم الناخبين الأتراك لوجوه جديدة لتشكيل حكومة ما جعل الرأي العام يمنحها فرصة للتجربة، وأظهرت نتائج الانتخابات أن الثقافة السياسية للشعب التركي تسمح بتأسيس نمط الحكم الذي يظهر علاقة الشعب بالقيادة السياسية لتوسيع الثقافة العامة التركية ذات الطابع الشرقي. ومن خلال ما سبق عزم الشعب على إيجاد شخصية كاريزمية على رأس السلطة ووجد في رجب طيب أردوغان ما كان يتطلع إليه.[1]

وسائل الإعلام: تعتبر وسائل الإعلام مصدر رئيسي للتعبير عن الرأي العام وموقفه تجاه المشكلات الداخلية والخارجية التي تهمه ويتجسد هذا من خلال الصحف المستقلة بشكل خاص، فهي وسيلة تلعب دور كبير للتأثير في الرأي العام وبلورته فيما يتعلق بمسائل معينة خاصة تلك التي ترتبط بالأحزاب السياسية أو جماعات المصالح، من أهم الصحف الواسعة التوزيع في تركيا صحيفة جمهوريات "Cumhuriyet" والتي تعد من أهم الصحف وأقدمها تأسست عام 1924 فهي تهتم بالأحداث الداخلية والخارجية، وحقوق الإنسان والبيئة، من جهة أخرى توجد صحيفة حريات"Hurriyet" التي تأسست عام 1948 يغلب عليها الطابع القومي وتهتم خاصة بالقضايا الاقتصادية ،اضافة إلى أن هناك صحيفة مليات"Milleyett" تأسست عام 1950 وهي من الصحف الأكثر تأثيرا على النطاق الواسع من قبل المثقفين الذين ينتمون إلى الطبقة الوسطى، لها مصداقية عالية فيما يخص أخبار السياسة الداخلية.[2]

المجتمع المدني: تحتل تركيا في السنوات الأخيرة المرتبة الأولى عالميًّا في تقديم المساعدات الإنسانية، حيث ساهم هذا في تقدمها في مجالات أخرى، ولكن تقدُّمها في المجال الإنساني برز بشكل كبير في الآونة الأخيرة، حيث تخصص تركيا أغلب المساعدات الإنسانية لخدمة اللّاجئين المقيمين في الأراضي التركية نتيجة الأزمات في بلادهم، فمعظم الأشخاص العرب يلجئون إلى تركيا ليجدوا فيها النهج الإنساني والأمن، غير هذا إن تركيا توسع نطاق مساعداتها الإنسانية في كل أنحاء العالم، أبرز مثال على هذا عندما كانت الصومال تعاني من انهيار مؤسساتها سارعت تركيا إلى الصومال وقدمت المساعدة إليها واستجمعت الصومال قواها، إن أغلب المساعدات التركية الخارجية تتحقق بالأنشطة التطوعية من شعبها، ففي تركيا هناك علاقة انسجام وتناغم بين الدولة والمجتمع.[3]

مراكز البحوث: تعد مراكز البحوث أهم بديل تعتمده تركيا في التطور في المجالات العديدة، حيث تسعى من خلال تبنيها لبرامج عديدة على توسيع البحث العلمي، ما أدى بها في عام 2014 إلى سن قانون دعم مراكز البحوث الإستراتيجية هدفه تعزيز مستوى الأنشطة البحثية. من أهم المراكز البحثية في تركيا نجد: مؤسسة الدراسات الإقتصادية والإجتماعية التركي (TESEV)، جمعية الفكر الليبرالي(ALT) ، منظمة البحوث الإستراتيجية الدولية، ومراكز بحثية أخرى ساهمت في تطوير مجال البحث العلمي في تركيا كمجلة رؤية التركية مجلة تختص في نشر البحوث والدراسات حول

---

[1] - المرجع نفسه، ص82.
[2] - المرجع نفسه، ص84.
[3] - ياسين أقطاي،« المجتمع المدني في تركيا مكمل للدولة وليس منافس لها» ، في 2020/04/21، https://www.aljazeera.net/opinions/

القضايا المحلية والإقليمية والدولية في مجالات الإقتصاد والسياسة والمجتمع، إضافة إلى مركز أورسام التركي الذي يختص بقضايا الشرق الأوسط وأزماته.[1]

تهدف تركيا من خلال هاته المراكز البحثية إلى خلق مشاريع عملاقة ومحلية في مجالات مختلفة ووفق تقنيات متطورة، من ناحية أخرى تدعيم وتشجيع المبادرات الإبداع في كل الجوانب سواء الجامعية أو غيره، يتبين أن تركيا اليوم تقوم بتشجيع مراكز الأبحاث الأجنبية ومنها العربية في تركيا، بحيث تعمل على جلب أكبر عدد من الباحثين والعاملين العرب في المجال الاكاديمي، بالتالي من خلال كل هذا تركيا تعي أن هذه المراكز البحثية والتطويرية هي منابع الأفكار والمبادرات والرؤى والسياسات التي تقود بها أن تنافس تركيا في مجالات صناعية واقتصادية وأكاديمية وتطويرية بحيث تحقق أهداف التنمية المحلية والدولية و النهضة في تركيا.[2]

رجال الأعمال: مجموعة من الأشخاص التي لها تأثير ملحوظ وكبير في عملية صنع القرار وتحتل موقعا متميزا في المجتمع التركي مقارنة بـ جماعات وقوى اجتماعية اخرى، تشمل هذه الجماعة أصحاب المشاريع المالية والصناعية والتجارية والمقاولين والشركات الكبرى المرتبطة بالشركات الأجنبية.[3]

العديد من قادة الأحزاب في تركيا تجمعها علاقة خاصة برجال الأعمال الذين يقومون بتقديم الدعم المادي لتمويل الحملات الانتخابية لهذه الأحزاب بشكل يفوق الدعم المالي الذي تقدمه الدولة وقد كانت قد شهدت تركيا منذ عام 1983 تدخل بعض رجال الأعمال، كان هذا من خلال العلاقات التي تربطهم بالمسؤولين الحكوميين في ما يخص اتخاذ قرارات اقتصادية، تخدم مصالح هذه الجماعة مثل القرارات المتعلقة بالاستيراد والمشروعات المشتركة مع شركات أجنبية،حاليا يؤثر رجال الأعمال الأتراك في علاقات تركيا مع بعض الدول العربية من خلال دعم هذه العلاقات على الصعيد التجاري والاقتصادي لخلق فرص اقتصادية للشراكة في مجال المقاولاتية مثلا التصدير والمشروعات المشتركة.[4]

[1] - موقع ستادي فانس،« أهم مراكز البحث في تركيا، » في 2022/06/11، https://studyfans.com/details/
[2] - المرجع نفسه.
[3] - المرجع نفسه، ص74.
[4] - المرجع نفسه، ص75.

المبحث الثاني: مبادئ حزب العدالة والتنمية في رسم السياسة الخارجية التركية

منذ قدوم حزب العدالة والتنمية أصبحت السياسة الخارجية التركية مرتبطة بالعديد من الخطط والمسلمات السياسية والاقتصادية والفكرية، كذلك فقد أصبحت تعنى بالأحداث والتطورات التي تجري في العالم من حيث التكتلات الاقتصادية، التجارة الدولية...إلخ. بهذا ترتب على صناع القرار التركي صياغة مبادئ جديدة لمواجهة التحديات الكبرى التي أصبحت تعرفها السياسة الخارجية التركية، وبالتالي تبنت السياسة الخارجية التركية في فترة حزب العدالة والتنمية مجموعة من المبادئ تعبر عن اعادة قراءة للواقع بصورة موضوعية والتنمية أعدت من قبل مهندس السياسة الخارجية التركية "أحمد داوود أوغلو".[1]

المطلب الأول: اعادة ضبط وعقلنة السياسة الخارجية

تعتبر سياسة إعادة ضبط السياسة وعقلنة السياسة الخارجية من أهم مبادئ السياسية للسياسة الخارجية التركية في فترة حزب العدالة والتنمية، حيث عند عملية تطبيع السياسة الداخلية، كان هناك توجه تصالحي بين الدولة والشعب. وفي المقابل اتخذت حكومات حزب العدالة والتنمية نفس الأمر في السياسة الخارجية، وفي هذا أكد أحمد داوود أوغلو الذي عمل لفترة طويلة في الشؤون الخارجية على عاملان مهمّان وهما الجغرافيا والتاريخ. وقد تماشت سياسة حزب العدالة والتنمية على هاتين المسألتين وتبين هذا من خلال الإهتمام بالمناطق التي تجمعها روابط جغرافية وتاريخية.[2]

قام أردوغان أيضا بقيادة تركيا في رحلتها نحو التطبيع مع الهوية التاريخية، كما تمّ تعزيز العلاقات مع الفاعلين الذين تربطهم علاقات تاريخية مشتركة مع تركيا دون الدخول في رهانات التاريخ. وبهذا تم العمل والتركيز على تنمية العلاقات مع جميع الشركاء التاريخيين القدم من جديد من دون تمييز، وعلى الرغم من أن البعض يسمي ذلك (تحوّلًا محوريًّا) إلا أن ذلك لم يكن معبرا عن تغير اهتمامات تركيا نحو الغرب، بل هو إظهار للإهتمام اللازم بالدول التي أهملتها تركيا.[3]

كانت سياسة تصفير المشكلات لحكومة حزب العدالة والتنمية هي نتيجة لهذا التطبيع، وإعادة تعريف لمقولة أتاتورك: "سلام في الداخل، سلام في العالم"، فقد أصبحت الدولة ترى نفسها أنها محاطة بالأعداء من جميع النواحي، وبالتالي عزمت تركيا على إعادة إحياء عمليات الحوار والتعاون مع الدول المجاورة. إتخذ التعاون الواسع النطاق طابع مؤسسي مع جميع الدول المجاورة والبعيدة، خاصة مع سوريا والعراق وإيران، وتم هذا من خلال اجتماعات تعاون إستراتيجي رفيع المستوى، التي شملت دولا في الشرق الأوسط، والبلقان، وشرق المتوسط، والقوقاز، والبحر الأسود، وآسيا الوسطى.[4]

---

[1] - علي حسين باكير،«محددات السياسة الخارجية التركية الجديدة»، في2022/05/01
https://www.araa.sa/index.php?view=article&id=793:2014-06-26-08-00-58&Itemid=172&option=com_content.

[2] - محي الدين أتامان،« إعادة هيكلة السياسة الخارجية التركية خلال حكم حزب العدالة والتنمية،» **رؤية تركية**، عدد1 (جويلية2018)، ص19.

[3] - المرجع نفسه، ص19.

[4] - المرجع نفسه.

تم تعزيز العلاقات مع العراق وسوريا في كافة النواحي تقريبًا لكن نتيجة الثورات العربية والظروف الإقليمية التي جرت فيما بعد تدهورت علاقات تركيا مع كلا البلدينِ، ما أدى إضعاف سلطة الدولة في سوريا والعراق ما أثر بشكل مباشر في الأمن القومي التركي، بهذا وجدت تركيا نفسها مضطرة إلى اتخاذ سياسات تعتمد أكثر على الجانب الأمني. من جهة أخرى أقامت تركيا علاقات مع دول البلقان من دون أي تمييز وكذا التعاون مع اليونان وأرمينيا، حيث اعتبرت هاتين الأخيرتين من الدول المصنفة ضد تركيا تاريخيا، واتُّخِذت خطوات ملموسة في العلاقات الثنائية مع الدولتين، وتم التأكيد على تبني ثقافة التعايش السلمي في العهد العثماني وإحيائها، كذلك تم التوسط في توقيع اتفاق سلام بين صربيا والبوسنة والهرسك لضمان استمرار وجود كوسوفو والبوسنة والهرسك في حالة سلم وأمن في المنطقة.[1]

لقد عمل حزب العدالة والتنمية على تعزيز العلاقات مع كل الأطراف الدولية الفاعلة من دون التصرف بشكل يعتمد على الأيديولوجية أو العاطفة. مع بداية قيادة أردوغان أصبحت تركيا تتحرك وفق مقتضيات المصالح الوطنية، وكان من أهم أساسيات سياستها الخارجية النظر في المصالح الوطنية الاقتصادية والسياسية والعسكرية والثقافية لجميع القضايا من غير تمييز. كذلك اتُّبِعت تركيا سياسة خارجية عقلانية متعددة الأطراف تبنى على الشراكة والتناظر.[2]

تمثلت أهم النقاط التي ركزت عليها السياسة الخارجية التركية أولا في التخلي عن عملية بناء السياسة الخارجية الموجّهة وفق توجّه أمني ما يعني التخلي عن فهم السياسة الخارجية التي ارتبطت بحلف شمال الأطلسي والولايات المتحدة، والتخلي عن تأثير المؤسسات العسكرية في السياسة الخارجية، و ذلك نتيجة تراجع دور الجيش التركي في السياسة الخارجية، وبالتالي غيرت تركيا نظرتها في المسائل العسكرية والأمنية بل وتوسعت لتنتقل إلى المسائل الدبلوماسية والاقتصادية والثقافية والدينية والعرقية أيضًا. بدأت تركيا في عهد حزب العدالة والتنمية الإستثمار في القضايا الاقتصادية ليس فقط مع الاتحاد الأوروبي، بل شملت أيضا الولايات المتحدة، بعد أن كانت العلاقات تقتصر على الأبعاد العسكرية فقط.[3]

وهكذا مع قدوم حزب العدالة والتنمية اعتمدت تركيا توجه السياسة الخارجية متعددة الأبعاد فقد تخلت تركيا عن النظر إلى القضايا والجهات الفاعلة بصفتها بدائل لبعضها بعضًا؛ بل وسعت نظرتها في السياسة الخارجية نحو العمل على إقامة علاقات التكامل والاعتماد المتبادل.

المطلب الثاني: العمق الإستراتيجي وسياسة تصفير المشكلات

أكد أحمد داوود أوغلو وزير الخارجية التركي الأسبق ومهندس السياسة الخارجية منذ تولي حزب العدالة والتنمية السلطة في تركيا، أنه من الضروري أن تستفيد تركيا من تراثها التاريخي والجغرافي في سياستها الخارجية. وفي هذا وضع أحمد داوود أوغلو مجموعة من العناصر تمثلت في: التوازن السليم بين الحرية والأمن، سياسة تصفير المشكلات مع دول الجوار، التأثير في الأقاليم الداخلية والخارجية، مبدأ سياسة خارجية متعددة الأبعاد، الدبلوماسية المتناغمة، إتباع أسلوب

[1] - المرجع نفسه، ص20.
[2] - المرجع نفسه، ص ص 20-21.
[3] - المرجع نفسه، ص21.

دبلوماسي جديد. كذلك شدد أوغلو على أن تتجاوز تركيا الجسر بين الشرق والغرب لتصبح بذلك لاعبا رئيسيا وشخصية محورية في المحافل الدولية وبهذا يؤكد على ضرورة توظيف العوامل الإجتماعية للدول الإقليمية التي تهدف إلى تحقيق مصالحها.[1]

بالإضافة إلى هذا يؤكد على الحاجة إلى تحقيق توازن في المثلث الإستراتيجي الحساس الذي يشمل (تركيا وإيران ومصر) وتوازناتها الخارجية التي تشكل شبكة العلاقات الثلاثية مع العراق سوريا والسعودية، فضلا عن مثلث أصغر لم يلق الاهتمام الكافي وهو الأردن فلسطين ولبنان ومؤخرا شمال العراق وهو المثلث الذي له علاقة مباشرة مع إسرائيل والذي يحدد علاقاتها داخل المثلثات الخارجية[2].

يعتبر عام 2003 نقطة تحول مهمة في تاريخ تركيا الحديثة وذلك نظرا لدخول البلاد في أزمة سياسية واقتصادية واجتماعية ووصولها حد الإفلاس، وتراكم الديون الخارجية لدى صندوق النقد الدولي. فضلا عن ذلك فشلت الأحزاب السياسية التركية في إيجاد مخرج من أزمة الوضع في تركيا وبدأت مظاهر الأزمة في الجمهورية التركية تتزايد مع تعطل المسار الديمقراطي في تركيا مع بانقلاب 28 فبراير 1997، حيث أجبر فيه رئيس الحكومة الائتلافية آنذاك، الزعيم الإسلامي نجم الدين أربكان على تقديم استقالة حكومته خوفًا من حدوث انقلاب عسكري وحتى لا تتكرر مآسي الانقلابات الماضية 1960، 1970، 1980.[3]

أما على الصعيد الخارجي، أصبحت تركيا رهينة صندوق النقد الدولي والقوى الغربية، التي كانت تستغل تركيا في استراتيجيتها الاستعمارية للتدخل في الشرق الأوسط. باتت الجمهورية الكمالية تعرف الاحتضار على المستوى السياسي، الإقتصادي والحضاري حيث عجز العثمانيون عن إنقاذ هذه الجمهورية التي عرفت منذ ولادتها ضعف وفقدان لمقومات العمق الإستراتيجي. في الوقت الذي كانت تعرف فيه تركيا هاته الأزمة جرت الانتخابات البرلمانية سنة 2002، وكانت النتائج غير متوقعة لكل القوى الداخلية والخارجية، فقد فاز حزب العدالة والتنمية المحافظ الذي تم تأسيسه من قبل رجب طيب أردوغان مع عبد الله غول[4].

أما فيما يخص مبدأ تصفير المشكلات مع دول الجوار فقد عزمت تركيا على إقامة وتفعيل علاقات تعاونية من خلال عقد اتفاقيات شراكة ومعاهدات ثنائية وذلك للقضاء على المشاكل العالقة مع دول الجوار وابرز مثال على ذلك علاقاتها مع سوريا بحيث تحولت الى علاقات تعاونية بعد أن كادت ان تقع حرب بين الدولتين في عام 1998 بالإضافة إلى علاقات تركيا مع جورجيا وبلغاريا وكان الهدف من كل هذا جعل تركيا البلد الصديق وسط إقليمها لا البلد المحاط بالأعداء.[5]

---

[1]- حمدان محمد الطيب، «السياسة الخارجية التركية في ظل حزب العدالة والتنمية2002/2017: دراسة للدور التركي في الأزمة السورية،» (أطروحة دكتوراه، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر، 2018)، ص12.

[2]- المرجع نفسه، ص12.

[3]- الزبير خلف الله، «تركيا من العمق الإستراتيجي إلى العمق الحضاري»، في 2022/04/24، https://www.turkpress.co/node/5992.

[4]- المرجع نفسه.

[5]- عمارة دليلة، «محددات السياسة الخارجية التركية وأهميتها في تقرير الدور التركي إقليميا ودوليا،» **مجلة البحوث السياسية والإدارية**، عدد13 (2019)، ص46.

كخلاصة استطاع الزعيم أردوغان من خلال فوز حزب العدالة والتنمية بتشكيل حكومة بمفرده، مما سهل له ممارسة السلطة في البلاد بما يتوافق مع رؤية الحزب، وبهذا فقد دخلت تركيا مرحلة كان سببها نجاح حزب العدالة والتنمية في إنقاذ تركيا من أزمة مضطربة وإعادتها بقوة إلى الساحة الدولية.

المطلب الثالث: المبادرة والمسؤولية في السياسة الخارجية

عرفت السياسة الخارجية في الفترة الكمالية نوعا من الدفاعية والسلبية في تعاملها مع القضايا وبعد تولي تورغوت أوزال السلطة بدأت تركيا تعتمد المبادرة لأول مرة، ثم ازدادت المبادرة مع مجيء أردوغان في السياسة الخارجية تجاه الإقليم وتجاه قضايا السياسة العالمية. فبعد تبني تركيا لسياسة الدبلوماسية الإيقاعية بقيادة أردوغان أصبحت تلعب تركيا دورا محوريا في استضافة القمم والاجتماعات الدولية المهمّة، شملت أغلبها: قمة منظمة حلف شمال الأطلسي، وقمة منظمة التعاون الإسلامي، وقمة تركيا وبلدان إفريقيا، وأول قمة للإنسانية عالميًّا، وقمة مجموعة العشرين.[1]

مارست تركيا دور الوسيط بقيادة أردوغان في العديد من الأزمات حيث كون لها هذا منصّة دولية لأخذ زمام المبادرة في بعض الأزمات، فمثلا اتبعت تركيا تجاه الطوائف السنية والشيعية في العراق سياسة متوازنة، من خلال دور الوسيط حاولت منع انهيار الهيكل السياسي للبلاد. وقد حاولت مع البرازيل حلّ النزاع بين الدول الغربية وإيران، كذلك فقد ساهمت سياسة المبادرة وتحمل المسؤولية في السياسة الخارجية لتركيا نزول فواعل جديدة في السياسة الخارجية التركية. وقد عملت هذه الأخيرة على تعزيز مكانة تركيا على المستوى العالمي والإقليمي، وفي ذلك أثبتت وكالة التعاون والتنسيق التركية (تيكا) أنها ناجحة جدًّا في مجال السياسة الخارجية في المناطق القريبة والبعيدة من خلال تقديمها الدعم للمساعدات الإنسانية والتنمية[2].

إضافة إلى هذا أصبحت تركيا عبر مؤسساتها القديمة مثل الهلال الأحمر التركي ومؤسسة الشؤون الدينية، والمؤسسات التركية الحديثة مثل تنسيقية الأتراك في الخارج والمجتمعات ذات الصلة (YTB)، ورئاسة إدارة الطوارئ والكوارث (AFAD) ومعهد يونس أمره، إضافة إلى عدد من المنظمات العابرة للحدود الرسمية وشبه الرسمية تؤثر في الساحة الدولية. وبهذا شكلت جهود جميع الجهات الرسمية والمنظمات غير الحكومية التركية من خلال الدعم الإنساني في كل مناطق الأزمات في العالم عاملا أساسيا في بروز تركيا وتطوير سياستها الخارجية، فمن خلال هذا اعتبرت المبادرة في موضوع الدعم الإنساني واحدة من أهم السمات للسياسة الخارجية التركية حديثا.[3]

عرفت تركيا من خلال الجهود الإنسانية التي قامت بها في عهد حزب العدالة والتنمية تقديرا كبيرا من الأطراف الفاعلة؛ حيث أنها أعطت الأولوية لما يسمى بـالدبلوماسية الإنسانية، بخاصة في موضوع اللاجئين، حيث تُعدّ تركيا البلد الأكثر استضافة للاجئين. أما عالميًّا فهي الدولة الأكثر تقديما للمساعدات إنسانية وأبرز مثال على هذا ما قامت به تركيا إزاء قرابة 3.5 مليون لاجئ سوري تعّرضوا للتهجير خلال الحرب في سوريا، واضطروا إلى الفرار إلى تركيا. أما المثال الثاني فهو

[1]- محي الدين أتامان، مرجع سابق، ص21.
[2]- المرجع نفسه، ص ص21-22.
[3]- المرجع نفسه، ص22.

حملة دعم الصومال ومساعدتها بعد تعرضها للإنهيار، إضافة لذلك تركيا اعتمدت سياسة واضحة وقوية مقابل السياسة التوسعية والعدوانية الإسرائيلية تجاه الفلسطينيين، وسياسة الإبادة الجماعية نحو مسلمي الروهينغا في بورما، وتم ارسال المساعدات الإنسانية اللازمة.[1]

المطلب الرابع: تطوير السياسة الخارجية وتطوير المعارضة العالمية

تمكنت تركيا في الآونة الأخيرة من تحقيق حضور قوي في القضايا الاقليمية والذي اعتبر ترجمة لأفكار تيار العثمانية الجديدة التي تستند إلى أفكار داوود اوغلو. كذلك فقد عرفت السياسة الخارجية التركية تحول شكل قراءة تعتمد اقامة توازن دقيق بين مختلف المصالح والتيارات والاتجاهات الأمريكية والأوروبية والإسرائيلية والعربية والإسلامية، وذلك من خلال اقامة علاقات جديدة مع الجوار والذي يجعل منها دولة محورية على مسافة واحدة من الجميع. [2]

استطاع الثلاثي أردوغان، أوغلو وغول من خلال الإستراتيجية التي تم تبنيها للسياسة الخارجية التركية والتي تنطلق من مركزية تركيا وتستند لعمقها الاستراتيجي من تنسيق علاقات مع كل الاطراف الإقليمية حيث جعل منها هذا وسيطا مقبولا لحل تلك الخلافات عند الجميع وهذا ما أكد عليه مهندس السياسة الخارجية التركية أحمد داوود أوغلو.[3]

لم تقتصر عملية المبادرة التي قامت بها تركيا في عهد أردوغان في تحركات السياسة الخارجية على المحيط الإقليمي فقط، بل وشملت حتى المناطق النائية في العالم حيث تبين هذا في الانفتاح على إفريقيا وأمريكا اللاتينية ودول آسيا البعيدة، فقد قدمت تركيا بزعامة أردوغان في كل المراحل السياسية والاقتصادية والاجتماعية، الجادة تفوقها في مجال القوة الناعمة، وبهذا حصلت مؤسسات تركيا مثل تيكا، وآفاد، والهلال الأحمر، فضلًا عن المنظمات غير الحكومية التركية تقدير الجمهور العالمي من خلال جهود الدعم الإنساني في الأزمات الموجودة في العالم[4].

وفي هذا عمدت تركيا تغيير قواعد اللعبة من خلال البقاء في اللعبة، فقد أدى الرئيس أردوغان خطابًا سياسيًّا انتقد فيه النظام الدولي المتمركز غربيًّا، والذي كان يقوم على الهيمنة الأمريكية. وتحول الخطاب السياسي الذي قام به الزعيم أردوغان إلى نقد عالمي للأمم المتحدة، وهذا ما يؤكّد ضرورة تغيير هيكل الأمم المتحدة، التي أصبحت تعجز عن حل الأزمات الإقليمية اليوم، لذلك فإن عجزها عن حلّ الأزمات أصبح سبب في اعتراض تركيا[5].

وبالتالي أصبحت حقيقة أن مجلس الأمن الدولي لا يستطيع اتخاذ قرار من دون موافقة الأعضاء الخمسة الدائمين تعرقل عمل النظام العالمي، ففي الوقت الذي لا تتواجد فيه معارضة سياسية ضد الهيمنة الأمريكية من بقية القوى الدولية تقريبًا كانت المقاربات التي طرحها الرئيس أردوغان عبارة عن بدائل لحل مشكلات النظام الدولي، مثل المنظور الحضاري ورؤية السلام العالمي، فضلا عن هذا

---

[1] - المرجع نفسه.

[2] -بوزيدي يحي، «السياسة الخارجية التركية تجاه الدول المغاربية بعد 2002»، (رسالة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة وهران، 2012)، ص61.

[3] - المرجع نفسه، ص62.

[4] - محي الدين أتامان، مرجع سابق، ص23.

[5] - المرجع نفسه، ص ص 23-24.

انتقاد تركيا لبنية النظام الدولي أصبح غير مرغوب فيه من أطراف أخرى التي بدورها تحاول اليوم فرض عقوبات على تركيا حتى لا تكون نموذج يؤخذ بعين الاعتبار من بقية الدول.[1]

المبحث الثالث: محددات السياسة الخارجية التركية في فترة حزب العدالة والتنمية

إن تصاعد الدور التركي واختلاف مسار عمل القيادة السياسية الجديد منذ استلام حزب العدالة والتنمية غيّر من استراتيجيات السياسة الخارجية التركية، وعادت وسائل تحقيقها وأدوات تنفيذها أمور معلنة تم تأطيرها أكاديميا ومن ثم الترويج لها ووضعها محل التنفيذ. كذلك فقد أصبحت الأوضاع في المجتمع الدولي تفرض ضغوطا على تركيا لتجسيد دور إقليمي وهو ما أدى بالتوترات بين تحالفاتها الإستراتيجية وبين مسؤولياتها الإقليمية، وفي هذا سيتم ذكر أهم محددات السياسة الخارجية التركية في فترة حزب العدالة.

المطلب الأول: القيادة السياسية الجديدة

تختلف السياسة الخارجية لحزب العدالة والتنمية عن سابقتها التي اتبعها اتاتورك وأتباعه في ثلاث سمات: الأولى منفصلة تماما عن أنماط فكرة أن تركيا في حاله دفاع دائمة، كما أنها تحتوي نشاطا فعالا لحل الخلافات في تركيا مع الجوار وزيادة التعاون فيما بينهم. والسمة الثانية هي أنه على عكس محاولة تركيا الابتعاد قدر المستطاع عن الماضي العثماني هناك في الوقت الحالي اكتشاف من جديد لجزء من مزايا هذه الفترة، أما السمة الثالثة وهي أن تركيا أصبحت تحاول اقامة شراكة استراتيجية مع لاعبيين آخرين غير الكتلة الغربية.[2]

بعدما تمكن حزب العدالة والتنمية الذي شكل الحكومة بمفرده كان حزب الشعب الجمهوري، الذي لم يكن ممثلًا في البرلمان آنذاك، هو حزب المعارضة الرئيس. بدأت حكومات حزب العدالة والتنمية بقيادة رجب طيب أردوغان في تأسيس قيادة سياسية جديدة على أساس حملة أوزال في الثمانينيات. تم وصف التغيير الذي عرفته فترة حزب العدالة والتنمية بالثورة الصامتة فقد قام حزب العدالة والتنمية بالقيام بخطوات مهمّة لتهيئة بيئة تسمح لأفراد المجتمع الذين تُرِكوا محرومين طوال تاريخ الجمهورية بالتعبير عن أنفسهم بسهولة، والعيش بحرية، وبهذا تطورت علاقات المنطقة نتيجة التطورات الملحوظة في كل قضية تقريبًا، بعدما ما كان هناك العديد من المشاكل في العلاقات بين الدولة والمجتمع[3].

أسهمت قيادة حزب العدالة والتنمية في تركيا في إعادة توجيه السياسة الخارجية وقامت بتقليص الوصاية العسكرية على السياسة، حاولت هذه الأخيرة اضفاء الطابع الديمقراطي على دولة تركيا وذلك من خلال فتح مؤسسات المجتمع غير المسلمة في المجتمعات المحلية، وتوسيع مجالات الحرية، وكذا

---

[1] - المرجع نفسه، ص24.

[2] - نسرين أرجيلوس، «الأسس النظرية لتحولات السياسة الخارجية التركية في الشرق الأوسط في ظل حكومة حزب العدالة والتنمية،» **المجلة الجزائرية للعلوم السياسية والعلاقات الدولية**، عدد9 (ديسمبر2017)، 228.

[3] - محي الدين أتامان، « إعادة هيكلة السياسة الخارجية التركية خلال حكم حزب العدالة والتنمية»، في2022/04/27 https://rouyaturkiyyah.com/article/13

اتخاذ خطوات للتسهيل على غير المسلمين لأداء عبادتهم، و بهذا أصبح الجيش يؤدي مهمته الوحيدة المتمثلة في حماية الدولة من كل تهديد خارجي.[1]

المطلب الثاني: هوية الدولة

قام حزب العدالة والتنمية منذ تأسيسه بتحديد هويته السياسية التي أثارت العديد من التساؤلات حول ما إذا كان حزبا إسلاميا أم لا؟ وهل يؤيد ما يسمى بالعثمانية الجديدة؟ وبالتالي حزب العدالة والتنمية قام بإختزال هويته السياسية فيما يسمى بمفهوم الديمقراطية المحافظة. عرف المجتمع التركي أزمة الهوية منذ انهيار الإمبراطورية العثمانية وحركة التغريب التي تبناها أتاتورك في حكمه، ما أدى إلى عدم وجود تناسق بين المعطيات التاريخية والثقافية والجغرافية لهذا المجتمع مع واقعه السياسي والقانوني[2].

يرى البعض أن فوز حزب العدالة والتنمية ما هو إلا استمرارية للتيار الإسلامي ضد التيارات والمؤسسات العلمانية، أما البعض الآخر يرى أنه حزب معتدل وديمقراطي يختلف تماما عن الحزب الإسلامي السابق، وهذا دلالة على أن المؤسسات العلمانية تمكنت من القضاء على الإسلام السياسي. لكن تعتبر هذه التفسيرات محتملة وتفتقد الطابع التفاعلي للصراع الإسلامي العلماني في تركيا، كذلك فإن ايديولوجيا وسياسيا لا يقدم حزب العدالة والتنمية نفسه على أنه حزب إسلامي بل يبتعد عن كل من يرى أن لهذا الحزب برنامجا إسلاميا ولا تظهر في أدبياته أية إشارة دينية.[3]

ويلاحظ أن حزب العدالة والتنمية عبارة عن تركيبة سياسية واجتماعية جديدة تمتزج بين الإسلامية من جهة واليمينية من جهة أخرى، كحزب الشعب الجمهوري، وكذلك اليسارية كحزب اليسار الديمقراطي، كل هذا في صيغة جديدة وهو ما أكده إثنان من قادة الحزب "عبد الله غول" و"عبد اللطيف شنر".[4]

إن أهم ما حققه الحزب هو نقله للتيار الإسلامي العام من سياسة الهوية إلى سياسات الخدمات، ما يعني أنه استطاع تفكيك البرامج الإسلامية السابقة القائمة على مسائل الهوية والثقافة، وتحويلها إلى مسائل السياسة الاجتماعية والاقتصادية. ويمكن القول أن هذا ما تبنته ايديولوجية الحزب التي كانت سببا في جذب المؤيدين الجدد الذين عزموا التغيير نحو الأفضل من خلال هذا الحزب.[5]

المطلب الثالث: أثر المنظمات عبر الوطنية

عرفت تركيا خلال حكم حزب العدالة والتنمية تهديدا من قبل جهات فاعلة عابرة للحدود حيث أصبح التهديد الذي يشكّله كل من حزب العمال الكردستاني أو تنظيم غولن يؤثّر في السياسة الخارجية التركية. فضلا عن هذا اعتبر من أهم الأمور التي تثير القلق في علاقات تركيا مع الغرب، حيث اعتبر

[1] - المرجع نفسه.
[2] -حمدان الطيب، مرجع سابق ص112.
[3] - المرجع نفسه، ص113.
[4] - المرجع نفسه، ص114.
[5] - المرجع نفسه، ص117.

هذين الأخيرين تهديدا لسيادة الدولة، ويملكان القدرة على امتلاك الدعم المالي والسياسي من الدول الغربية.[1]

كانت القضية الكردية من أهم القضايا نقاشا في عهد حزب العدالة والتنمية، فقد اكتسبت القضية الكردية بعدًا دوليًّا بعد حرب العراق التي تمت لأول مرة في سنة 1991، دعمها الرأي العام العالمي والقوى العالمية، وتم إنشاء بنية مستقلة بحكم الأمر الواقع في شمال العراق. ثم بعد ما احتلت أمريكا العراق في عام 2003، امتلك هذا الحكم الذاتي أساسًا دستوريًّا، ما أدى بحكومة حزب العدالة والتنمية النهوض بتعزيز علاقاتها مع حكومة إقليم كردستان في العراق، وبهذا دخلت في علاقات إيجابية بين الطرفين[2].

أدى تعامل الدول الغربية مع امتدادات حزب العمال الكردستاني الذي ترى أنه منظمة إرهابية، إلى زيادة نشاط هذه الأحزاب، وأصبح هذا يعبر عن نوع من العمل ضد تركيا وإيران بشكل خاص. فعلاقات الدول الغربية مع ممثلي القومية الكردية كانت نتيجة تصادم السياسة الخارجية التركية مع هذه الدول، لكن التهديد الذي كانت تشكله القومية الكردية سمح لتركيا بالتعاون مع بلدان أخرى في المنطقة.[3]

المطلب الرابع: تغير التوازنات الإقليمية

شهد النظام الدولي تحولا كبيرا دفع بتركيا إلى تعديل استراتجيتها الكبرى وتغيير موقعها الدولي حيث بعد أن تسلم حزب العدالة والتنمية الحكم في تركيا في السنوات الأخيرة تغيرت الثقافة الاستراتيجية لتركيا التي كانت قائمة على الطابع الدفاعي في ممارسات السياسة الخارجية، وتم الانتقال من الدولة القومية إلى الحضارة.[4]

بالنسبة لتركيا فإن الحرب في الخليج العربي في 2003 جاءت بمتغيرات أمنية وسياسية وإستراتيجية وثقافية أدت إلى اعادة تشكيل المنطقة على نحو كبير. ومن ناحية أخرى تنطلق الرؤية التركية من ضرورة ادخال دول الجوار الجغرافي (تركيا وايران وإسرائيل) في اطار النظام الاقليمي الجديد. فقد تمكن حزب العدالة والتنمية منذ قدومه بتعزيز الدور التركي الاقليمي على الصعيد الخارجي، وهو يرى أن تركيا تتمتع بقدرات كبيرة جغرافيا، بشريا، اقتصاديا، عسكريا ما يجعل منها عنصرا فاعلا في الإقليم ويمكنها من تحسين علاقاتها مع الاتحاد الاوروبي من خلال تعزيز عملية التحول الديمقراطي.[5]

تعد الخصائص الجيوستراتيجية والجيوسياسية لموقع تركيا مصدرا لجلب الفرص والقيود للسياسة الخارجية التركية، ما يعني أن تواجد تركيا بالقرب من مصادر الطاقة في الشرق الأوسط

---

[1] - محي الدين أتامان، مرجع سابق.
[2] - المرجع نفسه.
[3] - المرجع نفسه.
[4] - مراد يشيلطاش، فرحات بيرينججي، «سلوك تركيا الإستراتيجي في ظل النظام الدولي المتغير»، في2022/04/28. https://rouyaturkiyyah.com/article/666
[5] - أحمد سليمان سالم الرحاحلة، «الدور التركي الجديد في منطقة الشرق الأوسط: الفرص والتحديات»، (رسالة ماجيستير، كلية الآداب والعلوم، جامعة الشرق الأوسط، 2014)، ص47.

وآسيا الوسطى وشرق البحر الأبيض المتوسط يجعل منها مفترقا للطرق في العالم، حيث أن موقعها الجغرافي يوفر مزايا مهمّة لأنقرة في هذا الخصوص. قام حزب العدالة والتنمية في سنواته الأولى في الحكم في تركيا على هذا الأساس أي على فكرة تعزيز العلاقات مع جميع دول المنطقة، من جهة أخرى فإن الثورات العربية والبيئة الفوضوية شكلت تهديدا أمنيا لتركيا، وبالأخص في العراق وسوريا، إضافة إلى التوتر السياسي بين إيران والمملكة العربية السعودية مع السياسة الخارجية الطائفية المتَّبعة والمواجهة التي تنتهجها هاتان الدولتان كان له تأثير كبير في سياسة تركيا الإقليمية.[1]

[1] - محي الدين أتامان، مرجع سابق.

خلاصة الفصل الأول

اعتبر حزب العدالة والتنمية الذي تأسس بزعامة رجب طيب أردوغان في 2001 من أكثر الأحزاب نجاحا مقارنة بالأحزاب الإسلامية التي برزت في تركيا خلال العقود الأخيرة، حيث اعتبر هذا الأخير من بين الأحزاب السياسية التي برزت خاصة في مجال ادارة السياسة الخارجية وفي مجالات الاقتصاد والاجتماع، أهم ما ميزه هو ابتعاده عن أيه معادلة اسلامية فقد كان قد عرف على نفسه منذ البداية بأنه حزب ديمقراطي محافظ، أما الميزة الثانية فتمثلت في اتجاهه نحو سياسة خارجية مزدوجة تسعى للحصول على العضوية في الاتحاد الأوروبي وإقامة علاقات متينة مع سياسة العالم الإسلامي.

إن استلام حزب العدالة والتنمية للحكم أدى إلى تغيير المعطيات كليا حيث ساعد قادة الحزب على إحداث تغييرات داخلية واستغلال المعطيات جيو استراتيجية وجيوسياسية لجعل تركيا قوة كبرى، في الوقت الذي تعرف فيه منطقة الشرق الأوسط إعادة تشكيل مراكز السلطة والقرار وسعي كل من القوى الإقليمية على انجاز مكان لها في هذه الخريطة الاستراتيجية ترافق هذا مع اعادة صياغة مفاهيم جديدة تتوافق مع متطلبات الصعود كالعمق الإستراتيجي، سياسة التصفير...إلخ.

و بالتالي نجاح حزب العدالة والتنمية بقيادة أردوغان كان عبارة عن بداية لرؤية جديدة تستهدف احياء الدور التركي وكذلك إعادة تشكيل نظامه السياسي، هذا ما جعل منه ذلك الحزب المهيمن داخل هذا النظام، إضافة إلى أن شخصية هذا الحزب وأفكاره وسياساته أصبحت تجسد صورة النظام السياسي والدولة التركية معا.

كما هو معروف أن تركيا اليوم تشهد تحولا ملحوظا نحو المسار الديمقراطي، وفي نفس الوقت نحو المسار التنموي على المستوى الاقتصادي ما أدى بها إلى البروز كقوة صاعدة على مستوى منطقة الشرق الأوسط وكذلك على المستوى العالمي.

الفصل الثاني: الدور القيادي لرجب طيب أردوغان في رسم وتوجيه السياسة الخارجية لتركيا(2003-2021).

بعد فوز حزب العدالة والتنمية دخلت الجمهورية التركية في عهد جديد بزعامة رجب طيب أردوغان؛ وأصبحت تسمى بعهد العثمانية الجديدة حيث أن في هذه المرحلة استهدف الحزب وزعيمه رجب طيب أردوغان انفتاح كبير خارجي مع الدول الواقعة في محيط تركيا الإقليمي الجغرافي. شمل هذا الانفتاح على الاقتصاد والاندماج في السوق العالمية وكذا تبني مفاهيم جديدة للاقتصاد التركي كالليبرالية. وكان الهدف من سياسة حزب العدالة والتنمية وزعيمه رجب طيب أردوغان هو إعادة الدور التركي بشكل يليق بجذوره التاريخية فضلا عن كونها دولة لها دور فعال على المستوى الإقليمي والدولي.[1]

وصفت السياسة الخارجية التركية في عهد حزب العدالة والتنمية بقيادة أردوغان على أن تركيا دولة فاعلة لامتلاكها موارد وقوة اقتصادية ودبلوماسية، وبالتالي من أجل تفعيل هذه الإستراتيجيات عملت تركيا على تحسين العلاقات مع جميع الدول والفواعل الدولية المجاورة لها والتي حدودها الإقليمية ودول الشرق الأوسط.[2]

المبحث الأول: البيئة النفسية لرجب الطيب أردوغان كقائد سياسي

يعتبر السيد رجب طيب أردوغان المؤسس لحزب العدالة والتنمية والرئيس السابق لبلدية إسطنبول، من أبرز الشخصيات التي أثرت في السياسة الخارجية التركية حيث بدأ هذا مع تأسيس حزبه الذي أطلق عليه اسم حزب العدالة والتنمية ومن أفكار هذا الأخير حسب ما أكده زعماؤه أن أفكاره قائمة على تحقيق التنمية الوطنية.[3]

تبنى أردوغان منذ قدومه إلى السلطة المبادئ الإسلامية في مسيرته الكاملة معارضة لما جاء به مشروع اتاتورك القائم على قطع تركيا نهائيا عن جذورها الإسلامية وعن امتدادها العربي الاسلامي ودمجها في أوروبا. فكان هدف أردوغان الأعظم هو استعادة تركيا إلى العالم الاسلامي ولكن بعد دخوله عالم السياسة ومن خلال ممارسته أدرك مدى صلابة الأسيجة وشراسة حراسها فعدَل من استراتيجيته على نحو فرض عليه الاعتراف بتلك الاجهزة ومنها العلاقة مع اسرائيل والتعامل معها على أمل توسيع القاعدة الشعبية لمشروعه.[4]

المطلب الأول: السمات الشخصية (حياته وخبراته)

رجب الطيب أردوغان رئيس وزراء تركيا منذ 14 مارس 2003 وزعيم حزب العدالة والتنمية الذي يملك غالبية مقاعد البرلمان التركي، ولد في 26 فبراير 1954 كان قد خدم قبلها عمدة إسطنبول ما بين 1994 إلى 1998 ويعد من أهم المسؤولين في العالم الإسلامي، عمل والده في سلاح خفر السواحل التركي وتمت تربية أردوغان على تربية اسلامية ملتزمة كذلك أبدى أردوغان من صغره ذكاء وهو في المنزل ووضوحا في الرؤية ما جعل أحد أساتذته يطلق عليه لقب الشيخ رجب.[5]

---

[1] - ادريس حسين، مرجع سابق، ص.10

[2] - المرجع نفسه، ص11.

[3] - صلاح عبد الحميد، **رجب الطيب أردوغان** (القاهرة: مكتبة جزيرة الورد، مكتبة جزيرة الورد،2012)،ص75

[4] - المرجع نفسه، ص85.

[5] - المرجع نفسه، ص17.

ولد أردوغان في 26 فبراير 1954 في مدينة اسطنبول في وسط أسرة من أصل جورجي، أمضى طفولته في ريزة على البحر الأسود ثم عاد بعد ذلك إلى اسطنبول في عمر 13 عاما. ترعرع أردوغان في أسرة فقيرة، فقد قال في مناظرة تلفزيونية ذات يوم أنه لم يكن له الخيار غير بيع البطيخ والسميط في مرحلتي الابتدائية والإعدادية لكي يستطيع توفير المساعدة لوالده فيما يخص مصروفه التعليمي، كان والده فقيرا وأتم تعليمه في المدارس الدينية ثم انتقل إلى كلية الاقتصاد والأعمال في جامعة مرمرة.[1]

كان أردوغان قد تأثر في حياته بالعديد من الشخصيات، نجد في مقدمتها تأثره بالرسول محمد صلى الله عليه وسلم وهذا راجع إلى البيئة الدينية التي ترعرع فيها. وكذلك تأثره بالزعيم نجم الدين أربكان الذي أعطاه الفرصة ليصبح رئيس فرع حزب الرفاه، ثم بعد ذلك لكي يصبح رئيس بلدية اسطنبول في عام 1999. كذلك كان له ميول لبعض الشعراء المسلمين، لهذا كانت تجمعه علاقة وثيقة بالأديب المسلم نجيب فاضل. إن البيئة التي نشأ فيها اردوغان والتي شملت تاريخ الفتح الاسلامي المشرق كان لها أثرا كبيرا في شخصيته.[2]

كان أردوغان مولعا بكرة القدم منذ صغره، حيث سلبت هذه الأخيرة الكثير من وقته في الصفوف الأولى في مرحلة الدراسة الابتدائية وظل يلعب الكرة طيلة ستة عشر عاما إلى أن جرى الانقلاب العسكري في سبتمبر 1980. كذلك فإنه بالرغم من اهتماماته بالسياسة إلا أنه كان يعطي اهتماما أكثر لكرة القدم في حياته والتي كان لها دورا بارزا في وصوله إلى المكان الذي هو فيه اليوم. فقد تعلم خلال تلك السنوات الصبر والصمود في مواجهة الصعوبات وبالتالي لم يكن لأردوغان القدر بأن يصبح نجما لكرة القدم ولكن خوضه لهذه التجربة جعلته يكسب الاتزان ووهبته المثابرة والثقة بالنفس وعلمته معنى النصر والهزيمة وكيفية رسم الإستراتيجيات.[3]

في عام 1998 اتَّهم أردوغان بتهمة التحريض على الكراهية الدينية، تسبب هذا في إدخاله إلى السجن وتم منعه من العمل في الوظائف الحكومية والترشح للانتخابات العامة بسبب اقتباسه أبياتا من شعر تركي، إلا أن هذه القضية لم تمنع أردوغان من المواصلة والإستمرار في مشواره السياسي بل بالعكس استمر أردوغان في السير في الطريق السياسي واغتنم فرصة حظر حزب الفضيلة لينشق مع عدد من الأعضاء منهم عبد الله غول وتأسيس حزب العدالة والتنمية عام 2001. أغضب التيار الإسلامي الذي كان يتبعه أردوغان المؤسسات العلمانية فأعلن أن العدالة والتنمية ستحافظ على أسس النظام الجمهوري ولن يكون هناك احتكاكات مع القوات المسلحة التركية.[4]

فاز رجب طيب أردوغان برئاسة بلدية اسطنبول عام 1994، فقد ساهم في تطوير البنى التحتية للمدينة وطور من أنظمة المواصلات بالمدينة من خلال أنشطة شبكة المواصلات، لقد قام بتحويل اسطنبول إلى معلم سياحي كبير وتمكن من جعل اسطنبول مدينة سياحية بفضل عبقريته وقربه من الناس لا سيما العمال، حيث خلال فترة رئاسة أردوغان في اسطنبول اكتسب شعبية كبيرة في تركيا

[1] - ذياب سبيتان، مرجع سابق، ص31.
[2] - عبد الحميد، مرجع سابق، ص21.
[3] - المرجع نفسه، ص22.
[4] -ذياب سبيتان، مرجع سابق، ص32.

لكن هذا لم ينقذه حينما خضع لإجراءات قضائية من قبل محكمة أمن الدولة واتهامه بالتحريض على الكراهية الدينية.[1]

بعد فوز حزب العدالة والتنمية في 2002 وحصوله على الأغلبية، لم يستطع أردوغان ترأس حكومته بسبب اتهامات سجنه وتولى تلك المهمة عبد الله غول، لكن مع حلول مارس 2003 تولى أردوغان رئاسة الحكومة بعد إسقاط الحكم عنه. يعد أردوغان خريج المؤسسة والمدرسة الدينية، حيث بدأ العمل السياسي من خلال التيار الإسلامي الذي كان بقيادة نجم الدين أربكان. لكن منذ فوزه بالحكومة في عام 2003 يؤكد أردوغان أنه لا ينتمي أو يمثل أي حزب بالعكس، أكد أردوغان أن الهدف الأساسي له هو بناء دولة ديمقراطية تفصل الدين عن الدولة كما في أوروبا ولا تكون فيها سيطرة الدولة على الدين كما هو حال العلمانية التركية ثم بعد ذلك تم تعديل الدستور للسماح لأردوغان بتولي منصب رئاسة الوزارة الذي أكد فيه أن حزبه حزب محافظ.[2]

المطلب الثاني: النسق العقيدي لرجب طيب اردوغان (عقائده، تصوراته، مصادر نسقه العقيدي)

تحتل الأنساق العقيدية موقعا مهما في التأثير في عملية صنع القرارات السياسية في الدولة حيث لا ينشأ النسق العقيدي للقائد السياسي من العدم، وإنما هو نتيجة لخبرات قد مر بها القائد السياسي المتمثلة في البيئة الاجتماعية والسياسية وكذا التيار الذي ينتمي إليه وغيرها من المؤثرات، فقد اعتبر رجب الطيب اردوغان القائد التركي من أكثر الشخصيات المؤثرة منذ رحيل مصطفى كمال اتاتورك عام 1938، حيث يعد من الشخصيات التي برزت في تحقيق نجاحات وإسهامات في تاريخ الجمهورية التركية، وبات اسمه محفورا في ذاكرة العالم العربي الإسلامي وفي قضايا الأمة الإسلامية.[3]

يحمل أردوغان نظرة خاصة للمشكلات الدولية الحديثة، فهو يشير إلى هذه المشكلات لتبيان مدى صحة عقائده وعلى سبيل المثال فقد ذكر "أن الظروف الفوضوية التي سادت في مرحلة ما بعد الحرب الباردة كانت سببا في ايجاد العديد من المشكلات المزمنة مثل الحروب الأهلية والإحتلال والتسلح النووي والتجارة بالبشر" .[4]

تسعى تركيا إلى تحقيق مجموعة من المكاسب في السياسة الخارجية، يتمثل هذا في رؤية تركيا لعام 2023 والتي تعبر عن رؤية استراتيجية تقوم على مجموعة أهداف أصدرها الرئيس التركي رجب طيب أردوغان. فهي تمثل رؤية تطورية، تقدمية تشمل شتى المجالات السياسية، الاقتصادية والإجتماعية والثقافية التي تخص تركيا، ثم بعد ذلك تبنى رؤية من طرف حزب العدالة والتنمية هدفها جعل تركيا أحد الدول العظمى في العالم.[5]

يعد النسق العقيدي لرجب الطيب أردوغان عاملا مهما في صياغة السياسة الخارجية التركية، حيث تعتبر البيئة الاجتماعية أهم مصادر النسق. أما فيما يخص عقائده الفلسفية فيرى رجب طيب

[1] - المرجع نفسه، ص33.
[2] - المرجع نفسه، ص34.
[3] - شيبان شيماء، «أثر النسق العقيدي للقادة على السياسة الخارجية للدول،» (رسالة ماجيستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة 8 ماي 1945 قالمة، 2016)، ص93.
[4] - المرجع نفسه، ص104.
[5] - المرجع نفسه، ص ص 118-119.

أردوغان أن الصراع لا يعد من السمات الأساسية للسياسة في كل مستوياتها، وأن الاختلافات في الثقافات والتاريخ والدين لا يجب أن تكون سببا للصراع، حيث يعد أردوغان من الشخصيات المتفائلة سياسيا في ما يتعلق بإمكانيات تحقيق الأهداف. أما بالنسبة لعقائده الأخرى فقد حدد أردوغان أهدافا عديدة في مجال السياسة الخارجية، تمثلت في تصفير المشكلات مع دول الجوار وجعل تركيا مركز يربط الشرق الأوسط بأوروبا، وأكد أردوغان أن تركيا ليس لها نية في التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى، غير أن السياسة الخارجية التركية عرفت تغيرات في أعقاب التغيرات الإقليمية الراهنة فتركيا من خلال الحزب الحاكم حزب العدالة والتنمية تسعى إلى خلق مكانة لها في العالم.[1]

على الصعيد الدولي يتمتع أردوغان بشخصية صعبة، دفاعية صارمة ولكن حكيمة في الوقت ذاته، أما داخليا فشخصيته حيوية. من جهة أخرى يملك أردوغان كاريزما قتالية فهو سياسي كبير عزم على قيادة تركيا وهي تمر بمرحلة انتقالية، لكن على الرغم من الشعبية التي امتلكها إلا أنه فشل في فترة ولايته الثانية في استقطاب دعم العديد من الليبراليين والمثقفين الأتراك الذين اعتبروه رائد الديمقراطية الذي وضع حدا لحكم المؤسسة العسكرية التي سيطرت على البلاد.[2]

المبحث الثاني: تأثير رجب الطيب أردوغان كقائد في عملية صنع السياسة الخارجية التركية

يعد النظام السياسي المعمول به في تركيا أمرا مهما يتطلب التعرف عليه لا سيما في ظل المسار الإنتقالي الذي شهدته تركيا من النظام البرلماني بموجب دستور 1982 إلى النظام الرئاسي في عام 2017، لم يكن الرئيس التركي رجب طيب أردوغان أول من جاء بفكرة الانتقال من النظام البرلماني إلى النظام الرئاسي في تركيا، بل كان قد سبقه الرئيسين تورغوت أوزال وسليمان ديميريل لكن بقي رجب الطيب أردوغان الوحيد الذي جسد هذا النظام بخطوات فعلية بعد فوزه وفوز حزبه العدالة والتنمية في الانتخابات الرئاسية والبرلمانية في 2018.[3]

المطلب الأول: الاختصاصات الدستورية

يتم مناقشة النظام السياسي المعمول به في تركيا منذ تولي رجب طيب أردوغان رئاسة الجمهورية التركية في 2014، ففي الوقت الذي يميل فيه القائد السياسي أردوغان إلى النظام الرئاسي الذي يراه نظام عملي سهل في اتخاذ القرارات، ترفض الأحزاب السياسية التركية المعارضة هذا النظام و تعتبره من الأنظمة الديكتاتورية التي لا يجب قبولها. ويؤكد أردوغان في الكثير من تصريحاته بأن النظام الرئاسي القائم ليس مُطلقا بل هو نظام رئاسي تركي لا مثيل له في العالم.[4]

يتمتع الرئيس التركي حسب الدستور التركي الحالي الذي تم إقراره عام 1982 وتم تعديله يوم 16 أفريل 2017 بمجموعة من الصلاحيات، تتمثل أولا في كونه الشخص الذي يترأس الحكومة ما

---

[1] - المرجع نفسه، ص125.
[2] - ذياب سبيتان، مرجع سابق، ص51.
[3] - مشعان النجم، مرجع سابق، ص380.
[4] - جلال سلمي، «مهام رئيس الجمهورية حسب الدستور التركي الحالي»، في 2022/05/02 http://www.turkpress.co/node/12490.

يجعله يحافظ على علاقته مع حزبه، إضافة إلى توليه تعيين نوابه ووزرائه، وصلاحية اصدار القرارات في المواضيع المتعلقة بالسلطة التنفيذية.[1]

اضافة إلى هذا هناك اختصاصات دستورية أخرى يقوم بها الرئيس التركي رجب الطيب أردوغان:

اعطاء موافقته في ما يخص تعيين ممثلين تركيا لدى الدول الأخرى وقبول أوراق اعتماد ممثلي الدول المرسلة لدى تركيا.

يتولى رئيس الدولة لمدة خمس سنوات الرئاسة ولا يحق للشخص أن يتولى منصب الرئاسة أكثر من مرتين.

يتولى رئيس الدولة السلطة التنفيذية، قيادة الجيش، له الحق في تعيين النواب والوزراء وإقالتهم.

يقوم الرئيس بعرض القوانين المتعلقة يتغيير الدستور على استفتاء شعبي في حال رآها ضرورية.

حق الرئيس في اصدار مراسيم في مواضيع تتعلق بالسلطة التنفيذية، لكنه لايملك الحق في اصدار مراسيم التي ينظمها القانون بشكل واضح.

الرئيس له الحق في تعيين نائب له أو أكثر.

رئيس الدولة يعرض الميزانية العامة على البرلمان.[2]

المطلب الثاني: محددات تعامل الرئيس رجب طيب أردوغان مع بعض القضايا الداخلية والخارجية

ناقشت الحكومة التركية الجديدة بقيادة حزب العدالة والتنمية وزعيمه أردوغان العديد من القضايا المعقدة، حيث بمجرد تسلمه الحكومة فرضت عليه النظر في حل بعض القضايا المتشابكة. من ناحية أخرى قام أردوغان بتسلم الحكومة في وقت كانت تعيش فيه تركيا أزمة اقتصادية واجتماعية أدّت إلى إفلاس الشركات والمصانع، وكانت سببا في التضخم الكبير وانخفاض العملة التركية. ففي أثناء الحملة الانتخابية كان زعماء حزب العدالة والتنمية يزعمون حل هذه الأزمة من خلال التعاون مع صندوق النقد الدولي، إلا أن هذه الأزمة الاقتصادية اشتدت وكان لها عمق أكبر. لكن بعد انتهاء حرب أمريكا على العراق بدأت تركيا تخرج من الأزمة، وبدأ الانفتاح على الاقتصاد التركي، من جهة أخرى فقد كان لأردوغان دورا كبيرا في حل أزمة قضية الحجاب في الدولة التركية.[3]

أما فيما يخص قضية حرب أمريكا على العراق، فقد قام أردوغان بجولة في مجموعة من الدول التي لها حدود مع العراق وكان الهدف منها تبني موقف موحد بين هذه الدول لتجنب الحرب في المنطقة. وكانت نتيجة هذه الجولة عقد مؤتمر اقليمي يلزم الدول الموقعة عليها بخيار رفض قرار

1 - لقرع بن علي، « تركيا: من فشل الانقلاب العسكري إلى التعديل الدستوري والتحول نحو النظام الرئاسي»، مرجع سابق.

2 - مشعان النجم، مرجع سابق، ص383.

3 - عبد الحميد، مرجع سابق، ص ص 104-105.

الحرب المعلن من طرف الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا ضد العراق. كذلك كان للدبلوماسية التركية ديناميكية وحركية في تفعيل المادة الرابعة من قانون حلف الناتو التي تقتضي بتوفير الحماية العسكرية في أي دولة عضو في الحلف. وبما أن تركيا منخرطة فهي بحاجة ماسة إلى الحماية خاصة مع رغبة أمريكا في استعمال ترابها في توجيه الهجمات على العراق على الأراضي التركية.[1]

بعد ضغط شديد من الجيش الأمريكي على الحكومة التركية للحصول على الترخيص باستعمال الأجواء التركية ، بدأت الحرب وحدث ما حدث. وكانت تركيا بزعامة حزب العدالة والتنمية أكبر رابح على المستوى الداخلي أو الخارجي وبالرغم من القضايا الصعبة التي وضعت على طاولة تركيا التي اعتبرت تجربة سياسية جديدة لها، استطاعت الحكومة التركية حل بعض من القضايا السياسية بمرونة وكسبت من خلالها بعض النتائج وما زالت إلى يومنا هذا تحاول مستمرة لكسب نتائج اخرى.[2]

المبحث الثالث: توجهات السياسة الخارجية التركية من منظور رجب الطيب أردوغان

سعت تركيا خلال فترة الحرب الباردة إلى إقامة علاقات مع مجموعة من الدول التي ترى فيها أولويات بالنسبة لسياستها الخارجية، وكانت تحدد أولوياتها حسب التهديدات الأكثر خطورة بالنسبة إليها فمثلا لم تكن مناطق مثل أفريقيا وأمريكا الجنوبية محل اهتمام السياسة الخارجية التركية وذلك بسبب البعد الجغرافي وعدم وجود علاقات أمنية، اجتماعية، اقتصادية، ثقافية معها، لكن مع مرور الزمن أعادت تركيا رسم سياستها الخارجية على نحو يحقق لها التأثير العالمي وأسفرت الآفاق الجغرافية الجديدة التي توسعت إليها السياسة الخارجية التركية الى تطوير علاقات مع مناطق ودول لم تكن في خريطة تركيا الإستراتيجية، وأبرز مثال على هذا انفتاح تركيا على القارة الإفريقية[3].

المطلب الأول: السياسة التركية تجاه القوى الدولية الكبرى (أمريكا، روسيا، الإتحاد الأوروبي)

تمكن حزب العدالة والتنمية من تشكيل نموذج جديد للعلاقات الخارجية التركية يستهدف توسيع نطاق تركيا وجعلها مركزا إقليميا يشمل الغرب والعالم الإسلامي إضافة إلى الدول الأخرى التي تجمعها روابط جيوبوليتيكية، ثقافية وتاريخية، فمن خلال تبنيها للجيوبوليتيكية الخاصة بها التي نهضت بها في الحرب الباردة، أصبحت تركيا الدور المحوري في الاستراتيجية الأطلسية، مستندة إلى موقعها الجغرافي، أما اليوم فهي ترى نفسها همزة وصل بين الشرق والغرب وأنها تعد جسرا لإمدادات الطاقة المتجهة للغرب من آسيا الوسطى والقوقاز والشرق الأوسط، حيث أصبح هذا الأخير محل اهتمام تركيا، بهذا سارعت تركيا لتعزيز مكانتها في الساحة الدولية.[4]

السياسة الخارجية التركية تجاه أمريكا:

بدأت العلاقات الدبلوماسية بين تركيا والولايات المتحدة الأمريكية في عام 1927، حيث تم هذا عن طريق تبادل السفراء والتمثيل الدبلوماسي بين البلدين، ثم توسعت العلاقات لتشمل التحالف في

[1] - المرجع نفسه، ص110.
[2] - المرجع نفسه، ص111.
[3] -أحمد داوود أوغلو، ترجمة محمد جابل ثلجي وطارق عبد الجليل، العمق الإستراتيجي: موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية، (الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، الدار العربية للعلوم، ط.1، 2010)، ص639.
[4] - سعد الدين تغيان، مرجع سابق، ص155.

عام 1943 من خلال مشاركة تركيا في مؤتمر القاهرة المنعقد في العام نفسه. وفي أعقاب الحرب العالمية الثانية كانت تركيا إحدى الدول المؤسسة لمنظمة الأمم المتحدة عام 1945. في الفترة نفسها بدأت أمريكا بالسيطرة على الإتحاد السفياتي، وهذا كان مع الدخول في مرحلة "الحرب الباردة"، وجاء مبدأ الرئيس الأمريكي، هاري ترومان بإستراتيجية احتواء التمدد السوفيتي في منطقة الشرق الأوسط، وبالتحديد في تركيا واليونان.[1]

بناء على هاته الاستراتيجية، انضمت تركيا لحلف الشمال الأطلسي "الناتو" عام 1952، وأصبحت من أعضاء المنظومة الأمنّية والعسكرية الغربيّة. ومن خلال هذا بدأت العلاقات بين تركيا والولايات المتحدة الأمريكية تميل إلى التحالف الاستراتيجي، وتجسد هذا في عام 1955 عندما شاركت تركيا في تأسيس حلف بغداد الدفاعي الموجه ضد احتمال تمدد الفرع السوفيتي إلى المنطقة. واعتبرت علاقات تركيا الودَية مع إسرائيل ركيزة هذا التحالف، كذلك فإن اعتراف تركيا بـإسرائيل في عام 1949، كان مفتاحا للتقارب مع الغرب عموماً، خاصة مع الولايات المتحدة الأمريكية.[2]

ولكن بالرغم من التحالف بين البلدين خلال الحرب الباردة، إلا أن حوادث التوتر كانت لا تخلو بينهما، على سبيل المثال التوتر بخصوص جزيرة قبرص بدءاً من عام 1964، حين هددت تركيا باجتياح جزيرة قبرص، ومن خلال هذا وجه الرئيس الأمريكي، ليندون جونسون رسالة شديدة اللهجة إلى رئيس الوزارء التركي، عصمت إينونو، يحذر فيها تركيا من استخدام القوة في الجزيرة.[3]

كانت لحظة التحول في العلاقات التركية الأمريكية في عام 2002، مع وصول حزب العدالة والتنمية إلى الحكم، وتراجع دور المؤسسة العسكرية مقابل تمُّكن المؤسسات المدنية من أخذ سلطة البلاد، إضافة إلى حمل الحزب إيديولوجية وتوجهات إسلامية. بعد إعلان الولايات المتحدة شنها الحرب على العراق في عام 2003 ورفض تركيا المشاركة في الحرب، من خلال تصويت البرلمان التركي بالأغلبية ضد السماح للقّوات الأمريكية باستخدام الأراضي التركية في الحرب ضد العراق، حيث لم تكن أمريكا معتادة لمثل هذه المواقف من تركيا. كذلك فقد برزت تركيا بعد هذا في مواقف عديدة؛ على سبيل المثال تأكيد رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان حق إيران بتطوير برنامج نووي سلمّي من خلال زيارته إلى طهران ولقاؤه الرئيس الإيراني، وهذا بعد تصويت البرلمان التركي في عام 2010 ضد القرار المدعوم من الولايات المتحدة الأمريكية. كذلك كانت قد بدأت تركيا في إلقاء اللوم على إسرائيل والتنديد بأفعالها وجرائمها ضد الشعب الفلسطيني.[4]

لقد ساهم قدوم حزب العدالة والتنمية في بروز الدور التركي كبلد مفتاح بصفته يحتل موقع جيوسياسي حيوي بين آسيا وأوروبا، يؤثر في البلقان وآسيا الوسطى والقوقاز والشرق الأوسط قي مواجهة خصوم واشنطن, كذلك فقد برزت أهمية تركيا من خلال ظهور مصادر جديدة للطاقة أي

[1] - الصالح يحيى، مرجع سابق، ص76.
[2] - المرجع نفسه.
[3] - المرجع نفسه، ص77.
[4] - المرجع نفسه، ص79.

النفط والغاز بكميات كبيرة في دول حوض بحر قزوين التي لها علاقات تاريخية وقومية وثقافية بتركيا.[1]

تسعى الولايات المتحدة أن تتخذ هذه الدول بالنموذج التركي العلماني وليس بالصيغة الإيرانية للراديكالية الإسلامية، هذا ما يؤكده تقرير استراتيجية الأمن القومي الصادر في عام 1994: أن وجود دولة تركية ديمقراطية علمانية ذات توجه غربي يخدم المصالح الإستراتجية للولايات المتحدة الأمريكية، خاصة بعد رفض قبول طلب تركيا في عضوية الاتحاد الأوروبي. بهذا تحرص تركيا على تعزيز علاقاتها الاستراتيجية مع الولايات المتحدة الأمريكية أكثر فأكثر بغية الحصول على الدعم في مواجهة المشكلات المختلفة وللضغط على العواصم الأوروبية للتخفيف من حدة معارضتها لدخول تركيا في عضوية الإتحاد.[2]

قام الرئيس باراك أوباماBarack Obama منذ وصوله إلى البيت الأبيض بتعزيز العلاقات الثنائية بين البلدين، بحيث كانت أول الزيارات التي قام بها الرئيس الأمريكي الجديد هي الشرق الأوسط بدءا بتركيا في أفريل 2009، بهدف بدء علاقات جديدة عكس سياسة "جورج بوش". ونظرا للقضايا المشتركة التي تجمع البلدين لاسيما قضايا العالم العربي، في عام 2004 لعبت تركيا دور الوسيط في العلاقات بين الغرب والعالم الإسلامي. من جهة أخرى ساندت أمريكا تركيا في مجال المخابرات من خلال منحها لتركيا خبرتها في هذا المجال في إطار حربها ضد حزب العمال الكردستاني. لكن في عام 2010 عاد التوتر بين تركيا وأمريكا بسبب التغيرات التي شهدتها منطقة الشرق الأوسط، ومن هنا تابعت الولايات المتحدة الأمريكية العلاقات التركية مع الدول المجاورة خاصة الحرب الأهلية في سوريا.[3]

كيف كان موقف امريكا من الانقلاب العسكري في تركيا 2016 وموقفها من تسليم فتح الله غولن؟؟ وما هو موقف امريكا من التقارب التركي الروسي؟؟

السياسة الخارجية التركية تجاه الإتحاد الأوروبي:

كانت تركيا تشهد مواجهة عسكرية مع الدول الأوروبية في فترة الحرب العالمية الأولى مثل بريطانيا وفرنسا واليونان، وبعد تأسيس الجمهورية التركية عام 1923، انقلبت هذه العلاقة بقيادة مصطفى كمال أتاتورك، حيث تعامل أتاتورك مع أوروبا باعتبارها نموذجاً يحتذى في سبيل العلمنة والتحديث. ثم مع قرب إعلان انطلاق الحرب العالمية الثانية في مواجهة ألمانيا النازية، أعلنت تركيا عن تخليها عن علاقاتها السابقة مع ألمانيا واتخاذ الحياد في الحرب. وبعد انهيار المعسكر الشرقي وانتهاء نظام الثنائيّة القطبّية، وتراجع تركيا عن ممارسة الحاجز أمام التوسع السوفيتي، عرف العالم حالة من السيولة في التحالفات وبدأت تتصاعد أهمية العلاقات الثنائية والإقليمية خارج إطار التحالفات الدولية التقليدية، وذلك لسعي الدول لكسب النفوذ في النظام الجديد.[4]

[1] - شكري ديهية، سلوم ويزة، مرجع سابق، ص133.
[2] - المرجع نفسه.
[3] - المرجع نفسه، ص ص133-134
[4] -الصالح يحيى، مرجع سابق، ص51.

إن تطلع تركيا للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي في 1959 من خلال طلبها لعضوية السوق الأوروبية (جمعية الفحم والفولاذ الأوروبية)، كان أحد الأهداف الاستراتيجية بالنسبة لتركيا. وقد بني هذا الطموح لتحقيق المصالح الاقتصادية للبلاد، ففي عام 1963 تم توقيع اتفاقية أنقرة، التي ساهمت في تكوين رابطة بين تركيا والجماعة الاقتصادية الأوروبية. وبعد تأسيس الاتحاد الأوروبي في عام 1993، تم توقيع اتفاقية الإتحاد الجمركي مع تركيا التي كانت بداية لنقطة انطلاق مسار الانضمام إلى الإتحاد، لكن انقلب الحال مع وقوع أزمة العام 1997.[1]

اعتبر اعتراض الفيتو من أهم الأسباب الرئيسة في عدم قبول طلب الترشح التركي الذي كانت ترفعه اليونان بسبب العلاقات العدائّية مع تركيا وخاصة بسبب الأزمة القبرصّية وأزمة رسم الحدود البحرية في البحر المتوسط وبحر إيجة، إلا أنه بعد بزيارة وزير الخارجية التركي إسماعيل جيم إلى اليونان لتحسين العلاقات في عام 1999. سحبت اليونان اعتراضها، وبذلك بدأت المفاوضات في قمة هلسنكي لمنح تركيا وضعية الترشح لكن شروط الاتحاد الأوروبي على تركيا في سبيل الانضمام، خاصة تلك الطلبات التي كانت من اليونان، التي تمثلت في إقناع تركيا للقبارصة الأتراك بالتخلي عن إعلان الدولة في شمالي الجزيرة، وموافقة أنقرة على السماح لأثينا بتمديد الحدود في بحر إيجه، كانت سببا في خلق أزمة ثقة بين تركيا والاتحاد الأوروبي. رفضت أنقرة في عام2001 حل القضية القبرصية والخلافات الحدودية مع اليونان ضمن الشروط الأساسية لانضمامها للاتحاد.[2]

رغم الخلاف استمرت العلاقة بين الطرفين في التصاعد في جوانب أخرى، حيث تم تعزيز العلاقات الاقتصادية بين الاتحاد الأوروبي وتركيا في عهد حزب العدالة والتنمية، وذلك بسبب نسب النمو المرتفعة التي بدأت تركيا بتحقيقها. ويمكن القول أن انضمام تركيا للاتحاد الأوروبي أصبحت مسألة جادة ترتبط بمصالح الطرفين، في المقابل تتعرقل هذه العلاقات مع زيادة المشكلات، لكن أوروبا حريصة على عدم الإبتعاد على تركيا كليا، وخصوصاً مع ارتفاع مستوى العلاقات التركية مع الدول المنافسة مثل الصين وروسيا.[3]

يلاحظ أيضا في السنوات الأخيرة أن هناك الكثير من القضايا التي تثير التوتر بين تركيا وفرنسا، فاعتراف فرنسا في عام 2001 بوقوع عمليات إبادة للأرمن كحقيقة تاريخية كان مقدّمة لتقلّب آخر في العلاقة بين الطرفين، تزاول هذا مع تولي حزب العدالة والتنمية للحكم نهاية عام 2002؛ حيث تغيرت معطيات تركيا الداخلية والإقليمية والدولية، وتم إعادة تشكيل العلاقات الثنائية التركية-الفرنسية.[4]

من جهة أخرى إن معارضة فرنسا انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي أصبح موقفا متشددا، خاصة مع وصول نيكولا ساركوزي Nicolas Sarcozy إلى قصر الاليزيه، فقد كان هذا الأخير اتخذ مواقف معادية لتركيا من خلال رفضه لانضمامها للإتحاد الأوروبي عندما كان وزيرًا للداخلية عام 2005، في أكتوبر2011 تعهد ساركوزي في زيارة له إلى أرمينيا بطرح قضية المجازر ضد

---

[1] - المرجع نفسه، ص52.
[2] - المرجع نفسه، ص ص 52-53.
[3] - المرجع نفسه، ص ص 59-60.
[4] - علي حسين بكير،« العلاقات التركية الفرنسية والإستدعاء السياسي للتاريخ الأرمني »، في 2022/06/12، https://studies.aljazeera.net/

الأرمن حيث طالب من الأتراك الاعتراف بعملية الإبادة والرجوع إلى ماضيهم الأسود، بالتالي القيادة التركية مع مرور الوقت ادركت ان انضمام تركيا للاتحاد الاوربي اصبح ميئوسا منه ولهذا قامت بالتوجه شرقا نحو الصين وروسيا وجنوبا نحو افريقيا والعالم الاسلامي.[1]

مع تصاعد العنصرية في البلدان الأوروبية، حاول الاتحاد الأوروبي التعامل مع أزمة اللاجئين التي كان مصدرها نابع من عدم الاستقرار في الشرق الأوسط تبني سياسة الإقصاء، إضافة إلى هذا زيادة الهجمات الإرهابية في فرنسا تسببت في إعلان حالة الطوارئ والحد من الحقوق والحريات الأساسية للمسلمين حتى وصلت حد المطاردة للعائلات المسلمة، لهذا قامت الحكومة الفرنسية بتفعيل وسائل قمعية سياسية على المجتمع المسلم في البحر الأبيض المتوسط ضد تركيا.[2]

اعتبرت روسيا مصدر تهديد واجهته تركيا عبر التاريخ، حيث انضمت هذه الأخيرة إلى الولايات المتحدة والكتلة الغربية في مواجهة الاتحاد السوفيتي خلال الحرب الباردة، لكن سعت للحفاظ على العلاقات الثنائية مع روسيا، وعند تنفيذ سياسة بريسترويكا وجلاسنوست، أصبح البلدان تركيا وروسيا أكثر قربًا وحاولا الحفاظ على علاقتهما وظلّت تركيا مع الجانب الغربي عقب انهيار الاتحاد السوفيتي.[3]

إن التدخل الروسي في جورجيا عام 2008 وغزو شبه جزيرة القرم وأوكرانيا الشرقية في عام 2014 اعتبر مصدر تهديد للأمن القومي لتركيا،إضافة إلى هذا لم تدعم الولايات المتحدة الأمريكية وحلف شمال الأطلسي والغرب تركيا في الأزمة التي اندلعت في سوريا عام 2011، وفي ظل غياب هذا الدعم تدخلت تركيا عسكريًّا لتفكيك الإرهاب الموجود على حدودها الجنوبية عام 2016 واعتبرت محادثات أستانا الجارية بقيادة تركيا وروسيا وإيران عاملًا مهمًّا في إيجاد حلّ لوقف الصراع في سوريا أو حتى لتحقيق السلام الدائم في سوريا.[4]

عملت تركيا وروسيا على تعزيز صورتهما في النظام الدولي لكونهما فاعلين في حلّ المشكلات بالوسائل الدبلوماسية، ويرجع هذا لمفاوضات أستانا. وفي هذا السياق، يمكن فهم العلاقة بين البلدين على أنها علاقة قائمة على عوامل ذات ضرورة، تنطوي على منافسة مرنة بين الدولتين، وذلك بعد اتخاذهما لخطوات مشتركة فيما يخص القضية السورية، وإعلان نفسهما وسيطان، لكن هذا لا ينفي التناقض الموجود بينهما في دعم الأطراف المتصارعة في ليبيا، فقد اختار البلدين اللجوء إلى المواجهة الذكية، المنطقية غير تلك التي تؤدي إلى الصراع بينهما.[5]

في إطار العلاقات التركية مع الغرب التي تتخذ من الديمقراطية والعلمانية عاملان مهمان في علاقاتهما، ساعد هذان العاملان على إيجاد أرضية سياسية مشتركة مرتكزة على القيم. كذلك أدّى هذا

---

[1] - المرجع نفسه.

[2] -غالب أمره يلدريم،« فك رموز سياسة فرنسا المتوسطية والخارجية ضد تركيا»، **مجلة رؤية تركية**، عدد2(2021)، ص160.

[3] ألبرن كورشاد زنكين، إلياس توبساكال،« تقاطع العلاقات التركية الروسية:المواءمة الذكية والتنافس المرن،» **مجلة رؤية تركية**، عدد1(فيفري2022)، ص109.

[4] - المرجع نفسه، ص110.

[5] - المرجع نفسه، ص ص111 -112.

إلى تطوير مجموعات مفاهيمية متآلفة وتشكيل نقاط مرجعية مشتركة لكن رغم أن الديمقراطية والعلمانية هما المكوّن الأساسي لعلاقات تركيا مع الغرب، لا سيَّما مع أوروبا، إلا أنَّهما غير كافيين لحلِّ التوترات المضطربة.[1]

بعد حدوث الانقلاب التركي في 2016، اتخذ الإتحاد الأوروبي موقفا تجاه تركيا يتمثل في دعم الحكومة المنتخبة ديمقراطيًا دعما كاملا، ويدعم مؤسسات الدولة وسيادة القانون، وبالرغم من موقف الاتحاد الرافض للانقلاب، إلّا أنه استنكر الإجراءات التركية التي قام بها الرئيس التركي رجب طيب أردوغان بعد عملية الانقلاب الفاشل والتي تمثلت في التلويح بإعادة عقوبة الإعدام، واعتقال صفوف الجيش والشرطة والقضاء ومؤسسات أخرى، بموجب قرارات حكومية ورئاسية.[2]

وتجسد هذا في عدة التصريحات، منها دعوة كريستيان كيرن، المستشار النمساوي إلى وقف محادثات انضمام تركيا إلى الاتحاد بسبب قيام أنقرة بحملة تطهير واسعة بعد المحاولة الانقلابية الفاشلة، حيث اعتبر تركيا شريكًا مهمًا في قضايا الأمن والتكامل، وفي هذا السياق، قال سفير الاتحاد الأوروبي في تركيا، "إن إعادة تفعيل عقوبة الإعدام، وإعفاء آلاف الضباط والقضاة والموظفين، هي قرارات لا يمكن اتخاذها بهذه السرعة حتى من قبل أكبر المؤسسات".[3]

السياسة الخارجية التركية تجاه روسيا:

تحرص العلاقات الروسية التركية على تحقيق التنمية في مجالات التعاون حيث تسعى كلاهما إلى الحفاظ على مستوى معين من التقارب حماية لمصالحهما المتبادلة. ويعد المجال الاقتصادي جوهر التقارب الروسي التركى، حيث تعد تركيا سابع أكبر شريك تجاري لروسيا، كما أنها تعتبر وجهة سياحية للشعب الروسي، وثاني أكبر سوق للتصدير بعد ألمانيا بالنسبة لشركة غاز بروم المملوكة للدولة الروسية.[4]

بعد نهاية الحرب الباردة، بدأ المجتمع الدولي يعرف ترتيب التحالفات؛ فبالنسبة لتركيا كان التحول الملحوظ هو فقدانها للدور الذي كانت تلعبه في مواجهة الاتحاد السوفيتي، وسرعان ما بدأت علاقتها مع الدولة الروسية. منذ تولي الرئيس فلاديمير بوتين الرئاسة عام 2000 وسيطرته على النخبة الروسية الحاكمة منذ مطلع القرن الحادي والعشرين، بدأ بكسر الطوق الذي فرضه الغرب عليها عبر أدوات مختلفة، كمشاريع نشر الدرع الصاروخية في شرق أوروبا وتوسعة حلف الناتو، كذلك غلق مجال شرق أوروبا الحيوي المهم بالنسبة للمصالح الروسية.[5]

---

[1] - غالب دالاي، « العلاقات التركية الأوروبية: إطار مختل ووضع قلق، » في 2018/02/15، https://www.brookings.edu/ar/opinions/%D8%A7%D9%84%D8%B9%D9%84%D8%A7%D9%82%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%B1%D9%83%D9%8A%D8%A9-/%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%88%D8%B1%D9%88%D8%A8%D9%8A%D8%A9

[2] - نسمة الشيخ علي، « العلاقات التركية مع الإتحاد الأوروبي بعد فشل الانقلاب التركي،» في 2022/06/12، https://www.masarat.ps/article/

[3] - المرجع نفسه.

[4] - محمد الطيب، مرجع سابق، ص358.

[5] - الصالح يحيى، مرجع سابق، ص65.

بدأت السياسية الروسية بالتوجه نحو تمديد نفوذها في الأقاليم الحيوية المتاحة، خاصة في منطقتي آسيا الوسطى والشرق الأوسط، وهو خلق نوع من التماس مع تركيا، باعتبار أن الإقليميين يمثلان أهمية كبيرة بالنسبة لتركيا، أما بالنسبة للسياسة الخارجية التركية فبدأت بالتمدد نحو آسيا وإفريقيا؛ وكان هذا منذ وصول حزب العدالة والتنمية إلى الحكم في تركيا عام 2002. وقد تولى أحمد داوود أوغلو، رئيس وزراء تركيا سابقا، ووزير الشؤون الخارجية التركي الأسبق صياغة سياسات حزب العدالة والتنمية الخارجّية، حيث اعتبر أوغلو أن منطقتي آسيا الوسطى والشرق الأوسط مجالات حيوية أمام الأتراك، حيث ترى تركيا أن علاقاتها بالإقليم علاقة عرقية وثقافية، أما روسيا حديقة خلفية يمكن أن تصبح عامل تهديد لأمنها القومي في حال تمددت إليه أي دولة منافسة.[1]

في نهاية العام 2010 تم توقيع الاتفاقية النووية بين روسيا وتركيا التي أرسلت تركيا فيها أكثر من مئتي طالب عام 2011 إلى روسيا لتلقي التعليم في المجال النووي. وتم وضع محطة بين تركيا وروسيا لأول محطة نووية في تركيا بولاية مرسين جنوبي البلاد.[2]

أدى تصاعد أحداث الأزمة في سوريا عام 2011 إلى تزايد الخلاف بين تركيا وروسيا، وزعمت تركيا بإسقاط النظام السوري الحليف لروسيا، وبالتالي كانت تركيا ضد مصالح روسيا العديدة، خلال الأزمة الأوكرانية في عام 2014. ومن خلال الموقف التركي زادت الحاجة الأمنية الغربية لتركيا، وعززت من أهمية التعاون العسكري والأمني معها وذلك لعضويتها في حلف الناتو، وأنها تعتبر خطا دفاعيا في مواجهة الدولة الروسية ذات التوجهات الهجومّية. وتظل عضوية تركيا في حلف الناتو وعلاقاتها العسكرية مع الولايات المتحدة الأمريكية، إشكالية دائمة ومستمرة، تحول دون تطّور العلاقات بين روسيا وتركيا إلى مستوى التحالف الاستراتيجي.[3]

في عام 2016 تم تعزيز التعاون بين البلدين وتجسد هذا في إطار اتفاقية جديدة لتوريد الغاز الطبيعي الروسي إلى تركيا، وفي 2018 تم فتح في إسطنبول القسم البحري من مشروع "السيل التركي" وعن طريق هذا تم اكتشاف كميات الغاز الكبيرة في شرق البحر الأبيض المتوسط. وبالتالي تم تعزيز العلاقات بفعل العضوية المشتركة لكليهما في منظمة التعاون الاقتصادي بين دول البحر الأسود، وبسبب التوترات مع الإتحاد الأوروبي طالبت تركيا الانضمام بعضوية كاملة في عام 2016 إلى منظمة شانغهاي التي تضم روسيا والصين كعضوين أساسيين.[4]

لقد تحررت السياسية الخارجيّة التركية تجاه روسيا بعد نهاية الحرب من الدور الذي كانت تمارسه في فترة الحرب الباردة المتمثل في الحاجز أمام الاتحاد السوفيتي. وقد تأثرت العلاقة بين البلدين نتيجة الخلافات التي كانت موجودة لكليهما مع الدول الغربية، ما دفعهما خلال السنوات الأخيرة إلى تعزيز العلاقات بينهما، وبرز هذا خلال توافقهما على حل الأزمة السورية، فضلا عن التعاون في المشاريع المشتركة، وأهمها مشروع "السيل الأزرق" لنقل الغاز الروسي عبر تركيا.[5]

---

[1]- المرجع نفسه، ص67.
[2]- المرجع نفسه، ص68.
[3] - المرجع نفسه،ص ص 68-69.
[4] - المرجع نفسه، ص ص71-73.
[5] - المرجع نفسه، ص75.

إضافة إلى هذا يتسنى لنا ذكر توقيع تركيا لصفقة شراء منظومة الصواريخ المضادة للطائرات من طراز "إس-400" الأكثر تطورًا في العالم من روسيا، في سبتمبر 2017، والتي بدء تسلّمها الفعلي في 2019، أدت بالرئيس الأميركي السابق دونالد ترامب Donald Trump إلى فرض عقوبات على أنقرة بسبب شرائها المنظومة الروسية، فقد كان لتركيا دوافع ذاتية لإتمام صفقة "إس-400" مع روسيا، بعد عدم استكمال صفقتها "الباتريوت" مع الولايات المتحدة الأميركية، فقد كانت بحاجة إلى بناء منظومة دفاعية خاصة بها لمواجهة التحديات، إضافة إلى سعيها لتحقيق التوازن في علاقاتها الخارجية وتنويع مصادر السلاح الخاصة بها، وفي هذا حرصت أنقرة على محاولة تهدئة مخاوف الغرب من أبعاد إتمام صفقة "إس-400" بتأكيدها أن المنظومة الروسية لن يتم إدماجها في أنظمة حلف الناتو، وستكون لأغراض دفاعية فقط[1].

المطلب الثاني: السياسة التركية تجاه العالم العربي قبل وبعد الثورات العربية

بعد تولي حزب العدالة والتنمية السلطة، زادت العلاقات التجارية ما بين تركيا والدول العربية، حيث وضعت أسس جديدة لهذه العلاقات الموجهة نحو الاقتصاد في فترة أوزال التي اعتمدت في مقدمتها على مجموعة من المفاهيم في شرح السياسة الخارجية التركية في العقد الأول من القرن الحادي والعشرين. وقامت السياسة الخارجية التركية في علاقتها مع الدول العربية في العقد الحادي والعشرين على بعض المحددات الأساسية.[2]

اتخذت تركيا موقف الوسيط بين الأطراف المتصارعة وحل المشكلات الإقليمية، وسعت إلى حل المشاكل بين الدول العربية وغير العربية من خلال وساطتها بين سوريا والسعودية وتطوير العلاقات بين مصر وإيران، كذلك عملت تركيا على تنمية الرابط الاقتصادي مع الدول العربية تماشيا مع مبدأ الربح للجميع في الفترة الأولى من حكم حزب العدالة والتنمية، واخذت بسياسة تصفير المشكلات مع الجيران للقضاء على النزاعات، وركزت السياسة الداخلية والخارجية لتركيا على تعظيم التعاون في العلاقات بين الدول العربية.[3]

اعتمدت تركيا في سياستها الخارجية على مبدأ التعايش السلمي بين الطوائف والأديان القائمة على مبدأ التعددية، فعلى سبيل المثال تعارض تركيا العقوبات الأمريكية على إيران لم يمنعها من أن تعارض التدخل الايراني في الحرب الأهلية في اليمن. من جانب آخر سعت تركيا من خلال المعايير السابقة إلى تفعيل علاقاتها مع الدول العربية بدون تمييز، ومن أهم هذه التطورات هو التعاون في العلاقات التركية السورية في المنطقة. كذلك من أهم ما جرى بين 2003 - 2011 هو التوقيع على معاهدة التجارة الحرة بين لبنان والأردن وسوريا في مارس 2010 حيث جسد هذا نوع من التكامل بين تركيا والدول العربية خاصة فيما يخص الجانب الاقتصادي.[4]

---

[1] - إيمان أحمد عبد الحليم،« تداعيات اقتناء تركيا منظومة إس400 في علاقاتها بالولايات المتحدة الأمريكية، » في 2021/03/01، https://www.dohainstitute.org/ar/PoliticalStudies/Pages/Turkey-S-400-Decision-Implications-US-Relations.aspx

[2] - محي الدين أتامان، «علاقات تركيا مع العالم العربي بعد الثورات العربية: حقبة جديدة، سياسة جديدة،» **رؤية تركية**، عدد2، (جوان2021)،ص33.

[3] - المرجع نفسه، ص34.

[4] - المرجع نفسه، ص35.

دامت الثورات العربية في السنوات الأخيرة في بلدان مختلفة واختلفت عن تلك الثورات التي جرت في 2011، نتيجة للاحتجاجات التي جرت في 2019، حيث جرت تغييرات حكومية في العراق ولبنان والجزائر والسودان، إضافة إلى الاحتجاجات الجماهيرية في مصر التي لم تسبب ضرر. إن الثورات العربية لا تزال مستمرة رغم التطورات والتغيرات التي يشهدها العالم العربي، لهذا تسعى تركيا الى تطوير العلاقات مع الدول العربية من خلال موازنة سياساتها مع الأنظمة العربية الحالية، وتهدف الى زيادة الاستثمار مع الشعوب العربية رغم أن سياسات الدول العربية تعرف مشكلات في الاستقلالية من خلال العلاقات التي أقامتها مع الدول العالمية.[1]

لقد اعتبرت تركيا نموذجا للدول العربية سواء في التنمية الاقتصادية، حيث أن المسلمين أيَدوا نجاح تركيا في المبادئ الديمقراطية الليبرالية، وتوافق سياستها الاقتصادية الليبرالية مع الهوية الإسلامية.[2]

إن تطور الأزمة الليبية بشكل متسارع لصالح الجيش الوطني الليبي، أدى بتركيا إلى التدخُّل لتعزيز عمليات ميليشياتها في مواجهة تقدم قوات الجيش الوطني، وخلال وصول الدعم العسكري التركي أصبح هناك تغير في موازين القوى لصالح حكومة السراج التي اتخذت موقعا أقوى وأفضل في أيّ مفاوضاتٍ مستقبلية للوصول إلى تسويةٍ تقرّر مصيرَ ليبيا.[3]

إن حضور تركيا في ليبيا سيُعطيها مزيدًا من القوة والتأثير، حيث من خلال هذا تريد تركيا اثبات مكانتها وبسط نفوذها هناك لتحقيق عدة أهدافٍ تتمثل، في السعيُ لخلق نظام إقليمي جديد في المنطقة يجعلها حاضرة في الساحة الدولية كلاعبٍ إقليمي متميز حتى تتمكَّن من تثبيت ركائز «الإخوان المسلمين» بمنطقة المغرب العربي ومصر،أما على المستوى الداخلي التركي يرى أردوغان أن تدخُّله في ليبيا سيكسبه الدعم في الانتخابات القادمة، إذ يسعى لجلب أصوات القوميين والإسلاميين كما يسعى إلى نقل أيديولوجيته إلى الدول من خلال تعزيز الهويةٍ التركيةٍ لدى بعض السكان الليبيين في أجزاءٍ من غرب ليبيا.

بعد الانقلاب الذي جرى في تركيا و كذلك دعمها للقضايا العربية، أصبحت تركيا تمثل محورًا جديدًا لنظام اقليمي جديد في الشرق الأوسط ، لكن حدوث الثورة المضادة في مصر والإطاحة بالرئيس محمد مرسي في جويلية 2013، غيَر من الموازين في المنطقة، ما جعل الحكومة التركية ترفض ذلك معتبرة إياه انقلابا، أدى هذا إلى توتر العلاقات بين تركيا ومصر وحدث فتور في العلاقات التركية الخليجية وصل الى حد القطيعة بين تركيا والإمارات العربية المتحدة.[4]

كانت بداية التوتر التركي مع دول الجوار منذ الإطاحة بالرئيس محمد مرسي في مصر من قبل المؤسسه العسكريه، إضافة إلى أن موقف تركيا المعادي للحكم المصري الجديد في جويلية 2013،

---

[1] - المرجع نفسه، ص44.
[2] - المرجع نفسه، ص45.
[3] - أحمد بن ضيف الله القرني،« النفوذ التركي في الأزمة الليبية: التداعيات السياسية و الأمنية،» في 2022/06/12، https://rasanah-iiis.org/ -
[4] - لقرع بن علي، «السياسة الخارجية التركية والثورات العربية: المراجعات، المخرجات، الأدوار، » **مجلة العلوم السياسية والقانون** (برلين: المركز الديمقراطي العربي)، عدد 8، (أفريل2018)، ص 190.

أدى بحكومة العدالة والتنمية التركية إلى مواجهة عداء من طرف الحكم العسكري في مصر، كما أن الحلفاء الإقليميين لهذا الأخير في مصر المتمثلين في دول مجلس التعاون الخليجي أبدو غضبهم من الموقف التركي باستثناء قطر.[1]

ان توقيع تركيا لوثيقة "سميت" مع الولايات المتحدة الأمريكية ساهم في تعظيم الدوره التركي وجعله وسيط أساسي في منطقه الشرق الأوسط ، فقد اعتبرت ادارة الولايات المتحدة الأمريكية الدور التركي أفضل بديل بالنسبة للتدخل الروسي، أو الصيني أو الأوروبي، غير هذا حاولت القيادة التركية منذ بداية الثورات العربية التوسط في الأزمة الليبية، البحرين بالتالي أصبحت الأطراف الإقليمية بحاجة ماسة إلى وسيط، وفي هذا السياق كانت تركيا تمتلك كل مواصفات الدور الوسيط الذي انفردت به منذ قدوم حزب العدالة والتنمية إلى حكم، كذلك فقد لعبت دور الموازن الإقليمي في الكثير من سايسات الأمن القومي، المكانة، التحالف، ويظهر هذا في الدور الذي تلعبه في الساحة العراقية فهي توازن العرب السنة أمام العرب الشيعة، و كذلك توازن بالنسبة إلى الدولة العراقية دور إيران ودول أخرى داخل العراق.[2]

تميزت السياسة الخارجية التركية بقرابتها ومحاولة تبنيها القضايا العربية والإسلامية، حيث كما تم ذكره سابقا فإن هذا الجانب يمثل المحور الرئيسي للدور التركي في علاقات تركية مع الدول العربية و انسحابها من التحالف الإستراتيجي الإسرائيلي، حيث سعت إلى دعم القضية الفلسطينية من جميع النواحي من ضمنها الدخول كوسيط للمصالحة بين حركة حماس والسلطة الفلسطينية بهذا تسعى تركيا إلى جعل أنقرة محاميا دوليا، من ناحية أخرى فإن تركيا تقوم بتقديم المساعدات الإنسانية للفلسطينيين، وقامت تركيا بتخفيض تمثيلها الدبلوماسي لدى إسرائيل في عام2011، ورفضت ابقاء السفير الإسرائيلي لديها، في عام 2016 تم التوصل إلى الإتفاق بين تركيا وإسرائيل لإعادة العلاقات الدبلوماسية بعد تعهد إسرائيل بدفع تعويضات لصالح ضحايا حادثة مرمرة.[3]

المطلب الثالث: السياسة الخارجية التركية تجاه آسيا الوسطى وإفريقيا

بعد وصول حزب العدالة والتنمية للحكم، تبنت القيادة التركية الجديدة سياسة خارجية، تمثلت في نظرية العمق الاستراتيجي التي اتخذت توجه يميل نحو إفريقيا وكذلك دول آسيا الوسطى، واعتبرت هذه النظرية المحرك الرئيسي للسياسة الخارجية منذ عام 2002، فقد قامت أنقرة باعتماد خطة متعددة الأبعاد هدفها الانفتاح على دول القارة السمراء، وفي عام 2003 تبنت نهج جديد لتطوير وتعزيز علاقاتها الاقتصادية مع الدول الافريقية بحيث ازدادت الزيارات المتبادلة بين مسئولي الدولة التركية في أفريقيا، أما في عام 2005 تم افتتاح العديد من القنصليات والسفارات في القارة الافريقية.[4]

من جهة اخرى تسعى السياسة العامة لتركيا على تدعيم دول منطقة آسيا الوسطى في ما يخص وجودها كدول مستقلة سياسيا اقتصاديا ومتعاونة مع جوارها ومتكاملة مع المجتمع الدولي، وعن

---

[1] - المرجع نفسه، ص191.
[2] - المرجع نفسه، ص195.
[3] - يحيى السيد عمر، **القوة التركية الناعمة: مقومات الصعود في العلاقات الدولية**،(اسطنبول: دار، دار الأصول العلمية، 2019)، ص325، 328.
[4] - المرجع نفسه، ص254.

طريق هذا أصبحت تركيا أحد أهم الشركاء المهيمن لدول المنطقة، حيث تعتبر اتفاقية الشراكة الاستراتيجية الموقعة بين تركيا وكازاخستان في عام 2009 نموذجا للتعاون بين تركيا ودول المنطقة، ويتبين أنه منذ مجيء حزب العدالة والتنمية الى السلطة غيرت تركيا من أسلوب تعاملها مع منطقة القوقاز وآسيا الوسطى واتبعت سياسة التعاون والشراكة من خلال تقديم نفسها على أنها دولة تحرص على الأمن والاستقرار.[1]

السياسة الخارجية التركية تجاه آسيا الوسطى:

بعد انهيار الكتلة الشرقية بزعامة الاتحاد السوفيتي في عام 1990، أصبحت منطقة حوض قزوين بديلاً عن سوق الطاقة العالمي. ونظراً لقرب المنطقة من أوروبا، فإنه بإمكانها تزويد أوروبا وتركيا بالطاقة، حيث عرضت على تركيا لتصبح ممراً للطاقة لأوروبا؛ هذا ما جعل تركيا تفرض سيطرتها على دول المنطقة بعد نيلها لاستقلالها. ونظرا لثرواتها الكبيرة في مجال الطاقة، فقد لعبت دول وسط آسيا دورا هاما في السياسة الخارجية الاقتصادية لتركيا، وانعكس هذا على علاقة تركيا بالخارج من خلال فتح سوق جديدة مع هذه الدول، وزادت الاستثمارات التركية الأجنبية حيث تسعى تركيا دائما إلى دعم دول آسيا ماليًا وتكنولوجيًا، وتجسد هذا في الممارسات التي تقوم بها المؤسسات المالية في أغلب الدول.[2]

لقد زاد حجم التبادل التجاري بين تركيا و دول آسيا خاصة فيما يخص النفط، أصبح تعزيز العلاقات الاقتصادية عاملا أساسيا لتقوية العلاقات التركية مع دول آسيا الوسطى، حيث أصبحت هذه العلاقات تقوم على المنفعة والمصلحة المتبادلة. وبالمقابل دراية الدول بقدرات تركيا الاقتصادية المتزايدة، لاسيما بعد وصول حزب العدالة والتنمية للحكم في عام 2002 حيث سعى الحزب إلى إعادة تصحيح السياسة الاقتصادية التركية. لكن بالرغم من هذا إلا أن تركيا لم تحقق تطورا مقارنة مع روسيا والصين فيما يخص الدور البارز الذي لعبه كلا البلدين في أسواق آسيا الوسطى.[3]

يعرف أن دول آسيا الوسطى تتمتع بموقع استراتيجي وحيوي وهذا نظرا لوقوعها بين روسيا والصين وأفغانستان وإيران وقربها من تركيا، وتعد اللغة التركية اللغة الأم لخمس دول من دول اسيا الوسطى وهي: كازاخستان، أذربيجان، قيرغيزستان، تركمانستان، بحيث تجمعهم عادات وتقاليد متشابهة مع تركيا نظرا لوجود رابط الدين بينها، من جهة أخرى أصبحت تركيا رائدة" لقمم الدول الناطقة بالتركية "التي انعقدت بداية من عام 1992 كان هدفه زيادة التضامن بين الدول الناطقة بالتركية وتلقت عملية تنظيم هذه القمم بنية مؤسساتية بالتوقيع على اتفاقية ناهتشيفان، وتأسس هذا المجلس في اسطنبول في عام 2010، حيث أقيم بمقر الأمانة العامة وتولى سفير تركي سابق منصب الأمين العام للمجلس.[4]

[1] - المرجع نفسه، ص275، 278.
[2] -ادريس حسين، مرجع سابق، ص41.
[3] - المرجع نفسه، ص42.
[4] - السيد عمر، مرجع سابق، ص275.

أخذت العلاقات التركية مع جمهوريات آسيا الوسطى تتطور بشكل سريع تجاريا، اقتصاديا سياسيا، فقط منحت تركيا لدول المنطقة العديد من القروض وتم انشاء رئاسة الوكالة التركية للتعاون والتنسيق بهدف تقديم المساعدات التقنية لآسيا الوسطى، ولم تقتصر العلاقات بين البلدين على الجانب الاقتصادي والسياسي فقط، وإنما سارعت تركيا لنشر ثقافتها وأنشئت في عام 1992 وكالة مسؤولة عن ترويج الفن والثقافة التركية تدعو فيها دول آسيا الوسطى للانضمام إلى هذه المنظمة.[1]

في عام 2011 تلقت الحكومة التركية الضغط من الحكومة الأوزبكية بعد أن تم اتهام الشركات التركية من قبل طشقند بدعم المتطرفين الدينيين الذين كانوا ينشرون الأفكار الإسلامية الراديكالية، وتم طرد معظم الأسواق المستثمرة التركية من أوزبكستان، سعت الدبلوماسية التركية إلى استئناف علاقاتها مع أرمينيا، وتجاوز العقدة التاريخية، ومن خلال هذا تم القيام بزيارات متبادلة من قبل مسؤولي البلدين وتوصلا في آخر المطاف إلى توقيع اتفاق تطبيع بينهما في أكتوبر 2009، بهذا فإن تطبيع العلاقات بين البلدين أصبح يكتسب أهمية كبيرة من زاوية علاقات تركيا بأذربيجان، وكذلك علاقات أذربيجان وأرمينيا، وفي هذا السياق فإن تطبيع العلاقات بين البلدين يجب أن يتحقق بالتوازي مع مسار أذربيجان وأرمينيا، وأن المسار التركي ينبغي أن يشمل أذربيجان لتحسين الأجواء الإقليمية وتجاوز النزاعات القائمة.[2]

السياسة الخارجية التركية تجاه إفريقيا:

تلقت افريقيا اهتمام السياسة التركية منذ التسعينات ، حيث كانت تركيا تسعى إلى إعادة تمجيد دورها الإقليمي في القارة. فقد أصدرت وثيقة تدل على توجهها الجديد في إفريقيا أطلقت عليها اسم سياسة الانفتاح على إفريقيا الإقتصادية والثقافية مع دول إفريقيا. بعد تولي حزب العدالة والتنمية السلطة في تركيا، بدأت تتوسع العلاقات التركية الإفريقية، فقد قام رئيس الوزراء رجب الطيب أردوغان بالقيام بزيارة رسمية إلى إثيوبيا وجنوب أفريقيا في مارس 2005، وتم تعزيز العلاقات بمجرد جعل تركيا نفسها مراقبا لدى الإتحاد الأفريقي في 12 ابريل 2005، وأعلن الإتحاد الأفريقي أن تركيا أصبحت الشريك الإستراتيجي.[3]

استمرت السياسة التركية في إفريقيا حيث تم تأسيس سفارة بالصومال في 2016 وقاعدة عسكرية في 2017، فضلا عن هذا سعت تركيا إلى تقوية علاقاتها بالمنظمات الحكومية الدولية للتنمية في شرق إفريقيا وكذلك التجمع الاقتصادي لدول غرب إفريقيا. وبهذا عززت التبادل التجاري مع دول افريقيا وانضمت إلى البنك الافريقي للتنمية وأصبحت بذلك العضو الخامس والعشرين من خارج أفريقيا.[4]

ثقافيًا، عملت تركيا على خلق بعثات طلابية للأفارقة لإمكانية الدراسة بتركيا وإقامة مراكز ثقافية وزيادة برامج تعليم اللغة التركية في الجامعات والمدارس الإفريقية فضلا عن المنح الدراسية

---

[1] - المرجع نفسه، ص276.
[2] - المرجع نفسه، ص279،278.
[3] - سعيدي سعيد، «السياسة الخارجية التركية اتجاه إفريقيا في ظل حزب العدالة والتنمية،» **مجلة العلوم الإنسانية**، المجلد 21، عدد01 (2021)، ص 738.
[4] - المرجع نفسه، ص739.

للطلاب الإفريقين إلى جانب نشر الثقافة التركية من خلال المسلسلات التركية في إفريقيا. إن اهتمام تركيا بالمساجد والتعليم الديني جعلها تستضيف في اسطنبول عام 2006 رجال الدين الأفارقة ممثلين للدول الإفريقية. وتعد تركيا أيضا من الدول التي تقدم المساعدات الإنسانية في المناطق الفقيرة في أفريقيا كالسودان والصومال، ودول جنوب الصحراء، وذلك عبر مؤسساتها كمؤسسة الوكالة التركية للتعاون والتنسيق، ومؤسسة الاغاثة الإنسانية ...إلخ. أما في المجال الاقتصادي فتمثل دور تركيا في حفظ السلام والاستقرار في إفريقيا وتقديمها المساعدات المالية من خلال تصويت الدول الأفريقية عام 2009 عليها للحصول على مقعد غير دائم في مجلس الأمن الدولي.[1]

كذلك تعد تركيا أكبر مستثمر أجنبي بالجزائر، فقد تجاوز حجم الاستثمارات التركية الجزائرية في 2019 حوالي أربع مليار دولار، ومن جهة أخرى تزود الجزائر تركيا بالغاز الطبيعي بعد روسيا وأذربيجان وإيران.[2]

تعد عودة تركيا بقوة إلى منطقة شمال افريقيا وخصوصا إلى تونس بداية جديدة ستؤدي إلى تغيير التوازنات الإقليمية في المنطقة، وجعل تركيا لاعبا جديدا تربطه بتونس عدة مشتركات حضارية ودينية وتاريخية وسياسية، مما يدفع تركيا إلى منافسة أوروبا وخصوصا فرنسا في تونس وفي منطقة المغرب العربي، بل ستجعل من تركيا الحليف الاستراتجي القادم لمنطقة المغرب العربي[3].

إن تركيا الجديدة لا تنظر إلى تونس من زاوية استراتجية واقتصادية فحسب، بل إنها تنظر إليها من زاوية العمق الحضاري الذي يتفق فيه التونسيون والأتراك معا، إذا نظرنا الى التقارب الفكري بين حزب العدالة والتنمية الحاكم وحركة النهضة فهما حزبان يتقاربان في فهمهما للمشروع الاسلامي الديمقراطي، فالتجربة التركية كانت مثال لنموذج رائع بالنسبة الى أبناء النهضة في إدارة الدولة وفي بناء المشروع الوطني الحضاري في تونس، واعتبر هذا التقارب بين حزب العدالة والتنمية التركي وحركة النهضة عاملا مهما جدا في رسم العلاقات السياسية بين تونس وتركيا[4].

وقعت كل من تونس وتركيا عدة اتفاقيات بينها في مجالات عديدة، اقتصادية، تعليمية وثقافية وتبادل الخبرات، بالتالي يمثل هذا عاملا حيويا لإحداث حركية نحو تعزيز العلاقات بين البلدين تهدف إلى مزج الجانب الاقتصادي بالاستراتيجي والثقافي بالحضاري، ويكون بداية جديدة نحو بناء مشروع حضاري عربي إسلامي تتفاعل فيه التجربة التونسية بالتجربة التركية[5].

---

[1] - المرجع نفسه، ص741.
[2] - المرجع نفسه، ص742.
3 - زبير خلف الله، « قراءة في العلاقات التونسية التركية من زوايا مختلفة، » في 2022/06/14، https://www.turkpress.co/node/1706
[4] - المرجع نفسه.
[5] - المرجع نفسه.

خلاصة الفصل الثاني:

تميزت السياسة الخارجية لحزب العدالة والتنمية التركي بتحقيقها لنجاح في الفترة ما بين 2002 إلى 2011، حيث أعطت بعدا حضاريا يبين أن وجود سياسة خارجية قوية ما هو إلا امتداد لسياسة داخلية مثمرة، في هذا السياق قامت حكومة العدالة والتنمية بتمهيد داخلي لهذه السياسة الخارجية ومن ثم بدأت بالعمل من خلال تنسيق كافة مكونات المجتمع التركي من الداخل إلى الخارج، فسياسة تصفير المشكلات مع الخارج يرتبط مع سياسة داخلية تتجه نحو صوب تصفير المشكلات الداخلية خاصة مع ملف الأقليات، كما أن العمل على بناء الاقتصاد الداخلي هو ما استكمل سياسة تركيا في توثيق علاقاتها الاقتصادية مع جوارها الحضاري، لا سيما عن تبني حكومات حزب العدالة والتنمية برامج إصلاح اقتصادي تقوم على خصخصة بعض القطاعات و الشركات الوطنية و سياسات الطاقة.

لكن تبين فيما بعد أن سياسة تصفير المشكلات ما هي إلا استنزاف لما تم انجازه من سياسات تركيا تجاه جوارها الحضاري، خاصة بعد التدخل في سوريا سنة 2011، مكّن فشل هذه السياسات من إعادة صياغة الجوار التركي من كونه مجرد جوار جغرافي إلى جوار حضاري مستقر قائم على التعايش السلمي، و بعد ذلك تحول الجوار إلى ساحة تفاعل ونشاط ما جعل تركيا تتبنى مفاهيم جديدة وتتقدم بخطوات في الجوانب السياسية والإقتصادية والثقافية من خلال تبنيها نموذجا مختلفا للإقليمية الجديدة، حققت تركيا من خلال تبنيها لسياسة العمق الإستراتيجي مكاسب هائلة ساعدت في رفع مكانتها سواء في مجالها الإقليمي أو حتى على المستوى العالمي في تعاملها مع القوى الدولية خاصة الولايات المتحدة الأمريكية والإتحاد الأوروبي، وهذا من خلال إظهار صورة تركيا في شكل فاعل ومؤثر في كافة قضايا الشرق الأوسط.

أما دوليا فنتج عنه تأثر العلاقات التركية مع الولايات المتحدة الأمريكية بسبب الموقف الأمريكي و عرفت العلاقات الكثير من العقبات والحدة عقب الانقلاب الفاشل في تركيا و نتيجة عدم تلبية الولايات المتحدة الأمريكية احتياجات تركيا الأمنية فيما يخص المنطقة الآمنة في شمال سوريا ودعم الأمريكيين للأكراد، بالنسبة للاتحاد الأوروبي كان الخلاف يتعلق بقضية اللاجئين السوريين، كما شهدت العلاقات التركية الروسية توترات خلال الأزمة السورية بعد إسقاط الطائرة الروسية من الجيش التركي وكذلك اغتيال السفير رغم أنها العلاقات تحسنت نتيجة تفاهم البلدين لتسوية الأزمة السورية، كذلك قد عرفت العلاقات التركية المصرية توتر بسبب الموقف التركي الذي وصفته تركيا بالإنقلاب ضد الرئيس مرسي.

أما فيما يخص قضايا الخلاف بين تركيا وسوريا فإن صناع القرار عزموا على تحقيق التوافق بين البلدين وتجاوز العقبات، و كان توافق هذين الأخيرين عامل التقارب بين تركيا و إسرائيل وليس خلاف نتيجة الوساطة التي مارستها تركيا بين سوريا واسرائيل في مفاوضات السلام حول الجولان.

خاتمة

خاتمة:

إن وصول حزب العدالة والتنمية إلى الحكم جعل من الدولة التركية قطب إقليمي فاعل، تبين هذا من خلال توظيفه لمفردات القوة الناعمة، كذلك سعت القيادة التركية بزعامة الرئيس رجب طيب أردوغان إلى رفع الأداء الاقتصادي والاجتماعي، وخلق دولة تركية مبنية على مقومات ذات نفوذ إقليمي ودولي، محاولة ربطها بالعقيدة الكمالية المعتمدة على وسائل القوة الصلبة، التي تظهر منذ عام 2016، من خلال النشاط الخارجي العسكري الذي شمل تأسيس القواعد في الخارج كما في قطر، صومال وغيرهما، إضافة إلى التدخل العسكري في سوريا وليبيا، في أذربيجان، فقد اعتبر الرئيس أردوغان حامي العلمانية وقيم الجمهورية التركية الحديثة، بهذا فإن خبرة حزب العدالة والتنمية في تركيا قادت البلاد نحو نموذج جديد يستهدف بلوغ التنمية المجتمعية، وإدخال تركيا في سياق التفاعلات الدولية والإقليمية بهدف الوصول إلى القطبية الإقليمية في الشرق الأوسط لا سيما في الدول النامية والعالم الإسلامي.

من جهة أخرى اعتبرت تركيا تواجدها كطرف إقليمي رئيسي عامل مهم للحفاظ على النظام والأمن الإقليمي، إذ أن الاستراتيجية التي اتخذت بها حكومة أردوغان في ممارسة سياستها الخارجية مثلت أساس نجاح تركيا في السياسة الإقليمية في العقد الأخير، ومع هذا تسبب هذا النجاح في تهديد أهداف سياستها الخارجية، مما جعل أنقرة تعيد تنظيم سياساتها في ظل التطورات الإقليمية؛ حيث فرضت البيئة السياسية الجديدة على تركيا وأطراف إقليمية أخرى بتخفيف مواقفها تجاه الصراعات في المنطقة ولا يمكن أن يتحقق هذا إلا عن طريق عملية التحول الإقليمي تتفق فيها جميع الأطراف على المواقف السياسية الأساسية التي تعظم مصالحها من خلال التخلص من العقبات والخصومات السياسية التي تعيق الشراكة الاستراتيجية.

عملت السياسة الخارجية التركية على تقوية العلاقات مع القوى الكبرى في الغرب والشرق معاً، من خلال القيام بتحالفاتٍ مرنةٍ، إضافة إلى أنها اعتمدت في سلوكها الإقليمي على القوة الخشنة وعلى الدبلوماسية في نفس الوقت والتي وصفت بالقوة الناعمة التي تسعى من خلالها إلى منافسة القوى الإقليمية والدولة، ويعتبر انتقال تركيا من النظام البرلماني إلى النظام الرئاسي عام 2017 عامل مهم في بروز الدبلوماسية الشخصية في السياسة الخارجية التركية، حيث ساهم هذا في تعزيز سلطات الرئيس أردوغان، لكن في المقابل أثارا جدلاً سياسياً في مجمل السياسة التركية المعاصرة، ارتبط بالسمات الشخصية لأردوغان وكيفية تأثيرها في خيارات تركيا وتوجهاتها السياسية، حيث أن سماته الشخصية واعتقاده بإمكانية التأثير في القضايا التي تحدث في البيئة السياسية في تركيا جعلته ينخرط أكثر في عملية صنع السياسة.

وفي هذا السياق اتّبعت تركيا سياسة خارجية ترتكز على مبدأ الأخلاق والقيم لا على المواجهة والصراع، لكن سعي القوى الغربية على مواصلة حرب الاستنزاف ضد تركيا أدى إلى إضعاف سياستها "القوة الناعمة"، بالرغم من هذا فإن سلوكها يظل قائم على الخطاب الإنساني نتيجة اعتمادها على العلاقات المتعددة الأبعاد مع الأطراف الفاعلة، وكذا استمرارها في تحقيق الاستقرار السياسي الداخلي، ومحاولة تسوية القضية الكردية دون فقدان السيطرة وهذا ما يجعلها أكثر فعالية في النظام الدولي.

بالتالي فإن دور القيادة السياسية التركية بزعامة رجب طيب أردوغان، وهوية الدولة التي حددتها هذه القيادة، وتزايد أدوار الفاعلين من غير الدول العابرين للحدود، أثر في سلوك السياسة الخارجية التركية، وأُعِيدت هيكلة هذه الأخيرة ، فضلا عن أفعال التنظيمات العابرة للحدود التي كان لها دورا كبير، مثل حزب العمال الكردستاني وتنظيم غولن، سواء داخل تركيا أو خارجها، كل هذا ساعد الحزب التركي العدالة والتنمية على تطويره لسياسة خارجية تركّز على الأمن والتنمية.

وقد توصلت الباحثة في هذه الدراسة إلى عدد من النتائج وهي على النحو التالي:

لقد اعتبرت تركيا نفسها الطرف الرئيسي الوحيد القادر على الحفاظ على النظام والأمن الإقليمي من خلال الدور الذي لعبته في القضايا الإقليمية.

حققت حكومة حزب العدالة والتنمية منذ 2003 الحجر الأساس في نجاح سياسة تركيا الخارجية حيث تبين هذا من خلال إعادة هيكلة سياستها الخارجية في ظل التطورات الإقليمية.

منحت تركيا الأولوية لعملية التحول الإقليمي بهدف تجسيد فكرة التعايش السلمي في المنطقة وهذا من خلال القضاء على الخصومات والعقبات السياسية بين أطراف المنطقة من خلال استخدام القوة الناعمة في السياسة التركية وهذا يكون بتنسيق وتكامل مصالح كل الأطراف الإقليمية في الأزمات.

قائمة المراجع

الكتب:

1. أحمد النوري النعيمي، **السياسة الخارجية التركية بعد الحرب العالمية الثانية** (بغداد: دار الحرية للطباعة، 1975).
2. أحمد النوري النعيمي، **عملية صنع القرار في السياسة الخارجية الولايات المتحدة الأمريكية نموذجا** (عمان: دار زهران للنشر والتوزيع، 2013).
3. أحمد داوود أوغلو، ترجمة محمد جابل ثلجي وطارق عبد الجليل، العمق الإستراتيجي: موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية، (الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، الدار العربية للعلوم، ط.1، 2010).
4. أحمد سيد حسين، **دور القيادة السياسية في اعادة بناء الدولة: روسيا في عهد بوتين** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2015).
5. تركي الحمد، **ويبقى التاريخ مفتوحا: أبرز عشرين شخصية سياسية في القرن العشرين**، (بيروت:دار الساقي، ط2002،1).
6. سمير ذياب سبيتان، **تركيا في عهد رجب طيب أردوغان** (عمان: الجنادرية للنشر والتوزيع، 2012).
7. شريف سعد الدين تغيان، **الشيخ الرئيس رجب طيب أردوغان: مؤذن اسطنبول ومحطم الصنم** الأتاتوركي، (حلب: دار الكتاب العربي للنشر، 2011).
8. صلاح عبد الحميد، **رجب الطيب أردوغان** (القاهرة: مكتبة جزيرة الورد، مكتبة جزيرة الورد،2012).
9. عامر مصباح، **تحليل السياسة الخارجية**،(الجزائر:دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع،2008).
10. عبد الوهاب الكيالي وآخرون، **موسوعة السياسة** (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، الجزء الرابع، ط1، 1979).
11. عقيل سعيد محفوض، **جدليات المجتمع والدولة في تركيا: المؤسسة العسكرية والسياسات العامة** (دبي: مركز الأمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2008).
12. عماد قدورة وآخرون، **حزب العدالة والتنمية التركي: دراسة في الفكر والتجربة** (بيروت، مركز صناعة الفكر للدراسات والأبحاث، 2016).
فراس محمد الياس، **تحليل السياسة الخارجية التركية وفق منظور المدرسة العثمانية الجديدة** (عمان: شركة دار الأكاديميون للنشر والتوزيع، 2016).
13. محمد السيد سليم، **تحليل السياسة الخارجية** ،(القاهرة: الطبعة الثانية، مكتبة النهضة المصرية،1998).

14.وصال نجيب العزاوي، **المؤسسة العسكرية التركية، دراسة في الدور السياسي للمؤسسات العسكرية التركية (1960-1980)**، سلسلة دراسات إستراتيجية (81) (بغداد: مركز الدراسات الدولية، 2005).
15.يحيى السيد عمر، **القوة التركية الناعمة: مقومات الصعود في العلاقات الدولية**،(اسطنبول: دار، دار الأصول العلمية، 2019).

المجلات والدوريات المحكمة:

1. أحمد مشعان النجم، «النظام الرئاسي في تركيا بين الواقع و التحديات-رؤية مستقبلية،» **مجلة العلوم السياسية**، عدد59، (2020).
ألبرن كورشاد زنكين، إلياس توبساكال،« تقاطع العلاقات التركية الروسية:المواءمة الذكية والتنافس المرن،» **مجلة رؤية تركية**، عدد1(فيفري2022).
2. رنيم صائب سلامة، «أثر الأحزاب السياسية في السياسة الخارجية: الأحزاب التركية نموذجا،» **مجلة العلوم السياسية والقانون**، المجلد5، عدد 30(ديسمبر2021).
3. سعيدي سعيد، «السياسة الخارجية التركية اتجاه إفريقيا في ظل حزب العدالة والتنمية،» **مجلة العلوم الإنسانية**، المجلد 21، عدد01 (2021).
4. سلوى شعراوي جمعة، «التغيير والاستمرارية في مؤسسه الرئاسة،» **مركز دراسة الوحدة العربية**، المجلد11، عدد112(1998).
5. عمارة دليلة، «محددات السياسة الخارجية التركية وأهميتها في تقرير الدور التركي إقليميا ودوليا،» **مجلة البحوث السياسية والإدارية**، عدد13 (2019).
6. غالب أمره يلدريم،« فك رموز سياسة فرنسا المتوسطية والخارجية ضد تركيا»، **مجلة رؤية تركية**، عدد2(2021).
7. لقرع بن علي، «السياسة الخارجية التركية والثورات العربية: المراجعات، المخرجات، الأدوار، » **مجلة العلوم السياسية والقانون** (برلين: المركز الديمقراطي العربي)، عدد 8، (أفريل2018).
8. محي الدين أتامان، «علاقات تركيا مع العالم العربي بعد الثورات العربية: حقبة جديدة، سياسة جديدة،» **رؤية تركية**، عدد2، (جوان2021).
9. محي الدين أتامان،« إعادة هيكلة السياسة الخارجية التركية خلال حكم حزب العدالة والتنمية،» **رؤية تركية**، عدد1 (جويلية2018).
10.نسرين أرجيلوس، «الأسس النظرية لتحولات السياسة الخارجية التركية في الشرق الأوسط في ظل حكومة حزب العدالة والتنمية،» **المجلة الجزائرية للعلوم السياسية والعلاقات الدولية**، عدد9 (ديسمبر2017).

المذكرات الجامعية:

1. أحمد سليمان سالم الرحاحلة، «الدور التركي الجديد في منطقة الشرق الأوسط: الفرص والتحديات»، (رسالة ماجيستير، كلية الآداب والعلوم، جامعة الشرق الأوسط، 2014).
2. بوزيدي يحي، «السياسة الخارجية التركية تجاه الدول المغاربية بعد 2002»، (رسالة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة وهران، 2012).

3. جلال عبد الله معوض، «**علاقة القيادة بالظاهرة الإنمائية: دراسة في المنطقه العربية**»،(رسالة دكتوراه في العلوم السياسية، القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة، 1985).
4. جياى ادريس حسين، «دور العامل الاقتصادي في السياسة الخارجية التركية تجاه الشرق الأوسط 2002 -2018(العراق: نموذجا)،» (رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة الشرق الأدنى، 2020).
5. حمدان محمد الطيب، «السياسة الخارجية التركية في ظل حزب العدالة والتنمية2002/2017: دراسة للدور التركي في الأزمة السورية،» (أطروحة دكتوراه، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر، 2018).
6. شكري ديهية، سلوم ويزة، «السياسة التركية بين المثالية و الواقعية في ظل حزب العدالة والتنمية2002/2015،» (رسالة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2014).
7. شيبان شيماء، «أثر النسق العقيدي للقادة على السياسة الخارجية للدول،» (رسالة ماجيستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة 8 ماي 1945 قالمة، 2016).
8. صدام أحمد سليمان الحجاجحة، «دور حزب العدالة والتنمية في التحولات الإستراتيجية للعلاقات العربية التركية في فترة 2002-2010،» (رسالة ماجستير، كلية الآداب والعلوم، جامعة الشرق الأوسط، 2011).
9. معتصم محمد خير احمد بني خالد، «السياسة الخارجية التركية تجاه الدول العربية 2002-2014 مصر دراسة حالة)،» (رسالة ماجستير، معهد بيت الحكمة، جامعة آل بيت، 2015).

المقالات الإلكترونية:

1. "موقع الجزيرة"، في 2022/06/09، https://www.aljazeera.net/encyclopedia/organizationsandstructures/
2. "الموقع الرسمي لرئاسة الوكالة التركية للتعاون والتنسيق،" في 2022/04/17، https://www.tika.gov.tr/ar/
3. "الموقع الرسمي لهيئة الإغاثة الإنسانية،" في 2022/04/17. https://ihh.org.tr/ar/history
https://www.noonpost.com/content/40164
4. أحمد بن ضيف الله القرني،« النفوذ التركي في الأزمة الليبية: التداعيات السياسية و الأمنية،» في 2022/06/12، https://rasanah-iiis.org/ /
5. إيمان أحمد عبد الحليم،« تداعيات اقتناء تركيا منظومة إس400 في علاقاتها بالولايات المتحدة الأمريكية، » في 2021/03/01، https://www.dohainstitute.org/ar/PoliticalStudies/Pages/Turkey-S-400-Decision-Implications-US-Relations.aspx
6. جاسم محمد حاتم، « دور القياده السياسية في السياسة الخارجية أحمد داود اوغلو نموذجا»، في 16/03/2022 https://jilrc.com/%D8%AF%D9%88%D8%B1-0 .

7. جلال سلمي، «مهام رئيس الجمهورية حسب الدستور التركي الحالي»، في 2022/05/02 http://www.turkpress.co/node/12490.
8. زبير خلف الله، «تركيا من العمق الإستراتيجي إلى العمق الحضاري»، في 2022/04/24، https://www.turkpress.co/node/5992.
9. زبير خلف الله، « قراءة في العلاقات التونسية التركية من زوايا مختلفة، » في 2022/06/14، https://www.turkpress.co/node/1706
10. سلوى حامد الملا، «دور القيادة في إدارة الأزمة»، في 03/04/2022. / https://islamweb.net/ar/library.
علي حسين باكير،«محددات السياسة الخارجية التركية الجديدة»، في2022/05/01 https://www.araa.sa/index.php?view=article&id=793:2014-06-26-08-00-58&Itemid=172&option=com_content.

11. علي حسين بكير،« العلاقات التركية الفرنسية والإستدعاء السياسي للتاريخ الأرمني »، في 2022/06/12، https://studies.aljazeera.net/ar/reports/
12. غالب دالاي، « العلاقات التركية الأوروبية: إطار مختل ووضع قلق، » في 2018/02/15، https://www.brookings.edu/ar/opinions/
13. كمال الأسطل، «منهج تحليل ظاهرة القيادة السياسية »، في03/04/2022. http://www.k-astal.com.
14. لقرع بن علي« تركيا: من فشل الانقلاب العسكري إلى التعديل الدستوري والتحول نحو النظام الرئاسي،» المركز الديمقراطي العربي(ألمانيا)، في22 أفريل 2017، https://democraticac.de/?p=45804.
مأمون أبو جراد،" كيف تراجع دور وزارة الخارجية التركية"، في 2022/06/09

15. محمد الدبار، «القيادة السياسية و تغير السياسة الخارجية»، في03/04/2022. https://eipss-eg.org.
16. محي الدين أتامان، « إعادة هيكلة السياسة الخارجية التركية خلال حكم حزب العدالة والتنمية»، في2022/04/27 https://rouyaturkiyyah.com/article/13
مراد يشيلطاش، فرحات بيرينججي، «سلوك تركيا الإستراتيجي في ظل النظام الدولي المتغير»، في2022/04/28. https://rouyaturkiyyah.com/article/666

17. الموسوعة الجزائرية للدراسات السياسية والإستراتيجية، "النظام السياسي في تركيا"، في 2022/06/10، https://www.politics-dz.com/
18. الموقع الرسمي لوزارة الخارجية التركية في، "2022/06/09 https://www.mfa.gov.tr".
19. موقع ستادي فانس،« أهم مراكز البحث في تركيا، » في 2022/06/11، https://studyfans.com/details/
20. نسمة الشيخ علي، « العلاقات التركية مع الإتحاد الأوروبي بعد فشل الانقلاب التركي،» في 2022/06/12، https://www.masarat.ps/article/

21.ياسين أقطاي،« المجتمع المدني في تركيا مكمل للدولة وليس منافس لها» ، في https://www.aljazeera.net/opinions/ ،2020/04/21

الملخص باللغة العربية:

تحاول هذه الدراسة فهم سلوك السياسة الخارجية التركية منذ قدوم حزب العدالة والتنمية إلى الحكم في عام 2003، ودوره في إعادة هيكلة السياسة الخارجية من خلال تسليط الضوء على أهم العوامل الداخلية والخارجية التي أثرت في السياسة الخارجية التركية، شملت القيادة السياسية، الهوية التي حددتها للدولة، التطورات التي شهدتها تركيا على المستوى الإقليمي والدولي، دور الفاعلين الدوليين العابرين للحدود، كل هذه العوامل فرضت على تركيا القيام بدور جديد يتوافق مع معطيات البيئة الخارجية وفي المقابل يحقق أهداف سياستها الخارجية وإيجاد لنفسها مكانة في الساحة الدولية باعتبار أنها ترى نفسها فاعل رئسي للحفاظ على النظام والأمن الإقليمي.

الملخص باللغة الإنجليزية:

This study attempts to understand the behavior of Turkish foreign policy since the establishment of the Justice and Development Party (AKP) in 2003, and its role in restructuring foreign policy by highlighting the most important internal and external factors that have affected Turkish foreign policy. These factors include the political leadership, the identity that Turkey has defined as the state, developments at the regional and international levels, and the role of international cross-border actors. All of these factors have forced Turkey to play a new role that corresponds to the realities of the external environment. In turn, it achieves the objectives of its foreign policy and creates a place for itself in the international arena, as it sees itself as a key actor in maintaining regional order and security.